رؤى المستقبل

مجلة شهرية منوعة تصدر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات

● الاثنين 1 أبريل 2024 م - 22 رمضان 1445 هـ

● Monday 1 April 2024

15
2024

عقرة عاصمة نوروز

أبرز الملفات في أجندة زيارة السوداني المرتقبة إلى واشنطن

اقرأ أيضاً:

- ماذا وراء إعادة النظر الأمريكية على عقوبات البنوك العراقية؟
- حكومة إقليم كوردستان والبنية الاقتصادية المستقبلية
- حان الوقت لبدء الاستثمار في قدرات المرأة العراقية
- مدن صناعية جديدة تغازل المستثمرين في العراق

دور البنوك الرقمية في الاقتصادات النامية

د. فرهاد كاكائي

العدد 15 - عام 2024

صاحب الامتياز
ورئيس التحرير:

د. سعد الهموندي

هيئة التحرير

د. يحيى السنبل
حسام الغزالي
د آراس اسماعيل
د. هاوزين عمر
نازنيين مندلاوي
ياسين عزيز

التدقيق اللغوي

د. نايف الكوردستاني
د. هشام فالح حامد

العلاقات العامة

د. فرهاد كاكائي
د. أحمد يوسف ميران
أحمد حسين الجاف
سهين مفتي
رزكار لشكري
جنان الطيار
رامز إيليا
أمير زنكنه

ترسل المقالات على الايميل:
www.ruaafoundation.com
ceo@ruaafoundation.com
info@ruaafoundation.com
009647502471973

مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

مؤسسة تعمل على مواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل يُعنى أيضاً بإجراء الدراسات والبحوث في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضايا التي تهم المنطقة وتؤثر في مستقبلها، إضافة إلى إجراء استطلاعات الرأي بهدف تزويد الباحثين وصانعي القرار بالبيانات والمعطيات المطلوبة، وتنظيم الفعاليات والأنشطة مثل الندوات والمؤتمرات.

مرخصة من قبل حكومة إقليم كوردستان العراق
رئاسة مجلس الوزراء - رئاسة الديوان - دائرة المنظمات غير الحكومية، رقم -5760- تاريخ 31/10/2022

هيئة المستشارين

د. همام الشماع
د. غازي فيصل
د. هدى النعيمي
عبد اللطيف كلي
د. كوفند شيرواني
د. فارس الخطاب
د سولاف كاكائي
هيوا سعاد
حسين الجاف

العمليات الفنية: مؤسسة مورول

جميع المقالات تعبر عن رأي كاتبها

بغداد وحصان طروادة الخشبي

د. سعد الهموندي

منذ العام ١٩٩٢ وحتى آخر انتخابات جرت في العراق عام ٢٠٢١، والحزب الديمقراطي الكوردستاني من بين جميع الأحزاب الكردية يفوز بالمركز الأول في جميع الانتخابات التي جرت على مستوى الإقليم والعراق، هذا دوناً عن امتلاكه في البرلمان العراقي على ٣٢ مقعداً، وهو الرقم الأعلى بين مقاعد الأحزاب الكردية في بغداد، هذا الانتشار والاتساع في رقع جغرافية موزعة على العراق ككل بدا اليوم وكأنه لا يروق للبعض، وللتضييق على هذا الاتساع والانتشار تم إلغاء مقاعد الكوتا الـ١١ إضافة لإجراء الانتخابات في دوائر متعددة بدلاً من الدائرة الواحدة، وبإشراف خاص من بغداد، هذا الإشراف وهذه القرارات التضييقية سأسميها هنا «بحصان طروادة»

وإذا ما أخذنا جولة سريعة على أحداث الانتخابات الأخيرة سنرى أن جميع الفرق السياسية تعثرت سابقاً في تشكيل الحكومة واختيار رئيس لها، ولم تنهض من تعثرها إلا بالمشاركة الفعالة والإيجابية والشفافة والواضحة من قبل الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي أستطيع القول إنه «حزب إنقاذ المواقف المتعثرة لبغداد»، وكثيرة هذه التعثرات فقبلها تعثرات اختيار رئيس للبرلمان، وقبلها تشكيل حكومة وقبل قبل قبلها مصالحة الأطراف المتنازعة، وهكذا دواليك..

فحزب إنقاذ المواقف المتعثرة لبغداد في نهوض حصانها السياسي من كبواته وعثراته بدا وكأنه كائن وسيكون من أقوى الأحزاب وأوسع الأصوات لاحقاً، وهو ما لم يرق للكثير من الجهات السياسية التي تحاول اليوم ربط مصير العراق بقطب واحد، قطب تحكم بمصير جميع العراقيين على اختلاف أحزبهم وقومياتهم وفرقهم وحتى دياناتهم ومذاهبهم، وهذه المعادلة تذكرنا بنفس سطوة التاريخ الذي حاربناه لنخرج من عباءة القطب المتحكم إلى أقطاب أكثر ديمقراطية في العملية السياسية والتي تعكس واقع الشعوب العراقية على اختلافها.

من هنا بدأت هذه الجهات أو هذا القطب باللعب بلعبة منتهية الصلاحية وهي لعبة حصان طروادة ضد أربيل من خلال الزحف البارد ومحاولة تفتيت قوة الحزب الديمقراطي المُنقذ للمواقف وللتعثرات السابقة وربما اللاحقة لبغداد، وكأن حصان طروادة البغدادي اليوم يقول لا أريد أن تقوم بغداد وسياستها من أي تعثر تتعثر به، مواجهة هذا الحصان الخشبي جاءت كقرار من الديمقراطي بمقاطعة الانتخابات، بعد تأجيلها عدة مرات من قبل المحكمة الاتحادية بسبب شكاوى أطراف متسلقة على قانون الانتخابات في الإقليم.. إضافة إلى أن هذا الحصان الخشبي يعمل وفق قانون مفروض من بغداد ويمنع السلطات القضائية في إقليم كردستان من الإشراف عليها، وهو ما يخالف الدستور العراقي جملة وتفصيلا

الديمقراطي الكردستاني وبكل بساطة رأى أن ما يفعله حصان طروادة في زحفه نحو إقليم كوردستان ليس سوى امتداد لسلسلة قرارات غير قانونية وغير دستورية ضد الإقليم خاصة خلال السنوات الأربع الأخيرة، فالحزب الديمقراطي عدّ هذه القرارات خرقاً فاضحاً وخطيرًا للدستور وإجهاضا للنظام الديمقراطي في الإقليم، ومحاولة للعودة بالعراق إلى نظام الحكم المركزي، إضافة إلى تهديده المشروع في الانسحاب من تشكيلة الحكومة العراقية الحالية، باعتباره كان المنقذ لها، إضافة إلى مقاطعة هذه الانتخابات التي ستُسيس بالشكل الذي يُضعف دور أربيل سواء في إنقاذ المواقف الحرجة للسياسة والسياسيين في بغداد، وفي كون هذا الحزب له جماهيرية كبيرة ويحقق فوزاً بالمراتب الأولى خلال العقود الماضية

وهنا يجب أن لا ننكر بأن حرب بغداد المتخفية داخل هيكل حصانها الخشبي والتي تشنها على أربيل هي محاولة تصعيد جديدة ضد العملية الديمقراطية في العراق وضد حكومة الإقليم لإخراجه من شعبيته في مناطق داخل وخارج الإقليم حاز عليها بجهده خلال العقود الماضية، لكن المشكلة التي تؤلم حقاً في هذه الحرب الخشبية أن من يختبئ داخل هيكل هذا الحصان هم من كنّا نطعمهم ونكسيهم في أوقات أزمتهم، ليخلعوا ثيابهم التاريخية اليوم ويختبئون عراة في هيكل لحصان خشبي سيتحطم يوماً كاشفاً عوراتهم أمام الجميع

مسرور البارزاني:

لن نتنازل عن أي من حـــ

شـــارك رئـيـس حـكـومـة إقـلـيـم كوردستان مسرور بارزاني، مأدبة إفطار رمضانية جمعته مع عدد من المواطنين في أحـد مساجد أربيل، وقبيل موعد الإفطار، تحدث رئيس الحكومة في كلمة له، عن الوضع الحالي في إقليم كوردستان، وأعرب عن خالص شكره للمواطنين على صمودهم وصبرهم ودعمهم وثقتهم بحكومتهم، لا سيّما وهم يواجهون مختلف المسببات الرامية لعرقلة إرسال رواتبهم، كما طمأن رئيس الحكومة المواطنين بشأن مسألة الرواتب.

ـــقوقنا الدستورية

وأكد على التزام حكومة الإقليم بمعالجة هذه القضية مع الحكومة الاتحادية، وصولاً إلى حل يصب في مصلحة شعب كوردستان والعراق بأكمله، من دون أن نتنازل عن أي من حقوقنا الدستورية، كذلك أشار إلى وجود مخططات عديدة تهدف لتقويض كيان إقليم كوردستان بشتى الوسائل، وأعرب عن أسفه لوجود نظرات حاقدة تجاه إقليم كوردستان، مبيناً أن ما يزيد الأمر سوءاً هو من يدعم هذه النظرة الشوفينية من داخل الإقليم، للنيل من كيان الإقليم ومنجزاته، وأكد أن إنشاء إقليم كوردستان لم يكن هبة أو مكرمة، بل ثمرة لنضال طويل بذل فيه الشهداء دماءهم والتضحيات الجسام

موضحاً أن الدستور يحدد حقوق الإقليم وواجباته، ولم نتردد في الوفاء بالتزاماتنا على الرغم من انتهاك الكثير من حقوقنا، وخرق ما نصّ عليه الدستور

وأشار إلى أن جبهة الدفاع عن تجربة إقليم كوردستان واحترام دماء الشهداء وسنوات النضال أوسع بكثير من الذين يحصرون مشاكل الإقليم وقضية شعب كوردستان فقط في موضوع الرواتب، مشدداً على ضرورة حماية تجربة الإقليم ونضال من ضحى بدمائه من أجلها

ودعا رئيس الحكومة جميع الأطراف السياسية الكوردستانية إلى تغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية والحزبية وشدد على ضرورة العمل على خدمة المواطنين دون تمييز، بما يصون حقوقهم ويحافظ على التآخي بين المكونات والقومية المتعايشة في كوردستان والعراق

وعبّر عن خالص شكره وتقديره لكل من ساند شعب كوردستان ونصر الحقائق، في بغداد ومختلف أنحاء العراق، مؤكداً أن دعمهم يمثل دعماً للحقوق الدستورية لجميع العراقيين دون استثناء. وبيّن رئيس الحكومة على أنّ العراق بلد غنيٌّ، إلا أن ثرواته وموارده لم تدر بالشكل الأمثل، وأنه بإمكان البلاد أن تصبح من أفضل دول الشرق الأوسط لو أديرت ثرواتها بكفاءة، وشدّد على أنّ تحقيق ذلك يتطلب العمل المشترك والاحترام المتبادل وتقبل الآخر. وقال رئيس الحكومة إن إقليم كوردستان ينوي العيش معاً بسلام مع جميع إخوانه وأخواته في كل أنحاء العراق، ولا بّد من احترام حقوق جميع المكونات من أجل بناء بلد مزدهر ومتقدم وحثّ جميع الأطراف على توحيد الجهود تحت مظلة الهدف المقدس والمصلحة العليا للمواطنين وتأمين حقوقهم

وأشار إلى أنّ المشكلة لا تقتصر على الرواتب فقط، بل هي قضية أمة وقضية أرض، وجدد التأكيد على عدم التنازل عن أي حق كفله الدستور لمواطني الإقليم

وأوضح رئيس الحكومة أن مجلس الوزراء سيعقد اجتماعه الأسبوعي يوم غد الأربعاء، وسيتخذ قراراً يصب في مصلحة المواطنين بمشاركة جميع الأطراف

جاسم الشمري
كاتب وصحفي

سلام على أربيل

أربيل تلك المدينة الهادئة الساكنة بسلام في قلب إقليم كردستان العراق!

وأربيل مدينة عريقة، وهي مدينة تاريخية قديمة، وليست مجرد مدينة نهضت في العقود الأخيرة، بل إن تاريخها يعود لأكثر من (٦٠٠٠) سنة قبل الميلاد! وبهذا فنحن نتحدث عن مدينة أصيلة، وهنالك من يرى أنها واحدة من مدن الحضارات الإنسانية القديمة، وأنها كانت مأهولة بالسكان قبل ما يقرب من (٦٥) ألف سنة!

وذكرت إحدى الكتابات المنسوبة للملك السومري شوليكي في حدود سنة (٢٠٠٠) قبل الميلاد أن أربيل كانت تسمى (أوربيليوم)!

إن الحاقدين على أربيل يريدون محو تاريخها، ومحو ماضيها، وحاضرها

مَن يزور أربيل ستبهره المباني الشاهقة التي تناطح الغيوم، وقمم الجبال!

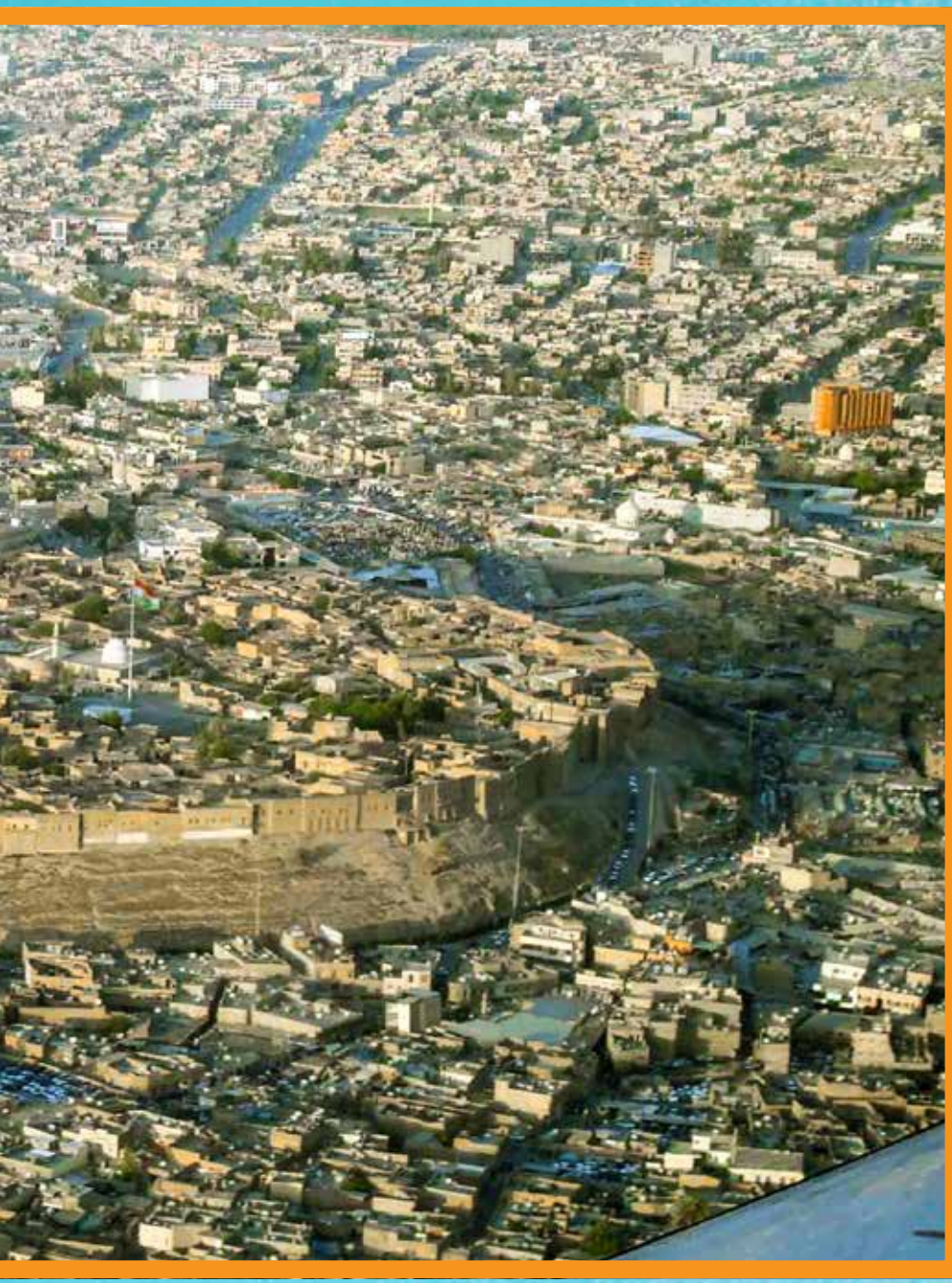

وأربيل هي أوربيليوم، وأوربيل، وأربا إيلو، وأربل، وهوليز، وأربيل

ويذكر الموقع الرسمي للهيئة العامة لسياحة كوردستان أن اسم هذه المدينة العريقة ورد في كثير من الكتابات السومرية، والبابلية، وأنّ أربيل قد اشتهرت لكونها مركزًا للعبادة بخاصة لدى آلهة عشتار، هذا فضلًا عن ذكرها من قبل بعض المؤرخين القدامى في كتبهم، ومؤلفاتهم الأمر الذي دعا إلى التنبه لهذا الجزء المهم من المدينة، والذي بات على مرّ الزمن محطّ أنظار، وموضوعًا أساسيًا للعديد من اللوحات العالمية الشهيرة، والوثائق التاريخية، والأعمال الفنية في أوروبا، ووضع أسس متينة للتعريف بالشرق، وكوردستان

وأربيل مدينة مليئة بالمعالم الطبيعية، فهي مدينة جبل حصاروست، وجبل شايكو، وجبل كورك، وجبل كاروخ، وجبل هندرين، وجبل حسن بك، وجبل برادوست، وجبل كوشينه، وسفين، وهيبت سلطان. وأربيل مدينة الزاب الكبير، والزاب الصغير، ونهر راوندوز، ونهر شمزينان (آڤاشين)

وأربيل مدينة السياحة الداخلية، والخارجية، وهي مدينة الهواء النقي، والمياه الصافية، والمناظر الزاهية المترامية الأطراف

وأربيل مدينة القلعة التاريخية، والمساجد، والجوامع، والتكايا وهي مدينة كباب، ولبن أربيل، وبقية الأكلات الكوردية المميزة، وأربيل، في كل زمان رمز الكرم الكوردي الأصيل.وأربيل مدينة العمران، والبناء والتطور، والعمل، والخير

مَن يزور أربيل ستبهره المباني الشاهقة التي تناطح الغيوم، وقمم الجبال

ومَن يزور أربيل يفترض أن يزور بعض مواقعها الأثرية، وفي مقدمتها قلعة أربيل التي تتربع في مركز المدينة، وكأنها شاهد على العصور القديمة، والحديثة

ولا يمكن تجاهل تلال سيد أحمد، والمنارة المظفرية

هذه هي أربيل التي تحاول قوى الخراب، والفساد المساس بأمنها، وهدوئها، وأن تنشر القلق، والرعب، والظلام في أركانها عبر سياسات همجية تدميرية تخريبية قائمة على استهداف أربيل، وأهلها بحجة ضرب المصالح الأمريكية، وكذلك (الإسرائيلية) في إقليم كوردستان العراق

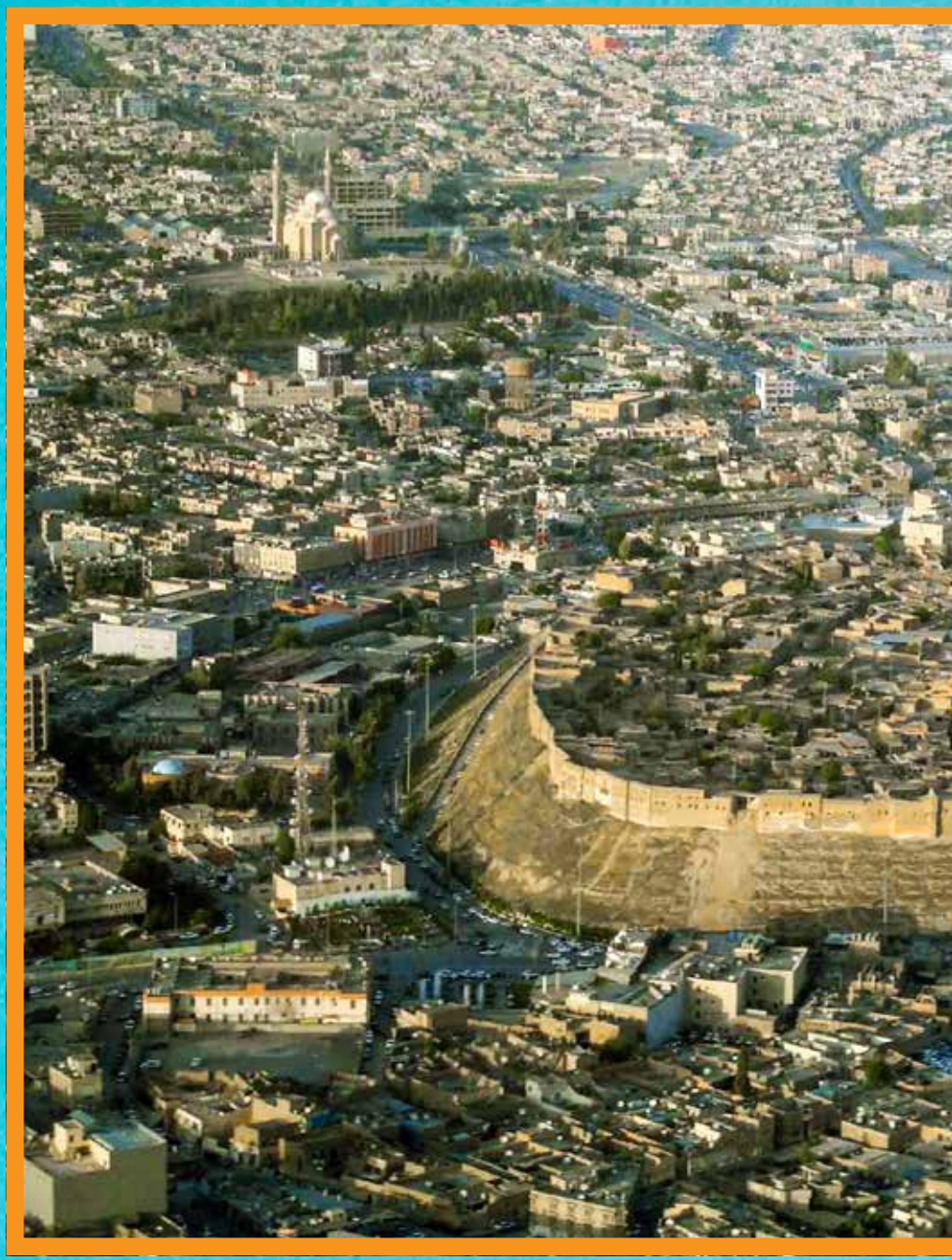

ولهذا رأينا تلك الهجمات التي كانت بحجج لم تثبت حتى من الطرف الرسمي الحكومي المركزي العراقي، والتي ادّعت فيها إيران بأنها ضربت مقرًا للموساد (الإسرائيلي) في أربيل وبعد الهجوم بساعات أعرب رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني (مسعود بارزاني) عن استيائه الشديد من الهجوم الصاروخي الذي شنه الحرس الثوري الإيراني على مدينة أربيل مساء الإثنين (15 تشرين الثاني 2024م)، مؤكدًا بأن الهجمات (ظلم واضح) بحق شعب إقليم كوردستان العراق، وأن الذين نفذوا هجمات أربيل، ومن يقفون وراء هذه الجريمة يعلمون جيدًا أن ادعاءاتهم لا أي أساس لها

وختم كلامه بالقول: «لصبرنا حدود، وهذا الاعتداء ليس شجاعة، أو شهامة»

ولاحظنا أن الموقف العراقي المركزي كان غريبًا، وبعد أن ذكرت الحكومة أن قدمت شكوى ضد إيران بمجلس الأمن الدولي نجد أن رئيس مجلس الأمن الدولي للشهر الماضي، الفرنسي نيكولا دي ريفيير، أكّد أنّه «لم يتلق أيّ طلب عراقي بخصوص الهجوم الإيراني»! وقد ذكر القيادي في الحزب الديمقراطي الكوردستاني هوشيار زيباري عبر منصة (X) « أعلمتنا حكومتنا، ووزارة الخارجية بأنها قدمت شكوى إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي لبحث آثار العدوان، ولكن رئيس مجلس الأمن الفرنسي نفى تسلمه أي طلب عراقي لطرح هذا الموضوع. أية مصداقية» فعلًا « أية مصداقية»!

إن التهديدات المتوالية لأربيل لا يمكن القبول بها؛ لأن من أسهل واجبات الحكومة المركزية ببغداد الحفاظ على السيادة الخارجية العراقية، فضلًا عن السيادة الداخلية، وقمع كل من يتلاعب بالأمن الوطني من داخل العراق بحجج لها غايات، وأجندات أجنبية ليست نقية

إن الحاقدين على أربيل يريدون محو تاريخها، ومحو ماضيها، وحاضرها، ويريدون إجهاض مستقبلها، وهؤلاء واهمون، ولا يمكنهم تحقيق أهدافهم؛ لأن لأربيل شعب آمن بحبه لأرضها، وجبالها، وسهولها، وقلعتها، وتاريخها، وحاضرها، ومستقبلها

سلام على أربيل وأهلها، والعار لكل مَن يحاول أن يقترب من أمنها وأمان أهلها

أبرز الملـ
السوداني الـ

تحظى زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني المرتقبة إلى واشنطن، في الشهر الحالي، باهتمام الوسط السياسي العراقي، إذ من المرتقب مناقشة ملف الانسحاب الأميركي من العراق والتعاون العسكري بين البلدين، إلى جانب بحث ملفات اقتصادية وسياسية تتعلق بالأزمات المتكررة مع إقليم كردستان وواقع حقوق الإنسان، وفقاً لما يؤكده مسؤولون عراقيون.

> إنهاء دور التحالف الدولي ووضع القوات الأميركية وتحديد جدول زمني لانسحابها من العراق ستكون على رأس الملفات

وكان البيت الأبيض قد أعلن، أنّ زيارة السوداني إلى واشنطن للقاء الرئيس الأميركي جو بايدن حُددت في ١٥ إبريل/ نيسان المقبل، مؤكداً التزام واشنطن باتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقّعة بين البلدين، والعمل على تعميق الرؤية المشتركة لعراق آمنٍ وذي سيادة ومزدهر ومندمج بالكامل في المنطقة الأوسع

وقال مسؤول عراقي في وزارة الخارجية في لقاء صحفي خاص إن إنهاء دور التحالف الدولي ووضع القوات الأميركية وتحديد جدول زمني لانسحابها من العراق والعلاقة بين بغداد وأربيل ووضع حقوق الإنسان، ستكون على رأس الملفات التي ستُبحث، مضيفاً أن بغداد ستطرح ملف العقوبات الأميركية على شخصيات وبنوك عراقية أيضاً

من جهته، قال المتحدث باسم الحكومة العراقية، باسم العوادي، إن «زيارة السوداني إلى واشنطن مهمة جداً، خاصة أن هذه الزيارة يتم الترتيب لها منذ نهاية سنة ٢٠٢٣، والسوداني يريد خلال هذه الزيارة حسم ملفات عالقة مختلفة مع الجانب الأميركي، وليس مجرد زيارة اعتيادية فقط"

وبيّن العوادي أن «الملفات التي ستتصدّر مباحثات السوداني في البيت الأبيض، هي الملف الأمني والعسكري والملف الاقتصادي والمالي، وكذلك التطورات التي تشهدها المنطقة بسبب حرب غزة، والتأكيد على الموقف العراقي الداعم للقضية

ـــفات فـي أجندة زيارة ـــمرتقبة إلى واشنـــطن

الملفات التي ستتصدّر المباحثات هي الملف الأمني و الاقتصادي والمالي والتطورات التي تشهدها المنطقة بسبب حرب غزة

الفلسطينية، والتشديد على ضرورة إيقاف الحرب على غزة، لما لها من تداعيات وخطورة اتساع دائرة الحرب"

وأكد النائب عن التحالف الحاكم «الإطار التنسيقي»، عارف الحمامي، أن «السوداني سيسعى إلى التفاوض بشكل مباشر مع المسؤولين الأميركيين على سحب قواتهم من العراق وإنهاء مهام التحالف الدولي، مع التأكيد على الشراكة الأمنية ودعم القوات العراقية في مجال التدريب والتسليح، والعمل على رفع الفيتو الأميركي على تعاقد العراق على شراء منظومات دفاع جوي متطورة»، مشيراً إلى وجود «فيتو أميركي غير معلن حتى تبقى السماء العراقية تحت السيطرة الأميركية وتخترقها

> اللقاء المرتقب بين السوداني وبادين لا يعني أن الملفات العراقية سوف تُحسم خلال هذه الزيارة

متى تشاء دون أي رادع"

وأضاف الحمامي أن «مباحثات السوداني في البيت الأبيض سوف تركز على الملف المالي والاقتصادي، خصوصاً المتعلق بالعقوبات الأميركية على بعض المصارف العراقية، وتأثير ذلك على العراق والسعي لرفع تلك العقوبات والعمل على إيجاد آلية لتسديد ديون العراق الخارجية"

إلى ذلك قال المحلل السياسي المقيم في واشنطن نزار حيدر إن «اللقاء المرتقب بين السوداني وبادين لا يعني أن الملفات العراقية سوف تُحسم خلال هذه الزيارة، خاصة ملف الوجود الأميركي واستمرار عمل التحالف الدولي في العراق". ويرى حيدر أن «هذا الملف حساس جداً لدى الجانب الأميركي، ومن المؤكّد أنه لن يُحسم خلال هذه الزيارة. ربما سيُناقش الأمر وتداعياته بالإضافة إلى مخاطره الأمنية والعسكرية على العراق»، مضيفاً أنه يعتقد أن «هذا الملف سيبقى مؤجلاً إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، فإدارة بادين لا تريد اتخاذ أي قرار بهذا الملف حالياً"

وأوضح حيدر أن «سعي السوداني لرفع العقوبات الأميركية عن بعض المصارف العراقية سيواجه مصاعب كبيرة، لأنّ الخزانة الأميركية لديها معلومات عن عمل تلك المصارف على غسيل الأموال وتهريبها إلى إيران وسورية وحتى إلى روسيا وغيرها، ولهذا لا يمكن حسم الملف في هذه الزيارة التي ستكون زيارة بروتوكولية أكثر منها زيارة حسم لبعض الملفات العراقية"

وختم المحلل السياسي المقيم في واشنطن قوله بأنّ «السوداني وقوى الإطار التنسيقي تريد استغلال هذه الزيارة للحصول على دعم معنوي وإعلامي، من خلال القول بأن حكومتهم مدعومة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، رغم أن إدارة بادين ما زالت تنظر إلى الحكومة الحالية على أنها حكومة الفصائل، وهي حذره جداً في

> تأتي الزيارة في وقت تجري فيه بغداد وواشنطن محادثات مشتركة لإخراج قوات التحالف الدولي من العراق

التعامل معها، ولا تقدّم لها أي دعم حقيقي غير الدعم الإعلامي فقط". وكان السوداني قد تلقى، منتصف فبراير/ شباط الماضي، دعوةً رسمية من بايدن لزيارة واشنطن، وهي الدعوة الثانية، إذ كان قد تلقى دعوة مماثلة في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٣، إلا أنها لم تحصل وقتها.

وتعتبر زيارة واشنطن إجراء بروتوكولياً اعتاده رؤساء الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، وتحصل عادة في الأشهر الأولى من تسلمهم المنصب. ولكن زيارة السوداني، بصفته رئيساً لحكومة منبثقة عن تحالف سياسي هو (الإطار التنسيقي) الذي أعلن في أكثر من مناسبة مناهضته للولايات المتحدة والعمل على إزاحة وجودها العسكري من البلاد، قد تُخرجها من سياقها المعتاد هذه المرة، خصوصاً أن الملفات التي يحملها السوداني إلى واشنطن لن تكون مقبولة أميركياً.

وتأتي الزيارة في وقت تجري فيه بغداد وواشنطن محادثات مشتركة لإخراج قوات التحالف الدولي من العراق، وقد أفضت الجولة الأولى للحوار الثنائي التي عُقدت في بغداد في ٢٧ يناير/ كانون الثاني الماضي إلى اتفاق على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لمراجعة مهمة التحالف وإنهائها والانتقال إلى علاقات أمنية ثنائية، وقد بدأت اللجنة أعمالها في ١١ فبراير/ شباط الماضي.تقارير عربية

تضارب التصريحات بين بغداد وواشنطن بشأن المحادثات الجارية بين البلدين

وجاءت المحادثات بسبب ضغوط تعرضت لها حكومة السوداني من قبل الفصائل المسلحة العراقية الحليفة لإيران والجهات السياسية المرتبطة بها، إذ طالبت بإخراج قوات التحالف الدولي من العراق إثر تنفيذ واشنطن ضربات انتقامية في العراق أسفرت عن اغتيال قيادات بارزة في تلك الفصائل

ماذا وراء إعادة النظر الأمريكية على عقوبات البنوك العراقية؟

تسعى بغداد إلى طي صفحة العقوبات الأميركية التي تعرضت لها بعض بنوك عراقية منعتها من إجراء معاملات بالدولار منذ قرابة ثمانية أشهر، محافظ البنك المركزي العراقي، علي العلاق، أعلن في تصريحات، التوصل إلى اتفاق مع وزارة الخزانة الأميركية بشأن إعادة النظر في العقوبات المفروضة على بنوك عراقية، وفقا لما أوردته وكالة الأنباء العراقية الرسمية، وفي يوليو الماضي، منعت الولايات المتحدة ١٤ مصرفا عراقيا من إجراء معاملات بالدولار في إطار حملة شاملة على تحويل العملة الأميركية إلى إيران ودول أخرى خاضعة للعقوبات في الشرق الأوسط، بحسب تقرير سابق لصحيفة وول ستريت جورنال.

تحقيق فريق التحرير
مؤسسة رؤى للدراسات

ويشهد الدينار العراقي تذبذبا في أسعار الصرف مقابل الدولار، وهو ما عزاه البنك المركزي «إلى وجود تجارة غير شرعية يقوم بها صغار التجار وبعض المضاربين التي تمول عبر سحب الدولار الكاش من السوق»، على ما أفاد بيان للمكتب الإعلامي لرئيس اللجنة المالية النيابية، عطوان العطواني

وبدأ العراق تطبيق معايير نظام التحويلات الدولي «سويفت»، منذ منتصف نوفمبر من عام 2022، للوصول إلى احتياطات العراق من الدولار الموجودة في الولايات المتحدة التي تقدر بعشرات مليارات الدولارات، وفق فرانس برس

الخبير الاقتصادي العراقي، محمود داغر، يرجح أن الحديث «عن تفاهمات بين المركزي العراقي والخزانة الأميركية ليست لإعادة النظر في العقوبات، إنما قد يكون المقصود فيها مباحثات لمناقشة أوضاع الجهاز المصرفي في العراق، وإمكانية تطويره"

وأضاف الخبير داغر وهو

مسؤول سابق في البنك المركزي أن «المركزي العراقي لا بد أنه أعرب عن جدية في رغبته بإعادة النظر في العقوبات على المصارف»، لافتا إلى أنه يجب اعتبارها «أولوية» لضمان استقرار الجهاز المصرفي العراقي. ويرى أنه توجد مشكلة في مسألة فرض العقوبات، ويقول إنها «غير واضحة في فرضها على المصارف العراقية، إذ أن الخزانة الأميركية تقول إنها ليست عقوبات وإنما تقييد لوصول هذه المؤسسات المالية للدولار، ولكن هذا ما هو إلا عقوبة شديدة تقيّد من مرونة الجهاز المصرفي العراقي ككل".

المحلل الاقتصادي العراقي، علاء الفهد، يرى أن إزالة العقوبات «ستنعكس بالضرورة على رشاقة وكفاءة الجهاز المصرفي العراقي، وإعادة الثقة به وتساهم بالاستقرار المالي، وهو ما سيساعد الاقتصاد العراقي" ويؤكد في لقاء صحفي أن عودة عمل هذه البنوك بطاقتها القصوى يعني «تحريك المزيد من الأموال داخل الاقتصاد العراقي،

بدأ العراق تطبيق معايير نظام التحويلات الدولي «سويفت» منذ منتصف نوفمبر من عام 2022

حيث يوجد لدى هذه البنوك شريحة متعاملين يمتلكون ودائع، ولكن القطاع المصرفي يحتاج أيضا لجذب ودائع العراقيين التي تتكدس في المنازل، حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من 80 في المئة من السيولة النقدية موجودة في البيوت". وفرضت العقوبات على مصارف ومنعت من التداول بالدولار في العراق، بعد الكشف عن معلومات تفيد بأن البنوك المستهدفة متورطة في عمليات غسيل أموال ومعاملات احتيالية، بحسب وول ستريت جورنال وتمكنت مصارف وشركات صرافة من تحقيق أرباح ضخمة من تعاملاتها الدولار، باستخدام عمليات استيراد احتيالية ومخططات أخرى، وفقا لما نقلته الصحيفة الأميركية عن مسؤولين أميركيين وعراقيين حاليين وسابقين

ويمكن لهذه المصارف والشركات إعادة بيع الدولار، الذي تشتريه من البنك المركزي العراقي بالسعر الرسمي، بسعر السوق الذي يكون عادة مرتفعا بشكل ملحوظ

وينبغي على المصارف العراقية حاليا تسجيل تحويلاتها بالدولار على منصة إلكترونية، تدقق الطلبات، ويقوم الاحتياطي الأميركي الفيدرالي بفحصها وإذا كانت لديه شكوك يقوم بتوقيف التحويل

ورفض الاحتياطي الفيدرالي العديد من طلبات التحويلات من البنوك العراقية، بسبب شكوكه في المستلمين النهائيين للمبالغ التي سيتم تحويلها، بحسب مصدر حكومي عراقي

أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية في الجامعة العراقية، عبدالرحمن نجم المشهداني، كان قد شرح في حديث صحفي سابق في يناير عام 2023، أساليب «تهريب العملة الأجنبية من العراق»، موضحا أن السيناريو الأكثر شيوعا يرتبط في «استيراد بضائع من إيران ودول مجاورة، بفواتير إما لصفقات سلع وهمية، أو بفواتير مزورة يتم تضخيم الأسعار فيها بمستويات كبيرة"

وأضاف أن بعض التجار والمستوردين يخفون أسماءهم من تعاملاتهم التجارية حتى لا تظهر ضمن قوائم «البنك المركزي، أو الضريبة والجمارك»، وبعضهم لا يمتلك شهادة مستورد تتيح له بالأصل

بعض التجار والمستوردين يخفون أسماءهم من تعاملاتهم التجارية حتى لا تظهر ضمن قوائم «البنك المركزي

إجراءات تبادلات تجارية

وبين المشهداني أنه بعد الإجراءات التي فرضها المركزي بتتبع مصادر الحوالات، سواء المستقبِل أو المرسِل، والتدقيق على «شحن البضائع ووصولها للعراق» دفعت التجار وناشطين في تهريب العملة باللجوء إلى السوق النقدي، بحيث تم «تهريب دولار الكاش"

وأوضح المشهداني أن البعض يقوم بشراء «الدولار الكاش» من السوق العراقية، «ليتم نقلها عبر المنافذ الحدودية بحيث يتم تهريبها إلى دول مجاورة مثل إيران وتركيا وسوريا"

وأكد محافظ البنك المركزي العراقي، العلاق، على أهمية «وضع قواعد أساسية من أجل مراقبة عملية الحوالات الخارجية والداخلية»، لافتا إلى أن «العقوبات الخارجية التي فُرضت على عدد كبير من مصارفنا المحلية، عرقلت مساعي وخطط فتح علاقات وخطوط تواصل مع بنوك عالمية مراسلة معتمدة"

وذكر أن «عملية طباعة العملة المحلية تتم وفق الغطاء المالي المطلوب وبالشكل الذي يوازن بين العملة الأجنبية والمحلية ويمنع حصول أي تضخم مالي"

وأشار العلاق إلى أن المركزي العراقي «ينسق حاليا مع الجهات المعنية بشأن تطبيق خطة تنظيم التجارة الخارجية.. إذ تُجرى اجتماعات متواصلة مع الخزانة الأميركية»، داعيا إلى عدم اتخاذ قرارات منفردة بالعقوبات «ويجب ألا تصدر مستقبلا، إلا بعد مناقشة وإطلاع المركزي العراقي، كونه

أكد محافظ البنك المركزي العراقي، على أهمية «وضع قواعد أساسية من أجل مراقبة الحوالات الخارجية والداخلية»

أن السيناريو الأكثر شيوعا لـ«تهريب العملة الأجنبية من العراق»، يرتبط في «استيراد بضائع من إيران ودول مجاورة بصفقات لسلع وهمية أو بفواتير مزورة

المعني بمراقبة نشاطها"
من جانبه، أكد الخبير الاقتصادي، داغر، أن «العقوبات التي فُرضت على عدد من البنوك العراقية، أثّرت بشكل كبير عليها وعرقلت خططها للتطوير، وقللت من عمليات التعامل بينها وبين البنوك الأجنبية»، وهو الأمر الذي انعكس بطريقة أو بأخرى على الجهاز المصرفي العراقي
ويرى أن الأمر لم يتوقف عند هذه المصارف، إذ أنه أثر على «حركة الاستيراد لتلبية حاجة السوق العراقية التي تبلغ قرابة 200 مليون دولار يوميا"
ويوضح المحلل، الفهد، أنه يوجد «تأثير كبير لهذه العقوبات على القطاع المصرفي العراقي، إذ أنها تشمل 14 مصرفا لديها جمهور من المتعاملين، ما أوجد نوعا من الخلل في دورة السيولة داخل الاقتصاد العراقي»، مشيرا إلى أن «العراق يشكو من ضعف الجهاز المصرفي"
وأضاف «أنه طالما التزمت هذه المصارف بتعليمات البنك المركزي العراقي التي تتلائم مع المعايير الدولية» لا حاجة للإبقاء على القيود أو العقوبات
وقلل مسؤولون أميركيون تحدثوا في تقرير سابق لصحيفة وول ستريت جورنال من تأثير العقوبات على الاقتصاد العراقي، مستشهدين بإحصاءات داخلية أظهرت أن البنوك الأربعة عشر مجتمعة تمتلك 1.29 في المئة فقط من إجمالي الأصول المصرفية في العراق. وأضافوا أن الكثير من الأنشطة المصرفية المشروعة في العراق تجري من قبل البنوك المملوكة للدولة، مبينين

أن البلاد فيها 46 مصرفا تجاريا آخر غير متأثر بحظر الدولار
وكان المركزي العراقي قد أقر

طالما التزمت هذه المصارف بتعليمات البنك المركزي العراقي التي تتلائم مع المعايير الدولية

بضعة إجراءات للدفع باستقرار أسعار الصرف، منها «توسيع عرض النقد الأجنبي لتلبية طلب الجمهور على الدولار النقدي، كما تم توجيه إدارة النافذة لتلبية طلبات المصارف للأيام القادمة بشكل أسرع من خلال تنفيذ طلبات مضاعفة كما تم إعطاء سعر تفضيلي لتنفيذ الاعتمادات المستندية، ولغرض تغطية الطلب المحلي"
وأقر رئيس الوزراء العراقي، السوداني، أن الإجراءات التي اتخذها المركزي العراقي خلال الأشهر الماضية خفضت الكتلة النقدية بالعملة الصعبة المتوفرة في السوق من «200 إلى 300 مليون دولار» في اليوم إلى «30 و40 و50 مليون دولار»، وفي سبتمبر، قال السوداني

إن التجار الذين يتعاملون مع طهران يصبحون مُرغَمين على التحول إلى السوق الموازية للحصول على العملة، نظرا لأن إيران بلد «عليه عقوبات، وغير مسموح له تسيير تحويلات مالية"

وجاء القرار العراقي بعد أيام من زيارة مسؤول كبير بوزارة الخزانة الأمريكية إلى بغداد

وأكد في الوقت ذاته أن المصرفين المركزيين في العراق وإيران يناقشان «آلية» من أجل «تنظيم التجارة»، من شأنها أن «تقسم ظهر السوق الموازي»، وشجعت السلطات المصارف والمستوردين على استخدام عملات أخرى غير الدولار، مثل اليورو أو الدرهم الإماراتي أو اليوان الصيني

وتمنح واشنطن العراق استثناء للتعامل مع إيران ودفع مستحقات طهران مقابل واردات العراق من الغاز، حيث تغطي ثلث احتياجات العراق ودافع مستشار رئيس الوزراء، مظهر صالح، عن القيود المصرفية التي تهدف إلى «التحقق من هذه التحويلات»، بهدف طمأنة «المجتمع المالي الدولي ولدواعٍ أيضا تتعلق بالمجتمع. ويذكر كذلك أنه من أجل حماية البلد، الذي بلغ عدد سكانه 43 مليون نسمة، من التضخم، فإن للمستوردين إمكانية الوصول إلى الدولار وشرائه بالسعر الرسمي، وهو أكثر إفادة، ويتعلق الأمر خصوصا بالمواد الغذائية والأدوية ومواد البناء. ويرى صالح أن ذلك «يخلق جوا من الاستقرار، هذا الأمر مضاد للسوق الموازية"

إن المصرفين المركزيين في العراق وإيران يناقشان «آلية» من أجل «تنظيم التجارة» من شأنها أن «تقسم ظهر السوق الموازي»

أكد الخبير الاقتصادي، داغر أن «العقوبات التي فُرضت على عدد من البنوك العراقية، أثّرت بشكل كبير عليها وعرقلت خططها للتطوير، وقللت من عمليات التعامل بينها وبين البنوك الأجنبية»

بعد حادثة الباكستاني

حملات أمنية لملاحقة الأجانب المقيمين بشكل غير قانوني في بغداد

أعلنت وزارة الداخلية العراقية، قبل عدة أيام، عن إطلاق حملة أمنية واسعة في عموم مدن البلاد، لملاحقة الأجانب المخالفين لشروط الإقامة، مؤكدة اعتقال ٥٥٥ مخالفاً يقيمون بشكل غير قانوني داخل العراق من مختلف الجنسيات، خلال الساعات الأولى من الحملة

وجاءت الحملة الأمنية بعد يوم واحد من الإطاحة بعصابة تمتهن السطو المسلح ينتمي إليها شخص باكستاني الجنسية، وذلك بعد مواجهة مسلحة بمنطقة بغداد الجديدة شرقي العاصمة. وبعد تقصي فريق تحرير مؤسسة رؤى تبين إلقاء القبض على شخص باكستاني آسيوي يدعى «شعيب» أطلق النار على المواطنين وعلى فوج طوارئ الأعظمية، أثناء تأمين الحماية لمأدبة الإفطار الجماعي ضمن جامع أبو حنيفة. وذكرت الوزارة في بيان لها أن «وزارة الداخلية وبالاشتراك مع جهاز المخابرات بدأت بحملة كبرى في عدد من مناطق العاصمة بغداد، أسفرت عن إلقاء القبض على ٥٥٥ مخالفاً لشروط وضوابط الإقامة من مختلف الجنسيات»

فريق مؤسسة رؤى للدراسات

وأضاف البيان: «تهيب وزارة الداخلية بأصحاب المشاريع والشركات إكمال متطلبات منح الإقامة من خلال دفع الرسوم إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومراجعة مديرية شؤون الإقامة، كما أن هنالك جهودا مكثفة من قبل الدوائر الأمنية المختصة لإلقاء القبض على المخالفين في بغداد والمحافظات وستستمر هذه الحملة من قبل المفارز المنتشرة"

وختم بيان وزارة الداخلية أننا «ندعو المواطنين إلى تقديم المعلومة والإبلاغ عن أي حالة مخالفة لشروط الإقامة وعدم إيوائهم خدمة لأمن البلاد"

من جانبه وصف الخبير في الشأن الأمني العميد المتقاعد عدنان الكناني، في لقاء صحفي، الحملة بأنها «مهمة جداً، رغم أنها جاءت متأخرة، خصوصاً أن هناك عصابات خطيرة شكلت من قبل بعض الوافدين الأجانب الداخلين بصورة غير شرعية، وهذه العصابات أصبحت مرتبطة بعصابات ومافيات محلية تشكل تهديدا خطيرا على مختلف الأصعدة"

وبين الكناني أن «بعض المخالفين لشروط الإقامة من الأجانب، يتم استغلالهم من قبل بعض العصابات لغرض إشراكهم بقضايا بيع المخدرات وحتى الاتجار بالبشر، والعمليات الإجرامية الأخرى، وهذا الأمر مسجل لدى الجهات الأمنية، ولهذا جاءت الحملة الأمنية، خصوصاً بعد كشف عصابة خطيرة تضم أشخاصا باكستانيين، لها أعمال إجرامية مختلفة، والإطاحة بهذه العصابة سوف تدفع الجهات الأمنية إلى الإطاحة بعصابات أخرى بكل

تأكيد"

وأضاف أن «بعض الشركات تتحمل مسؤولية دخول الكثير من الأجانب بصورة غير شرعية للعراق والعمل دون موافقات رسمية، ويتم استغلال هؤلاء للكسب المادي والاستغلال، ولهذا يجب أن تكون هناك رقابة ومتابعة أمنية على عمل تلك الشركات ومحاسبة المخالفين، فملاحقة المخالفين لشروط الإقامة دون ضبط عمليات دخولهم ستقلل من أهمية الحملة الأمنية، كون دخول هؤلاء الأجانب بصورة غير شرعية سوف يستمر، إذا لم تكن هناك محاسبة ومراقبة شديدة"

وتتهم السلطات العراقية شركات ومكاتب أهلية باستقدام العاملين، وأغلبهم من جنسيات آسيوية وعربية للعمل في العراق، وإدخالهم سوق العمل بأجور تنافس العمالة المحلية وفي العراق يجب الحصول على إذن عمل للمقيم الأجنبي، وفي حال قيامه بأي نشاط تجاري أو مالي سيعتبر مخالفاً لشروط الإقامة، بينما تتولى وزارة العمل إصدار تراخيص العمل للأجانب مع رسوم مسبقة تفرضها على المستقدم والعامل نفسه، وهو ما يجعل من مسألة وجود أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية غير المرخصة مشكلة واضحة في سوق العمل المحلية

وينشط أغلبهم في قطاع الخدمات والتنظيف والإنشاءات والنفط، وأغلبهم من الجنسية الآسيوية، إلى جانب جنسيات أخرى، أبرزها الإيرانية، والسورية، والباكستانية، والأفغانية

نجيب صعب
الأمين العام للمنتدى
العربي للبيئة والتنمية

بطاقة كفاءة المياه وليس الطاقة فقط

اعتدنا عند شراء أي جهاز كهربائي أن نجد بطاقة مِلصقة عليه تحدِّد كفاءة استهلاك الطاقة. كما صنّفت معظم الدول السيارات والآليات ضمن فئات، وِفق كفاءة الوقود والانبعاثات الكربونية. وتحمِل المنتجات التي نشتريها من السوبرماركت مِلصقات تحتوي معلومات تتعدى تاريخ التصنيع وانتهاء الصلاحية وبلد المنشأ، إلى تفاصيل عن المكوّنات، أكانت موادّ طبيعية أم اصطناعية. ويعكس هذا تطوّرا كبيرا في النظرة إلى إدارة الموارد، كما في تحميل الأفراد مسؤولية شخصية للمساهمة في الحفاظ على صحّة البشر والكوكب

صحيح أن المعلومات على هذه الملصقات لا تتصف دائماً بالدّقة، وأن بعض المستهلكين لا يكترث لها. لكن دَور الهيئات الرقابية يتعزّز باطّراد، كما هو حاصل في دول عربية عدة، لفرض معايير تؤكد الالتزام بصحة المعلومات. واعتاد المستهلكون على التحقُّق من محتويات المنتجات التي يشترونها، إن لم يكن للحفاظ على البيئة والموارد، فحمايةً لصحتهم في ما يخص الغذاء وتوفيراً على جيوبهم في ما يخص الطاقة ولإدراك التطوّر الحاصل في هذا المجال، تجدر الإشارة إلى أنه قبل أقلّ من 25 عاماً كانت معظم شركات السيارات في المنطقة العربية لا تنشر أرقاماً عن استهلاك سياراتها من الوقود، إن كان في الإعلانات أو في البروشورات المطبوعة. ذلك أن القوانين المحلية لم تكن تفرض الإعلان عن مستوى الاستهلاك، ناهيك عن الانبعاثات، وكأنها تشجع على الهدر. أما اليوم، فقد اعتمدت معظم الدول العربية برامج لكفاءة الطاقة، بين أكثرها نجاحاً ما تطبّقه السعودية، من مكوّناتها تحديد معدلات الاستهلاك في الأجهزة الكهربائية والسيارات والمعدّات والآليات. مع ازدياد الاهتمام بالترابط العضوي بين الماء والطاقة والغذاء، لا يجوز أن تبقى المياه حلقة ضائعة في بطاقات الكفاءة، كما في قائمة المحتويات. ولا يقتصر هذا على المحتوى في المُنتج النهائي، بل يتناول كمية المياه المستخدمة في جميع المراحل، من المزرعة والمصنع إلى طاولة المستهلك وبيته ومكتبه. مفهوم «المياه الافتراضية»، المهم للعالم كله، يكتسب أهمية خاصة في الدول العربية، وهي تعاني شحّاً متزايداً يصل إلى مرحلة الخطر الوجودي، لأن معظمها جافة أساساً، مع تناقص متواصل في موارد المياه العذبة المتجدّدة المتاحة

مع ازدياد الاهتمام بالترابط العضوي بين الماء والطاقة والغذاء، لا يجوز أن تبقى المياه حلقة ضائعة في بطاقات الكفاءة

حين أصدر المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) عام 2008

تقريره السنوي الأول عن وضع البيئة العربية، كان معدّل حصّة الفرد العربي من المياه المتجددة 900 متر مكعب، وهو انخفض في تقريره الأخير إلى ما دون 500 متر مكعب. وللمقارنة، فكل ما دون 1700 متر مكعب يُعد «إجهاداً» مائياً، وما دون 1000 متر مكعب يُعد «ندرة»، أما ما دون 500 متر مكعب فهو «ندرة مطلقة». عدا عن ذلك، فالمعدّل العام يُخفي ما هو أدهى وأخطر، إذ إن 14 دولة عربية تقع ضمن لائحة الدول الـ18 الأفقر مائياً في العالم، والدولة العربية الأكثر فقراً في المياه العذبة المتجددة لا تتجاوز حصّة الفرد السنوية فيها خمسة أمتار مكعبة. وإذا كانت التحلية هي المصدر الأساسي لسدّ العجز، فهل يمكن الاستمرار في تحلية مياه البحر بلا حدود

هنا بعض الأرقام لإدراك حجم المياه الافتراضية، من المَصدر إلى المُستهلك، في مُنتجات نستخدمها يومياً: فإنتاج ليتر واحد من حليب الأبقار يحتاج إلى ألف ليتر من المياه، بدءاً من زراعة الأعلاف إلى تربية الأبقار وجمع الحليب وتصنيعه وتوزيعه وحفظه. أما إنتاج

برامج الاستمطار، التي تقوم على تحفيز هطول الأمطار ببث مواد كيميائية في السّحبقد تفتح كوّة أخرى

كيلوغرام من الأرز فيستهلك 3400 ليتر من المياه، ويستهلك إنتاج كيلوغرام من لحوم الأبقار 15 ألف ليتر، وسروال جينز 11 ألف ليتر. وإذا كان إنتاج بعض هذه المواد ضرورياً لحياة السكان المحليين، فتصديرها إلى خارج دول تعاني شحّاً مائياً يوازي تصدير محتواها المائي الافتراضي. وأذكر أنني حين عرضت قبل سنوات لائحة بمحتوى المياه الافتراضية لعدد من المنتجات على وزير عربي للمياه، طلب مني مرافقته لعرضها على وزير الزراعة، لحثّه على تخفيف ضغط بعض المنتجات الزراعية التجارية المعدّة للتصدير على الموارد المائية الشحيحة. ولا يقتصر الأمر على الزراعة، بل ينطبق أيضاً على ضبط استهلاك المياه في الصناعة والسياحة والخدمات البلدية

هذا لا يعني أننا أمام حائط مسدود في مواجهة وضع مائيّ ميؤوس منه. فتحلية مياه البحر، ضمن ضوابط بيئية متوازنة، كفيلة بسدّ جزء كبير من العجز. وهذا لا ينطبق فقط على الدول الغنية بالنفط والغاز، لأن الطاقة التي تحتاجها معامل التحلية يمكن الحصول عليها من الشمس، في الدول العربية كافةً. كما يُمكن استخدام الأملاح والمعادن الناجمة عن فضلات عمليات التحلية في صناعات متعدّدة، منها تخزين الطاقة في البطاريات

وهذا يُساهم في تخفيض تكاليف الطاقة المتجدّدة، التي تواجه عقبة التخزين لاستخدام حين تغيب الشمس أو تخمد الرياح. كما أن برامج الاستمطار، التي تقوم على تحفيز هطول الأمطار ببث مواد كيميائية في السُحب، قد تفتح كوّة أخرى، خاصة لدعم برامج التشجير في مناطق جافة. وفي حين تقود السعودية والإمارات برامج كبرى في هذين المجالين، بدأت دول أخرى، بينها مصر، بتصدير أملاح محطات التحلية. لكن لهذه التقنيات الاصطناعية محدودياتها وآثارها البيئية، ولا يمكن عدها حلّاً سحرياً متاحاً بلا حدود

إدارة الموارد المائية في العالم يطرحها تقرير للأمم المتحدة بعنوان «المياه من أجل الرخاء والسلام»

إدارة الموارد المائية في العالم يطرحها تقرير للأمم المتحدة بعنوان «المياه من أجل الرخاء والسلام»، يُطلَق في مناسبة اليوم العالمي للمياه في 22 مارس (آذار). وهو يؤكد أن معالجة الوضع المائي الحرج تتطلب تعاوناً دولياً يقوم على تعزيز الكفاءة والعدالة. وفي هذا تذكير انه لا يمكن للتكنولوجيا وحدها أن تحلّ كل مشاكل المياه في غياب الكفاءة المهمة الأولى تبقى ضبط الاستهلاك والطلب، بدلاً من الاكتفاء بزيادة الإنتاج والعرض، بما ينطوي عليه من هدر للموارد المحدودة وتلويث للبيئة بالفضلات. وقد يكون من الضروري إضافة كفاءة المياه والمحتوى المائي الافتراضي إلى بطاقة كفاءة الطاقة وقائمة المحتويات لأي مُنتج

د. ناصيف حتي
رئيس بعثة جامعة الدول العربية في فرنسا
المندوب المراقب الدائم للجامعة لدى منظمة اليونسكو

أوروبا الغارقة في بحر من التحديات

كان الاتحاد الأوروبي، كتنظيم إقليمي، يعد النموذج الأنجحَ والذي يجب الاقتداء به من قبل مجمل المنظمات الإقليمية في العالم في عملية بناء وتعزيز التكامل الإقليمي الفاعل والذي يعزز قدرة المجموعة من جهة، وبالتالي قدرة دولها من جهة أخرى، في كافة أبعاد بناء القدرات وبلورة السياسات التي تستند على تلك القدرات المشتركة، على المستوى الدولي.

لكن نجد اليوم أنَّ «القارة العجوز» تواجه العديد من التحديات التي تنعكس سلباً على مسار عملية البناء الأوروبي، مما أدّى ويؤدي إلى تباطؤ هذا المسار في مجالات معينة وبشكل شبه كلي في مجالات أخرى مثل العمل على بلورة سياسة دفاعية مستقلة. السياسة التي كانت أحد أهم أهداف عملية البناء الأوروبي. الحرب الأوكرانية أعادت الجغرافيا السياسية الأوروبية لتكون مسرح الصراع الدولي الساخن الأول في العالم بسبب طبيعة ووزن الأطراف أو القوى الدولية المشاركة بأشكال مختلفة في هذا الصراع، وبسبب طبيعة تداعياته على تبلور نظام عالمي جديد مستقبلاً.

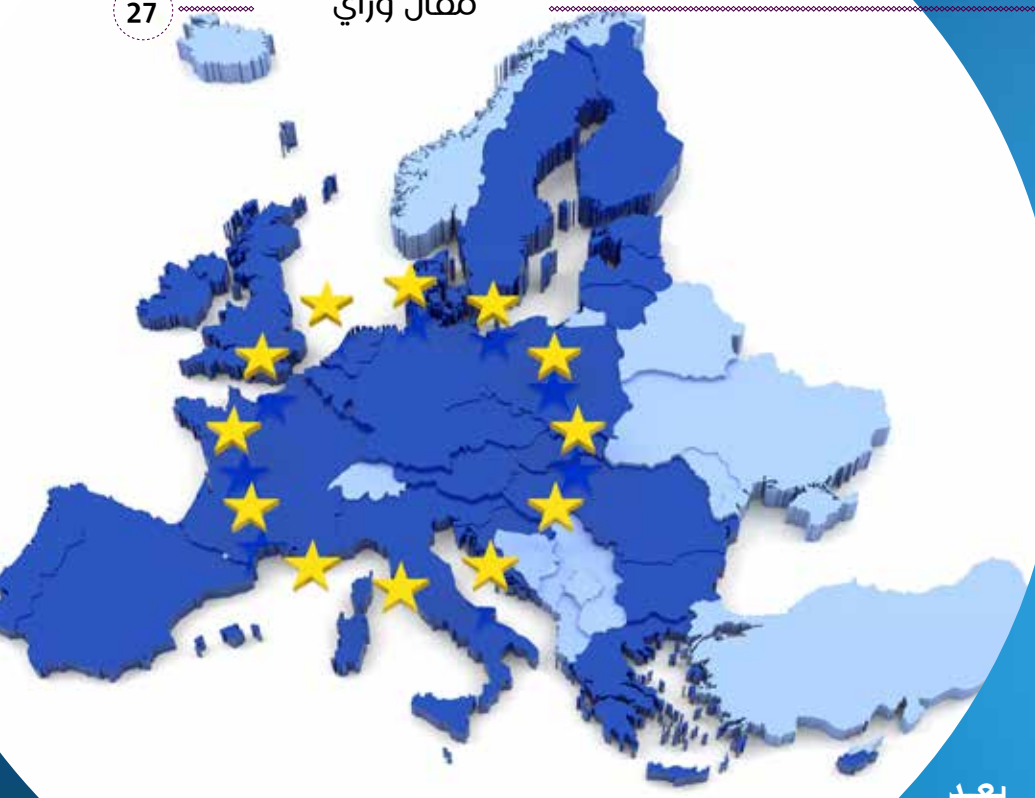

> متى يبدأ البحث عن الحل السياسي الواقعي والشامل والذي عليه مراعاة المصالح الاستراتيجية الأساسية للجميع

من المفارقات الحاملة للكثير من الدلالات في هذا المجال أن السويد، الدولة المحايدة منذ قرنين من الزمن وعبر الحربين العالميتين وكذلك عبر الحرب الباردة، انضمت إلى منظمة حلف شمال الأطلسي في نظام دولي يتشكل ويتحكم بمسار يبلوره حالياً صراع غربي - روسي نشأ حول أوكرانيا وصار يوصف «بنظام ما بعد بعد الحرب الباردة» ولم يستقر لحينه. الأمر ذاته ولو بدرجة أقل من حيث تاريخ وحجم الموقف يتعلق بانضمام فنلندا إلى الحلف ذاته. التيار «الأطلسي» تفوق على التيار «الأوروبي» الذي مثلته تاريخياً وقادته فرنسا منذ عهد الرئيس ديغول في أوروبا. تيار يقول بالتحالف والتعاون وليس بالتبعية للولايات المتحدة في إطار البيت الأطلسي مع الحفاظ قدر الإمكان على الخصوصية الأوروبية، ولو أن ذلك لم يكن بالأمر السهل

اليوم سبقت «الأطلسية» التيار الأوروبي، والمفارقة أن ذلك حدث بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، بعقود من الزمن. «جرس الإنذار» خلقته ثم عززته الحرب الأوكرانية. ونجد أن بعض أوروبا سبق الولايات المتحدة في حدة الموقف والتعبئة

> إن أوروبا اليوم محاطة بحزام من التوترات والصراعات، من حدودها الروسية إلى حدودها المتوسطية

بعيداً عن البحث عن حل سياسي شامل لهذه الأزمة المكلفة لكافة أطرافها بسبب الاستقطاب الحاد، والقائمة في قلب أوروبا والتي لا يمكن أن تحسم نتائجها أي حرب مهما طالت. التغيير الأهم حصل في الموقفين الفرنسي والألماني اللذين لعبا دوراً أساسياً ومبادراً منذ عقد من الزمن للتوصل لتسوية سياسية للنزاع الأوكراني - الروسي عبر ما عُرف حينذاك «برباعي النورماندي» والذي ضم طرفي الصراع روسيا وأوكرانيا إلى جانب فرنسا وألمانيا

السؤال اليوم يتعلق بمتى يبدأ البحث عن الحل السياسي الواقعي والشامل والذي يقوم، من منظور واقعي، على مراعاة المصالح الاستراتيجية الأساسية للجميع. وفي هذا السياق يبقى للاتحاد الأوروبي ولأطرافه

الأساسية مسؤولية خاصة في العمل على تحقيق ذلك. يزيد من قوة السؤال احتمال عودة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب إلى سدة الرئاسة والخوف من السياسات الأحادية الحادة، التي عادة ما اتبعها في الماضي، بعيداً عن منطق التعاون والتنسيق الغربي الأطلسي والتداعيات المحتملة لذلك على أوروبا مسرح الصراع الأساسي. على صعيد آخر تعيش أوروبا تحدياً آخر يتمثل في الانكماش الاقتصادي ولو بدرجات مختلفة في دولها، وتداعيات ذلك على الأوضاع الداخلية في تلك الدول من حيث الانخفاض الكبير في درجات النمو، وازدياد العجز وحجم البطالة وتراجع القدرة التنافسية الأوروبية على الصعيد الدولي. كلها عناصر ساهمت في تبلور ردود فعل وطنية، بعضها انطوائي يحمل السياسات الأوروبية المشتركة المسؤولية عن هذه الأزمات. أزمات تولد بدورها العديد من

الهجرة التي تحمل أكثر مما هو واقع الأمر، مسؤولية ما وصلت إليه الأحوال الاقتصادية بتداعياتها الاجتماعية والسياسية في أوروبا

الضغوطات والعوائق أمام ضرورة العمل على بلورة سياسات مشتركة لمواجهة تلك التحديات بشكل أكثر فاعلية

وجاء هذا الوضع كأحد أهم الروافد التي عززت وتعزز صعود اليمين المتطرف في أوروبا. ساهم في ذلك الصعود أيضاً ازدياد حجم الهجرة غير القانونية خاصة عبر بوابة البحر الأبيض المتوسط من العمقين الأفريقي والشرق أوسطي والانعكاسات السلبية لتلك الهجرة. الهجرة التي تحمل أكثر مما هو واقع الأمر، مسؤولية ما وصلت إليه الأحوال الاقتصادية بتداعياتها الاجتماعية والسياسية في أوروبا... وشكلت أيضاً «ثورة المزارعين» التي تشهدها بعض الدول الأوروبية بدرجات متفاوتة لتزايد تكلفة الإنتاج الزراعي، والتي أيضاً من مسبباتها اعتماد «الميثاق الأخضر» للاتحاد الأوروبي الذي تم اعتماده في عام 2020 بغية تحقيق «الحياد المناخي» عام 2050 عبر الخفض الكبير لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتداعيات ذلك على تكلفة الإنتاج الزراعي. وأبلغ مثال على الأوضاع الاقتصادية في أوروبا الأزمة الاقتصادية التي تعيشها ألمانيا التي كانت تعد القطب الاقتصادي إلى جانب فرنسا القطب السياسي، التي تعاني أيضاً من أزمة اقتصادية حادة، فيما عرف بالثنائي أو المحرك الرئيسي في قاطرة البناء الأوروبي.

> شكلت «ثورة المزارعين» التي تشهدها بعض الدول الأوروبية بدرجات متفاوتة لتزايد تكلفة الإنتاج الزراعي

أضف إلى ذلك الخلافات المستفحلة على أكثر من صعيد بين جناحي هذا «المحرك»، والتي تلقي بثقلها بشكل خاص كعامل معرقل أو على الأقل غير مسهل، لبلورة سياسات مشتركة فاعلة للتعامل مع هذه التحديات المستفحلة

خلاصة القول إنَّ أوروبا اليوم محاطة بحزام من التوترات والصراعات، من حدودها الروسية إلى حدودها المتوسطية، التي تغذي وتتغذى على التحديات الداخلية المترابطة بأشكال مختلفة والمتعددة الأوجه في البيت الأوروبي. تحديات تؤثر كلها بشكل أو بآخر على الأمن والاستقرار في «القارة العجوز»، وبالتالي على مسار البناء الأوروبي كقطب دولي فاعل في نظام عالمي جديد في طور التشكل

الحكومة التاسعة عشرة وتجربة عباس وعرفات

نبيل عمرو
وزير الإعلام الفلسطيني سابقًا

أعود بالذاكرة إلى الحكومة الأولى التي كلِف محمود عباس بتشكيلها في عهد الراحل ياسر عرفات، الذي قبِل الفكرة على مضض، وأضمر أن يقوّضها، وهذا ما فعله في مدة زمنية لم تتجاوز ٤ أشهر.

وُلدت فكرة الحكومة المستقلة عن عرفات من خلال تقدير ثبت بطلانُه، وهو أن قائدَ الثورة لا يصلح لقيادة تسوية محرجة، وأنَّ الرجلَ الذي يعتمر الكوفية ولا يفارق المسدس خصره

وُلدت فكرة الحكومة المستقلة عن عرفات من خلال تقدير ثبت بطلانُه، وهو أن قائدَ الثورة لا يصلح لقيادة تسوية محرجة، وأنَّ الرجلَ الذي يعتمر الكوفية ولا يفارق المسدس خصره، ولم ينزع لباس الحرب ولو ساعة واحدة، لن يكون قادراً على التكيف مع سيناريوهات لتسوية بدت صغيرة عليه وعلى ثقافته وتطلعاته

وعندما درس عرّابو التسوية حالتَه، وتجذُّر مكانته ونفوذه وفاعليته في الحالة الفلسطينية قرروا فصل مهمات السلطة عن المهمات الأوسع التي تتولاها منظمة التحرير، وبوصفه خطوة أولى جرى تقسيم المسؤوليات بين رئيس المنظمة مع احتفاظه بمسمياته جميعاً وبين رئيس الحكومة الذي سيتولى ووزراؤه المهام الإدارية

ومنذ الأيام الأولى لبداية التجربة، بدا جلياً أنها لن تنجح، وكان المَخرج منها قد ابتدعه ياسر عرفات، وهو أن تبقى الحكومة ورئيسها إرضاءً للعالم، ولكن تحت سيطرته المطلقة، وهذا ما كان إلى أن توفاه الله

ومنذ الحكومة التي جاءت بعد استقالة عباس تحول رئيس الوزراء إلى موظف منضبط للرئيس الأعلى، ولقد جرى الاحتفاظ بكل الطقوس التي توصف بالدستورية كي تَدَّثِرَ بها الحكومة، وترتدي من خلالها ثوب الشرعية

لم يرث عباس عن سلفه عرفات رئاسة السلطة والمنظمة فحسب، بل ورث كذلك صيغة العلاقة بينه بوصفه رئيساً وبين رئيس الوزراء الذي يعيّنه، ويملك تثبيته أو خلعه إذا ما قرر ذلك

الرئيس عباس لم ولن ينسى مرارة المعاناة التي كابدها حين قرر العالم اقتطاع «ولو عقال بعير من صلاحيات ياسر عرفات وإعطاءه إياه». ومع أنه كان الرجل الثاني في تراتبية المنظمة والثاني في الإطار التاريخي الأقرب إلى القداسة في «فتح»، مضافاً إلى ذلك كله، الدور الأهم في إدارة تجربة أوسلو، فقد عرف عباس أنه لا فاعلية لرئيس إذا ما وُجد رئيس حكومة ذو صلاحيات حقيقية إلى جانبه، فحذا حذو عرفات في التعامل مع رئيس الحكومة الذي مهما بلغ من مهارات وكفاءات يظل رازحاً تحت هاجس الإقالة في أي وقت دون ضوابط دستورية تحميه

لقد شكَّل عباس حكومات عديدة بمرسوم، وإذا ظهر أن رئيس حكومة تجاوز فإنَّ إقالته لا تكلف أكثر من الحبر الذي تكتب به

الدكتور محمد مصطفى الذي كُلِّف تشكيل حكومة بعد أن ازدادت الأصوات الداعية إلى إصلاح السلطة وأعلاها بالطبع الصوت الأميركي يمتلك مؤهلين رئيسيين، الأول وهو الأهم أنه يحظى بثقة عباس وهي ثقة مجربة حيثما حل الرجل أو ارتحل، والثاني مهني فهو الأكثر تأهيلاً في المجال الاقتصادي إذا ما قيس الأمر برجالات السلطة والمنظمة، غير أن هذين المؤهلين ربما يكونان عبئاً عليه أكثر مما هما ميزة له، إذ ليس بوسعه تقديم نفسه بوصفه زعيماً إصلاحياً، ما دام هو في واقع الأمر امتداداً لرئيسه، فالرجل شغل منصب نائب رئيس الوزراء ومع احتفاظه بالمسمى لفترة، إلا أنه لم يمارسه ولو ساعة واحدة الرجل ابتعد كثيراً عن الاستعراض السياسي والإعلامي، على عكس أسلافه الذين تعاملوا مع الإعلام بمواظبة

> هؤلاء الفلسطينيون هم وحدهم من يمنحون الحكومة شهادة نجاح أو فشل

يومية، وأحياناً لأكثر من مرة في اليوم الواحد، رجل كهذا يستحق أن يُشفق عليه؛ إذ كلّف مهمةً سياسية بالغة التعقيد تحت مسمى فني بالغ السطحية، ونُقل من الظل إلى النور المبهر، وكُلّف بأربع مهام الواحدة منها تهد

الجبال، وتُفشل أقوى رجالات الدولة ليس في فلسطين التي لا تزال بلا دولة، وإنما على مستوى دول عظمى

كُلّف الرجل توحيدَ الوطن... غزة والضفة، ذلك بعد 18 عاماً من فشل غيره

وكُلّف إدارةَ عمليات الإغاثة في غزة، والرجل ممنوع عليه الظهور في المكان

وكُلّف بقيادة عملية إعادة الإعمار التي لا يُعرف متى تبدأ وكيف سيجري جمع المال اللازم لها، ووفق تقديرات الخبراء سيصل إلى 90 مليار دولار

وكُلّف كذلك بإصلاح مؤسسات السلطة بعد سنوات طويلة من إهمالها وفقرها وضعف بناها وقدراتها، بفعل تغليب اعتبارات الولاء الفصائلي

منذ شُكّلت أول حكومة فلسطينية، ويا لها من مصادفة أن يكون رئيسها محمود عباس وإلى الحكومة التي يجري تشكيلها تحت الرقم 19، وفي غياب برلمان

يمنح الثقة أو يحجبها ويسائل ويحاسب، فأي حكومة تولد في ظرف كهذا سواء دعمها الأميركيون أو تحفظوا عليها أو دعمها كل المتوغلين في الشأن الفلسطيني والشرق أوسطي أو لم يفعلوا، سيظل القول الفصل في تقويمها للفلسطينيين أولاً، الذين يعيشون حالة كارثية في غزة وحالة مشابهة وإن بصورة مختلفة في الضفة

هؤلاء الفلسطينيون الذي صبروا على 18 حكومة سبقت، وصبروا على طبقة سياسية تواصل انقسامها وانعزالها وفشلها، هؤلاء الفلسطينيون هم وحدهم من يمنحون الحكومة شهادة نجاح أو فشل، وكل ما نتحدث عنه من محاذير هو مجرد استنتاجات مشتقة من صعوبة الواقع ومن نتائج التجارب السابقة ووقائع الحاضر الصعب وإن شئنا أو أبينا فستأخذ الحكومة فرصتها، ولن نحتاج إلى وقت طويل حتى نعرف ما حققت وما أخفقت

د. غازي فيصل حسين
أستاذ العلاقات الدولية
والتنمية السياسية

الجريمة المنظمة

واحدة من أخطر التحديات الإقليمية والدولية المعاصرة

يمكننا إدراج مجموعة من الظواهر غير العسكرية في إطار مفهوم الجريمة المنظمة: كتجارة المخدرات، والبشر، وتبييض الأموال، والفساد المالي، وخرق منظومات الاتصال، والمعلومات، والإرهاب. هذه الأشكال المختلفة من الأفعال المشوهة، وغير القانونية على الصعيدين الوطني، والدولي يمكن أن تشكل تهديدًا للأمن الوطني، والإقليمي، أو الدولي إذا ما تحولت إلى ظاهرة تتجاوز الحدود البسيطة، والمقبولة في المجتمعات. لذا يفترض تبني الدول، والمنظمات الدولية المعنية لإستراتيجيات ذات مستويات مختلفة لمواجهة الجريمة المنظمة التي تأخذ اليوم بعدان: الأول وطني، والثاني عابر للأوطان، والقارات بعد أن تعولمت ظاهرة الجريمة المنظمة، واتسع مجال تعاملاتها المالية السنوية ليصل إلى مستوى يوازي صافي الناتج المحلي لواحدة من الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي، خصوصًا تجارة المخدرات التي احتلت المرتبة الأولى، وأصبحت الشبكات السرية للتهريب، والجريمة تدير منظومة من الصناعات الحقيقية السرية الواسعة، والمتنوعة

لقد وسعت العولمة من صعوبة محاربة الجريمة المنظمة؛ لأنها أتاحت الفرصة لعولمة شبكات التهريب في مجال: الإجراءات، والنشاطات، والدفع، وتبييض الأموال. إن المنظمات ألدولية للجريمة تستغل تجاهل الحدود، والسيادة الوطنية للدول لتنمية ثرواتها غير المشروعة، كما تستغل ضعف قدرة الدول على التنسيق المشترك لمواجهتها بفعل تباين الضوابط، والقوانين بين البلدان، وهذا ما يتطلب تعزيز المواجهة الشاملة، والتعاون الإقليمي، والدولي، وبصورة خاصة بين السلطات المختصة، والمحاكم القضائية، والجزائية، وفتح آفاق للتفكير، والتنسيق ما بين مختلف الأجهزة المتخصصة في محاربة الجريمة المنظمة ، ومعالجة سبل مواجهة هذه التحديات عبر العلاقات الدبلوماسية، والمؤتمرات، والاجتماعات الدولية المتخصصة في تنسيق الجهود المشتركة لمكافحة هذه الجرائم على الصعد الوطنية، والإقليمية، والدولية.

إستراتيجية دولية لمواجهة تجارة ال مخدرات

تعد المخدرات آفة دولية تتطلب جهودًا واسعة لمواجهتها في إطار المجتمع الدولي عبر الاتفاق على إستراتيجية وقائية شاملة تعالج الجوانب التربوية، وتوفر الرعاية الصحية، والعلاج للمدمنين، وتعمل لإعادة دمجهم في المجتمع عبر دعم برامج، وخطط التنمية الشاملة، وفي الوقت نفسه إنزال العقوبات ضد الأشخاص، والشبكات التي تنتج، أو تتعامل مع المواد المحرمة، وغير المشروعة، ولكشف، وتصفية خطوط التجارة، والاتصال، والاستهلاك للمخد رات.

لقد اعتمد المجتمع الدولي برنامجًا متوازنًا يستهدف خفض معدلات الطلب، والعرض للمخدرات في إطار ثلاثة مبادئ: الأول المسؤولية المشتركة الذي تبناه الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة للأمم المتحدة، المنعقد في نيويورك (٨-١٠ حزيران ١٩٩٨م) حول المخدرات مما يعني تحمل البلدان المنتجة، والمستهلكة مسؤولية، ومخاطر

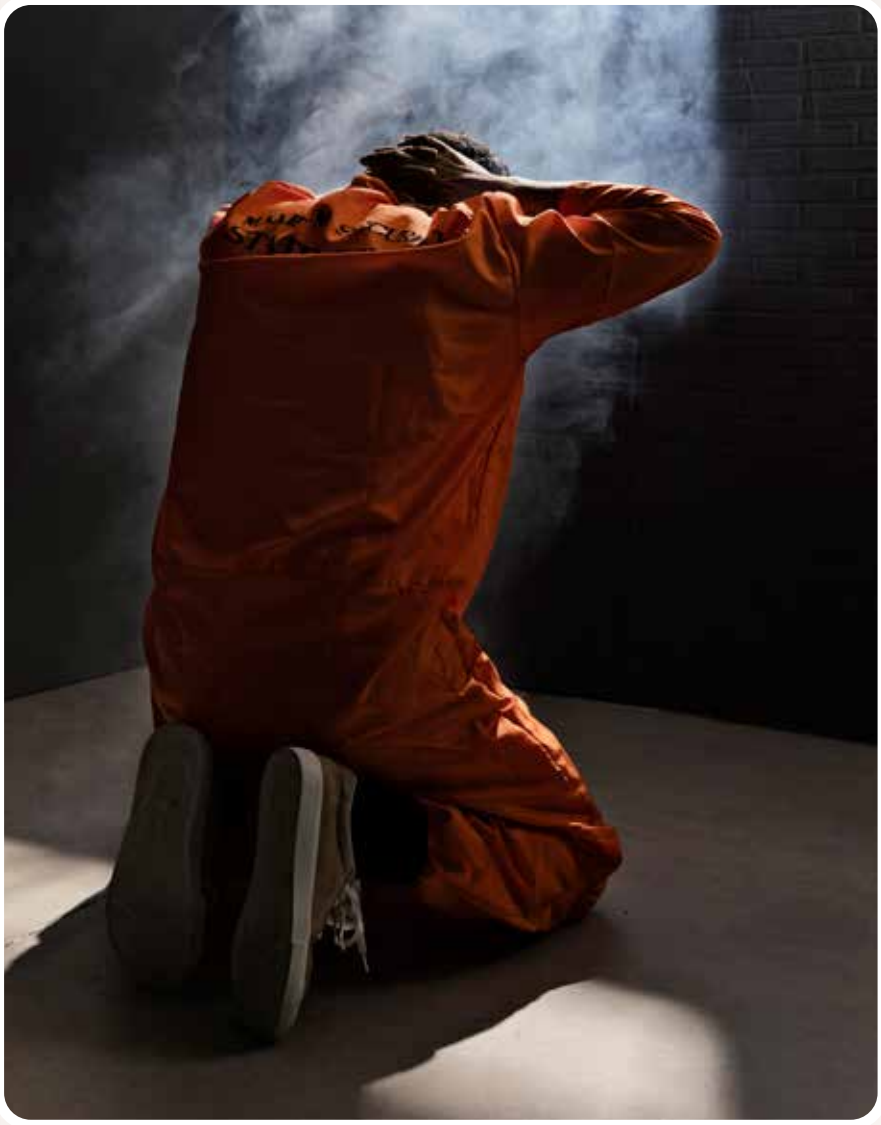

تنامي، واتساع آفة المخدرات بعد أن تحولت أغلب البلدان المنتجة إلى مستهلكة، كما تحولت العديد من البلدان المستهلكة إلى منتجة. الثاني التضامن بمعنى: المشاركة الدولية، والتعاون عبر الوسائل المستخدمة في الكفاح ضد المخدرات، وبصورة خاصة معالجة الانحرافات في برامج التنمية الاقتصادية. الثالث احترام حقوق الإنسان: فالكفاح ضد المخدرات يجب ألا يضر بحقوق الإنسان في الحياة، والعمل، والتعليم، والصحة مما يدفع للتأكيد على أهمية احترام الخصائص الاقتصادية الزراعية للمجتمعات كشرط لنجاح السياسات الوقائية، والتنموية لمواجهة اتساع تجارة، واستهلاك المخدرات

لقد فضلت العديد من الدول العمل، والتنسيق في إطار برنامج الأمم المتحدة المتعدد الأطراف للسيطرة على المخدرات PNUCID، فمن خلال هذا البرنامج وضعت العديد من القواعد الدولية في مجال مكافحة المخدرات إلى جانب متابعة تطور أوضاع تجارة المخدرات على الصعيد الدولي بصورة منتظمة بهدف وضع إستراتيجية للمساعدة الوقائية على صعيد التشريعات، أو تبني البدائل الزراعية مع وضع سياسات محتملة للمقاطعة. كما تنسق الحكومات مع (الجهاز الدولي للسيطرة على المخدرات) الذي تأسس وفقًا لاتفاقيات الأمم المتحدة للسيطرة على المخدرات لتنفيذ التزامات الدول الموقعة على الاتفاقية من خلال تنمية، وتطوير الأنشطة ذات الطبيعة القانونية، أو الإحصائية للإسهام في مراقبة الزراعة، ومختلف مجالات الإنتاج الصناعي المتعلقة

باستخدام المخدرات، أو التجارة المشروعة للمخدرات التي تدخل في الإنتاج، والصناعات الدوائية

لذا عقد في باريس في مايو/ مايس (٢٠٠٣م) المؤتمر الوزاري حول مواجهة (طرق المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا) بالتنسيق مع (مكتب الأمم المتحدة ضد المخدرات والجريمة) الذي شاركت فيه (٥٥) دولة، و(١٤) منظمة دولية. حيث قرر المشاركون في أعمال المؤتمر التأكيد على التزامهم لمواجهة هذه المشكلة من جميع أبعادها عبر تبادل المشورة، والتنسيق في معالجة الجوانب العالمية، والإقليمية لمكافحة تجارة المخدرات. كما أسس الاتحاد الأوروبي (مجموعة مستقبل المخدرات) التي تعمل في مجال الكفاح ضد المخدرات عبر الاهتمام بوضع إستراتيجية أوروبية مشتركة تغطي الفترة (٢٠٠٥م- ٢٠١٢م)، وتستهدف تحقيق الانسجام بين تشريعات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ والتنسيق لتقييم الفعاليات الخارجية للاتحاد الأوروبي على محورين، الأول الكفاح ضد تجارة المخدرات، وتبيض الأموال الناتجة عن هذه التجارة؛ الثاني يتمثل بتطوير القدرات للتحقق من نوعية المخدرات المركبة، ومراقبة المواد الكيميائية، وطبيعة الإجراءات الاحترازية، ومعالجة المدمنين على المخدرات.

إستراتيجية دولية لمكافحة الفساد وتبييض الأموال

أقرت الأمم المتحدة في (٢٠ كانون الأول ١٩٨٨م) اتفاقية ضد التجارة غير الشرعية للمخدرات والتي تعد أول وثيقة دولية قدمت تعريفًا قانونيًا لمفهوم تبيض الأموال، وتحديد الإجراءات العقابية ليس ضد تجار المخدرات، وتبيض الأموال بل ضد جميع الوسطاء، والمصارف التي تتعامل معهم. كما أقرت الأمم المتحدة في كانون الأول (٢٠٠٠م) (اتفاقية ضد الجريمة المنظمة العابرة للأوطان) والتي ألزمت الدول جميعًا الموقعة عليها العمل على تشريع قوانين وطنية لفرض عقوبات جزائية خاصة بجريمة تبييض الأموال. من جانبه طور مكتب الأمم المتحدة ضد المخدرات والجريمة، برنامجًا دوليًا للمساعدة التقنية في الكفاح ضد جريمة تبييض الأموال ساهمت فيه عددًا من الدول الأوربية.

لقد أدى المجتمع الدولي دورًا أساسيًا لمواجهة ظاهرة الفساد المالي بعد المصادقة على (اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد) في (١١ تموز ٢٠٠٥م)، والتي سبق أن أقرتها الجمعية العامة في (٣١ تشرين الأول ٢٠٠٣م)، وتعد هذه الاتفاقية العالمية الأولى بشموليتها في معالجة الفساد حيث ثبتت مجموعة متكاملة من المبادئ، والقواعد المشتركة في المجالين الوقائي، والعقابي لمحاربة جرائم الفساد كما شجعت التعاون الدولي بين مجموعة مهمة من الدول بغية التوصل لتطبيق إستراتيجية فعالة في الكفاح ضد الفساد، والعمل على استعادة الأموال العامة المختلسة. وتبذل الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد، والبالغ عددها (١٢٣) دولة جهودًا مشتركة نحو تعزيز دور دولة القانون ضد الشركات، والجمعيات، والأشخاص الخارجون عن القانون لمحاربة تبييض الأموال، وبمتابعة آثار الجريمة، وتنسيق إجراءات الحجز، والاعترافات، وجمع الأدلة الجنائية بين الدول عبر دمج عدد من العناصر المتعلقة بمحاربة مصادر تمويل الإرهاب بالاتفاقيات الخاصة بالكفاح ضد تبييض الأموال بسبب وجود ترابط بين الظاهرتين

إستراتيجية دولية لحماية نظم وأمن المعلومات والاتصال

تتعرض نظم المعلومات، والاتصال في عالمنا المعاصر إلى أشكال مختلفة من الهجوم سواء بالفيروسات، أو عبر اقتحام، ودخول المواقع بطرق غير مشروعة كما يواجه أمن المعلومات، والاتصال تحديات خطيرة بسبب نشر، أو توزيع نصوص ذات مضمون غير مشروع كالعنصرية، والترويج للكراهية بين الأديان، والثقافات، أو انتحال هوية مزورة للدخول لمواقع

الإنترنيت، والنصب ببطاقات الضمان المصرفي، والاختلاس عبر خطوط الشبكات، وتبييض الأموال، وأخيرًا تبرز مشكلة الانتهاكات التي تتعرض لحقوق الملكية الفكرية. لقد أدى تطور شبكة المعلومات الدولية لظهور شكل جديد من الجنح، فمن خلال استخدام التكنولوجيا الجديدة للمعلومات، والاتصال يتعرض أمن الأفراد، والشركات، والدول للتهديد. لقد شكلت (القمة الدولية لمجتمع المعلومات)، إطارًا متعدد الأطراف لمختلف منظمات مجتمع المعلومات، مما أتاح إمكانية مناقشة، وتحديد المبادئ المشتركة للتحرك من خلالها: لحماية الحريات الفردية، وتوفير أمن المواقع، ووضع سياسات لإجراءات تسديد المستحقات المالية، وحماية المستهلكين، وضمان حقوق الملكية الفكرية، والثقافية.

بناء على ما تقدم تتحرك الدول لمواجهة ما أصطلح عليه (سيبيركريمينياليته) أي جرائم الشبكات الإليكترونية العابرة للحدود عبر البحث، والتحقيق للكشف عن المواقع الافتراضية التي يستخدم أصحابها هويات مزورة من مواقع وهمية، ونستطيع أن ندرك أهمية تحرك الدول، والمؤسسات المختصة في الكشف عن المواقع الوهمية للقرصنة، والسرقة إذا ما علمنا أن هذه لمواقع قد ازدادت في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (٨٠٠%) خلال النصف الأول من عام (٢٠٠٥م). إن خطورة، واتساع الجرائم المتعلقة بأنظمة المعلومات، والاتصال تشكل تحديات جديدة أمام الدول، وتتطلب تعاونًا دوليًا واسعًا ليس على صعيد القانون الجزائي فقط، بل تعاونًا في مجال التربية، ونشر ثقافة استخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت)، وتطبيق نظام للأمن: عبر التعاون بين الدول، والمؤسسات، والشركات، ومنظمات المجتمع المدني. ولتحقيق هذه الأهداف عقد المجلس الأوروبي مؤتمرًا في ستراسبورغ من (١٥-١٧ أيلول ٢٠٠٤م) دعا فيه لعقد اتفاقية للمجلس الأوروبي لمكافحة جرائم الشبكات الإليكترونية (السيبيركريمينياليته) لكي تكون أول اتفاقية جزائية دولية تعالج هذه المشكلة، والتي تضمنت ثلاثة أهداف

١- تنسيق التشريعات المتعلقة بنظم المعلومات، والاتصال: حيث يحقق التنسيق تحقيق التقارب، والتجانس بين المواد القانونية في تشريعات الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاقية، في مجال الجرائم المتعلقة بنظم المعلومات، والاتصال. ولتحقيق هذه الغاية، وضعت الاتفاقية تحديدات مشتركة لقواعد العمل في المحاكم البدائية لمقاضاة مرتكبي جرائم شبكة المعلومات، أي جميع الخروق المتعلقة بمضمون النصوص، وبجميع أشكال الأفعال التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية.

٢- تكامل التشريعات خصوصًا على صعيد الإجراءات القضائية بين الدول حيث تعمل الاتفاقية لتحقيق التكامل بين القواعد القضائية للدول على صعيد الإجراءات عبر تحسين قدرة أجهزة الشرطة على أجراء التحقيقات، والمتابعة، وجمع الأدلة في نطاق الأراضي الوطنية قبل أن تختفي الأدلة الجنائية في الدول الأخرى. كما اشتمل نص الاتفاقية على مجموعة من القواعد المشتركة للدول الموقعة التي تلزم أطراف الاتفاقية بالعناية، والمحافظة على المعطيات، والأدلة الجنائية؛ التنسيق في مجال التفتيش، والتحقيق، والحصول على المعلومات، والتصنت على الاتصالات.

٣- تحسين التعاون الدولي: أقرت الاتفاقية قواعد كلاسيكية للتعاون القضائي الدولي في مجال تسليم المجرمين، والدعم الوقائي المتبادل بين الدول، لمواجهة المخاوف المحتملة من حدوث الجرائم التي تنتهك أمن الأفراد، ونظم المعلومات، والاتصال، والعمل المشترك بين الدول لمنع وقوعها. وأخيرًا الطلب من جميع الدول تجريم نشر موضوعات ذات محتوى عنصري، أو تعمق ثقافة الكراهية لأسباب، أو دوافع التباين العرقي، أو الديني، والثقافي عبر مواقع شبكة المعلومات الدولية.

د. يحيى السنبل
الأمين العام لمجلس العشائر العراقية

العراق على مفترق طرق

يعيش العراق اليوم منعطفًا تاريخيًا كدولة، وكيان فاستمرار حالة الفوضى، وتغول مشروع الفساد في كل مؤسساته، ومصادرة قراره السيادي، والتحكم بإدارته، وما يحيط به من محاور شتى مع فقدان القيادة السياسية ذات القرار الصائب التي تعمل لمصالح العراقيين، واستخدام أدوات، وهيئات داخلية لتمزيق النسيج الوطني العراقي بقرارات مسيسة ذات أجندة خارجية. كل ذلك يبعث على القلق على مستقبل العراق كدولة كان لها وقعها الحقيقي في أحداث المنطقة، والعالم.

فبعد واحد، وعشرين عامًا من الغزو الأمريكي، والدولي للعراق تحت حجج، ومزاعم كاذبة بامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، وسقوط زيف الادعاءات الأمريكية، والغربية بعلاقته بتنظيم القاعدة، وتبني الإدارة الأمريكية خطة بناء الديمقراطية الكاذبة في العراق لعل ذلك يسدل الستار على ادعاءاتها الكاذبة بشن حملتها التدميرية على العراق إلا أن هذه الديمقراطية المزعومة قد ولدت نظامًا هجينا دينيًا، وطائفيًا، ومشوهًا منذ الولادة، ويستند إلى دستور مسخ لا يستند إلى ارث العراق، وشعبه، ووضع الفقرات التي يمكن أن تفسرها أية جهةٍ على هواها، ويحمل في طياته مفردات طائفية، وإشارات لا يمكن أن يتضمنها أي دستور في العالم، ولم تتردد أمريكا بإعلامنا أنها جاءت لحرمان المكون الرئيسي في العراق من حقه السياسي، والاجتماعي في البلاد، وعمدت جاهدة إلى الإخلال في التوازن المجتمعي استنادًا إلى الرؤية الإيرانية الحليف الأقوى لتنفيذ المخطط الأمريكي، والغربي بما يضمن من جعل العراق دولة هشة ضعيفة في المنطقة تتجاذبها الصراعات، والمحاور الإقليمية، والدولية.

وقد أدت هذه الفوضى في العراق عبر ديمقراطية التمييز الديني الذي تولى الإشراف عليها النظام الإيراني إلى ردة هذا النظام على الإرادة الأمريكية، وانخراطه ضمن المشروع الروسي الصيني الإيراني مما جعل الإدارة الأمريكية تعيش حالة إحباط، وهزيمة داخلية لم تكن تتوقعها مطلقًا، وهي أشد من هزيمتها في أفغانستان بل تكاد أن تكون هزيمتها من أفغانستان أهون بكثير من هزيمتها في العراق على أيدي الميليشيات، والنظام الطائفي، والحرس الثوري الإيراني الذي جعل أمريكا في حالة تخبط في كل قراراتها تجاه ما يعتري موقفها في الشرق الأوسط.

فاستجابة الإدارة الأمريكية لنظرية النظام العربي الرسمي بتسليم مقدرات العراق لإيران، وهي من تتعهد بالقضاء على كل مكامن القوة للعراق بكل مؤسساته تحت حجة القضاء على النظام العراقي السابق، وما قامت به إيران، وعملائها من الأحزاب الطائفية من قتل للطيارين، والضباط، والكفاءات، وتهجير عشرات الآلاف من العوائل من الأديان، والطوائف الأخرى، وإدخال منظمات الإرهاب، والإجرام لإيجاد المبررات لتدمير مدن، ومحافظات بأكملها تنفيسًا لأحقادها، وثأرًا لهزائمها على مدى التاريخ، وانتقامًا لأنظمة

أصبحت القرارات السيادية بل حتى القرارات القضائية تحت تأثير الإرادة الإيرانية

الغدر الحاقدة على العراق، وشعبه، وتحت رعاية أمريكية، ودولية واضحة قد أخل بميزان القوى المجتمعية في العراق، والذي قد أثر لاحقًا على الوجود، والمصالح الأمريكية في العراق، وهدد عروش الأنظمة العميلة التي دفعت لأمريكا فاتورة تكاليف حرب احتلال، وتدمير العراق بعد أن قررت إيران تغيير بوصلتها من التحالف مع الإدارة الأمريكية في العراق إلى التحالف مع الروس في سوريا. فقد تجاوزت إيران خطوط اتفاقاتها مع الإدارة الأمريكية، والنظام الرسمي العربي من عملية القضاء على المقاومة الوطنية العراقية، وتمزيق نسيجه الوطني، والاستئثار بمقدراته، وثرواته، واستغلالها في مصالحها، وبناء قوتها النووية، والصاروخية، وتمويل أذرعها المسلحة في لبنان، واليمن، وسوريا، وجعل العراق منطلقًا لتهديد حلفاءها السابقين من الأنظمة العربية مما يعطي الدلالة المطلقة بأن المشروع الإيراني الذي يختلف مع التوجهات الأمريكية في مكان يمكن أن يتحالف معها بمكان آخر. وأن إيران أصبحت تسيطر على الملفات، والقضايا في البلدان العربية بعد أن تخلى النظام الرسمي العربي عن مسؤولياته بتآمره على العراق، وأصبحت القرارات السيادية بل حتى القرارات القضائية التي يجب أن تحافظ على العقد الاجتماعي العراقي تحت تأثير الإرادة الإيرانية.

لقد وضعت القرارات الأخيرة للمحكمة الاتحادية تجاه إقليم كوردستان الوضع العراقي على حافة الانهيار بعيدًا عما قرره الدستور العراقي في عام (٢٠٠٥م)، والذي نظم حالة الارتباط بين الحكومتين المركزية، وإقليم كوردستان، وأن تفسير مواد الدستور وفق رغبات خارجية أصبحت واضحة في محاولة تقويض منجزات الإقليم التي لم تكن منة من أية حكومة، أو عطف من طرف، وقد جاءت هذه القرارات بعد استهداف أربيل عاصمة الإقليم بقصف صاروخي على دور سكنية آمنة أدى إلى استشهاد عدد من الأبرياء تحت حجج كاذبة دون أن يكون هناك

رد من قبل الحكومة المركزية التي تخلت عن مسؤولياتها بالحفاظ على سيادة البلاد، وتراجعت عن تقديم شكوى في مجلس الأمن ضد الدولة المعتدية مما يؤشر لهامش خطير بأن العراق تحت الإرادة الإيرانية، وهي المتحكم الرئيسي بكل قطاعاته، ومفاصله، وأنها تسعى لإخضاع الإقليم لسلطتها، وفي وقت اكتفت الدول الكبرى، والإدارة الأمريكية بإصدار بيانات التنديد في كل مرة يتعرض لها الإقليم للاعتداء الإيراني، وهي من أوصلت العراق لهذه الحال بقيامها باحتلاله ضاربة بعرض الحائط كل قرارات الشرعية الدولية.

إن حالة الانهيار، والفوضى، وتغول الفساد، والجريمة التي يعيشها العراق، والسيطرة الإيرانية المطلقة على قراراته، وتخلي الإدارة الأمريكية، وحلفائها عن مسؤولياتها القانونية الدولية عما يجري فيه من محاولات لتقويض الأمن، والاستقرار، والنمو، والتقدم في إقليم كوردستان يجعل العراق

وضعت القرارات الأخيرة للمحكمة الاتحادية تجاه إقليم كوردستان الوضع العراقي على حافة الانهيار

على مفترق طرق خصوصًا إذا ما أخذنا بالاعتبار احتمالية عودة الإرهاب الذي يتغذى على مشروع التمييز الطائفي الذي تتبناه الحكومة في كل قراراتها، وسطوة الميليشيات، وضعف الأجهزة العسكرية، والأمنية في إنفاذ القانون كل ذلك يساهم في تعزيز قوى التطرف، ونشر خطاب الكراهية، والحقد الذي يعطي المبرر لإيران لتعزيز قبضتها، وجعل ذلك ورقة مساومة مع القوى الدولية، والإدارة الأمريكية خصوصًا التي تدعي خلافها، وعداءها لإيران، وتفتح لها أبواب العراق للسيطرة عليه، وترفع القيود عن مليارات الدولارات من الأموال المجمدة في تناقض واضح لموقف الإدارة الأمريكية التي تعلم جيدًا بأن الفساد، والتطرف، والإرهاب صناعة إيرانية مسجلة باسمها وأن ترك العراق في هذا المفترق، والمنعطف الخطير، وتحت التأثير الإيراني العدائي للعراق، وشعبه سيضر كثيرًا بمصالح الدول الكبرى، وخاصة أمريكا، وسيجعل من العراق مهددًا للأمن الإقليمي، والدولي

على بريطانيا الحذر فترمب يوشك على العودة

شون أوغرايدي
مساعد رئيس التحرير
بتصرف من صحيفة الاندبندنت

كان الأمر أشبه بمشاهدة سباق للخيول يخوضه حصانان مسنان كان يجب إرسالهما إلى حظيرة للحيوانات المعتلة - سباق للخيول حيث الأمل الوحيد بتطور مثير يتلخص في انتظار انهيار أحدهما، ليحل محله حصان أصغر سناً وأكثر قوة.

ليس من الواضح إلى أي مدى سيسيطر ترمب في ولايته الرئاسية الجديدة على الكونغرس، لكنه سيظل قوة مهيمنة إذا فاز

في غياب أية مفاجآت في شأن من سيتم اختياره لخوض السباق الانتخابي إلى البيت الأبيض، كان من الأفضل وصف نتائج الانتخابات التمهيدية يوم «الثلاثاء الكبير» التي لاقت نسبة اقتراع عالية بأنها تمثل «ثلاثاء غير ضروري». في غياب تقاعد بسبب اعتلال الصحة (ليس مستحيلاً، لكنه غير محتمل)، سيكون جو بايدن ودونالد ترمب هما المرشحان للرئاسة في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل

على جانبنا من المحيط الأطلسي يجب أن نولي اهتماماً أقل إلى مناورات سياسية كهذه، واهتماماً أكثر إلى ما سيحدث إذا انتخب ترمب رئيساً، إذ يبدو أنه يتمتع بزخم أكبر، بعدما تجاوز في شكل غير متوقع بعض العقبات القانونية الهائلة. بعبارة أخرى، حان الوقت للبدء في وضع خطط للطوارئ

ثمة سبب وجيه للاعتقاد أن ترمب بصفته الرئيس الأميركي الـ47 سيكون «نسخة أسوأ عن نفسه» مقارنة به عندما كان الرئيس الـ45. وفق ما يعلن هو نفسه، لديه ميول ديكتاتورية، ويعتزم أن يكون أكثر انتقاماً. سيتابع سياسته التي تضع أميركا أولاً بالقوة نفسها، مما سيؤدي إلى نتائج عكسية كما ثبت في كثير من الأحيان. كذلك سيكون قد تعلم بعض الدروس من ولايته السابقة، وإذا اقتصر ذلك على عدم توقعه الفوز عام 2016، ستدور في رأسه بعض الأفكار حول من يجب أن يكلفه بتنفيذ برنامجه الشعبوي الوطني

ليس من الواضح إلى أي مدى سيسيطر ترمب في ولايته الرئاسية الجديدة على الكونغرس، لكنه سيظل قوة مهيمنة إذا فاز، وكما نعلم من التجربة، هو مستعد لتجاوز القواعد وفق ما يناسبه، يحميه قضاة المحكمة العليا المتساهلون الذين عينهم. وسيكون الحظ حليف أميركا ودستورها إذا بقيا سالمين خلال ولايته، لكن ولايته لن تكون أقل ضرراً لنا نحن الأوروبيين لن تكون الولاية، بداية، خبراً طيباً للمصدرين في المملكة المتحدة. يتمثل ما يمكن وصفه بسياسة اقتصادية ترمبية في فرض رسم جمركي شامل بنسبة 10 في المئة على صادرات المملكة المتحدة. ونظراً إلى أن الولايات المتحدة هي أكبر سوق أجنبية للمملكة المتحدة، وثاني

سيكون جو بايدن ودونالد ترمب هما المرشحان للرئاسة في نوفمبر المقبل

أكبر سوق حتى لو احتسبنا الاتحاد الأوروبي ككتلة، سيكون الخبر سيئاً بالفعل. سيارات «رنج روفر» الجميلة تلك كلها، والسكوتش اللذيذ ذلك كله، ومحركات الطائرات من طراز «رولز رويس» كلها التي نبيعها هناك ستتحمل رسوماً إضافية باهظة، مما يضر بالمبيعات والوظائف والأرباح في المملكة المتحدة

ماذا بالنسبة إلى اتفاقية التجارة الحرة عبر الأطلسي بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة، التي اعتقدنا بأننا سنحصل عليها بعد مغادرة الاتحاد الأوروبي؟ حسناً، لا يوجد سبب يجعل ترمب بوصفه الرئيس الـ47 أكثر اهتماماً بإنجازها منه بوصفه الرئيس الـ45. وحتى لو كان كذلك، ستكون اتفاقاً يطلب فيه من المملكة المتحدة قبول الدجاج المكلور والحبوب المعدلة وراثياً واللحوم المحقونة بالهرمونات. وحتى لو تقبل البريطانيون ذلك كله، قد يستخدم مجلس الشيوخ، المسؤول فعلياً عن مسائل كهذه، حق النقض ضدها، للأسباب الحمائية المعتادة كلها

في الواقع تشكل الحمائية لصالح الشركات الأميركية واحدة من الأمور القليلة التي يتفق عليها الديمقراطيون والجمهوريون بحماسة. لن يحاول بايدن ولا ترمب ولا أي شخص في الكونغرس إنجاز اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وفي حالة ترمب، سيكون الأمر عكس ذلك تماماً - مزيد من الحواجز أمام الصادرات البريطانية الحيوية. قد يكون ترمب عاطفياً في شأن التمثال النصفي الخاص بونستون تشرشل في المكتب البيضاوي، لكن مؤلف كتاب «فن الصفقات» لن يقدم أي خدمة للبريطانيين

لا تنسوا أبداً أن ترمب، في وقت مبكر من رئاسته، كان في طريقه إلى قمة دولية تركز على الاقتصاد. سلمه مساعدوه مسودة خطابه، وكتب في أعلى الصفحة: «التجارة سيئة»، لن نتعامل مع طالب متحمس لأعمال ديفيد ريكاردو [عالم اقتصادي بريطاني (1772-1823) آمن بتخصص كل أمة في منتجات معينة تنافس بها في التجارة الدولية]. أشخاص مثل نايجل فاراج وليز تراس وبوريس جونسون - الذين يعتقدون أن ترمب سيكون صديقاً لبريطانيا - يقللون ببساطة من شأنه. ليس للمرة الأولى

يصدق هذا أكثر عندما يتعلق الأمر بالأمن العالمي. نحن في أوروبا لا نستطيع أن نقول إننا تلقينا تحذيراً منصفاً. بحلول نهاية ولاية ترمب الثانية، سيكون حلف شمال الأطلسي قد انتهى فعلياً. ترمب، مثل أنصاره، انعزالي، وبعد عقود من الحروب الخارجية، من الإخفاقات المكلفة مثل حرب فيتنام ووصولاً إلى حرب العراق، يريد الأميركيون إنهاء مشاركات كهذه

ستحتاج أوروبا، بما في ذلك المملكة المتحدة، إلى إطار جديد للأمن الجماعي، وإيجاد طريقة على نحو ما لخلق ما يعادل الضمانة الدفاعية الأميركية، التي سرعان ما ستضعف إلى حد كبير. إيمانويل ماكرون محق في أننا في حاجة إلى مجتمع دفاعي أوروبي - باستثناء أن أوروبا منقسمة للغاية فلا يمكنها بناء مجتمع كهذا

مرة أخرى، لا ينبغي أن يكون هذا كله مفاجئاً. خلال ولايته الأولى، وبخ ترمب الأوروبيين

لأنهم لم ينفقوا أكثر على الدفاع، وانتقد المستشارة أنغيلا ميركل لاعتمادها المفرط على الغاز الروسي. لقد ثبت أنه محق في كلا الأمرين، لكن موقفه يزداد صلابة منذ ذلك الحين يعتقد ترمب بالفعل بأن فلاديمير بوتين، الذي يعشقه في شكل غير مفهوم، يمكنه أن يفعل «ما يحلو له بحق الجحيم» مع البلدان التي لا تدفع فواتيرها، وربما مع بعض البلدان، مثل بولندا، التي تفعل. يقول إنه سيصنع السلام مع بوتين في شأن أوكرانيا في يوم واحد، ونحن نعرف ما يعنيه ذلك. إذا هدد بوتين بولندا أو إستونيا أو بلغاريا، فهل ستخاطر إدارة ترمب بالحرب مع بوتين؟ إنه موقف لا يمكن تصوره. ربما يتركنا بوتين وشأننا، وربما لا يتركنا، لكن أوروبا ستتعرض لتنمر. ولعل الأمر الأكثر أهمية من ذلك كله هو الضرر الذي ستلحقه رئاسة أخرى لترمب باقتصاد الولايات المتحدة، ومن ثم باقتصاد العالم. سيحصل ذلك من خلال فرض حواجز تجارية تضخمية، وتسريع إبطال العولمة، وزيادة عدم الاستقرار وعدم اليقين الجيوسياسيين، وإضعاف مجلس الاحتياط الفيدرالي ودفع معدل التضخم صعوداً بمعدلات للفائدة منخفضة في شكل مصطنع، وترحيل الملايين من العاملين المهاجرين الضروريين للزراعة في الولايات المتحدة وغيرها من القطاعات - مما يرفع كلف العمالة ومن ثم معدل التضخم. يبدو الأمر كما لو أن شخصاً ما وضع قائمة بأسوأ جوانب السياسة الاقتصادية البريطانية الأخيرة بعد بريكست، وقرر ترمب تكييفها وتبنيها - في سلسلة من أعمال الإضرار بالذات. علماً أن اقتصاداً أميركياً ضعيفاً يعني اقتصاداً عالمياً ضعيفاً

ماذا تستطيع الحكومة البريطانية المقبلة أن تفعل؟ ليس كثيراً، بقدر ما يتعلق الأمر بترمب. لا كير ستارمر ولا ريشي سوناك من النوع الذي يعجب ترمب بالضبط - لكن حتى لو تولى فاراج رئاسة الوزراء وترأس وزارة الخارجية، في حكومة محافظة قومية، لن يقدم هذا الرئيس الأناني للغاية إلى المملكة المتحدة أي خدمة في الاقتصاد أو الدفاع، ولن يساعدنا الكونغرس. الشعار «أميركا أولاً» يعني ذلك بالضبط - ومن الناحية العملية، يعني «أميركا فقط"

أفضل ما يمكن أن يأمله البريطانيون هو أن تستمر الولايات المتحدة في مشاركة أسرارها وتكنولوجياها النووية معنا، ونشر بعض القوات هنا. بخلاف ذلك، سيتعين علينا أن نبني دفاعاتنا الخاصة، التي ستكون باهظة الثمن، ونحاول جعل الدول الأوروبية ذات التفكير المماثل تعمل معاً، مما سيتسبب في فوضى

الأثر الصافي هو أن المملكة المتحدة - ناتجها المحلي الإجمالي واستهلاكها الأسري وخدماتها العامة، بما في ذلك هيئة الخدمات الصحية الوطنية - ستتضرر من رئاسة أخرى لترمب. وبعيداً من كون بريطانيا أكثر أمناً وقدرة على إقامة علاقة خاصة جديدة مع ترمب، سينتهي بنا الأمر إلى إذلال وفقر

سيكون ذلك الخيانة النهائية للمصلحة الوطنية للمملكة المتحدة من قبل مؤيدي بريكست. مثل ترمب، لن يعترفوا بذلك، وبالتأكيد لن يتأسفوا حياله

مدن صناعية جديدة تغازل المستثمرين في العراق

أعلنت وزارة الصناعة العراقية عن ١٢ مدينة صناعية في عموم البلاد، مشيرة إلى أن بعض هذه المدن تم إنجازه بالفعل، والباقي لا يزال قيد الإنشاء بنسب إنجاز كبيرة.وتعمل السلطات العراقية على جذب الاستثمارات الخارجية نحو المدن الصناعية الجديدة، وتأمل في أن تحقق تلك الاستثمارات ازدهار الصناعات العراقية وتقليل فاتورة الاستيراد التي يصل حجمها إلى ٧٠ مليار دولار، فالعراق يستورد كل شيء تقريباً. وتفتقد البلاد وجود مدن صناعية نظامية، إذ إنها غالباً تبنى قرب مجمعات سكنية أو أرض زراعية مما يفقدها كثيراً من الميزات في طلب القروض، فضلاً عن تأثيراتها البيئية السلبية من ضوضاء وطرح ملوثات. وتعمل الجهات الحكومية العراقية على أن تكون المدن الصناعية صديقة للبيئة في استخدامات الطاقة وبعيدة من السكان، كما سيتم ربط تلك المدن بشبكة طرق جديدة وتعزيزها بجميع البنى التحتية.

فريق مؤسسة رؤى للدراسات

إمكانية تعديل قانون المدن الصناعية إذ إن « المستثمرين يطالبون بتملك الأراضي ونحن نحاول أن نعدل قانون المدن الصناعية

مدن صناعية منجزة

يقول مدير الشؤون الصناعية والهندسية في هيئة المدن الصناعية بوزارة الصناعة حسن مروان ناجي في تصريحات صحافية، إن «هناك 12 مدينة صناعية في عموم العراق بعضها قيد التنفيذ كما هي الحال في المدن الصناعية بالبصرة وذي قار والأنبار وكربلاء والنجف وواسط وميسان والموصل ومدن أخرى في طور استكمال الموافقات». وأشار إلى أن هناك مدناً صناعية وصلت نسبة إنجازها إلى 90 في المئة، كما هي الحال في المدينة الصناعية بمحافظة الأنبار، فيما تم تأجير 80 في المئة من المقسمات الصناعية بمحافظة ذي قار بعد إنجازها بالكامل

ولفت إلى رغبة القطاع الخاص في الاستثمار بهذه المدن الصناعية لكي لا يبقى رهين العشوائيات الصناعية، وللحصول على الامتيازات التي ستقدم للمستثمرين، ومنها الإعفاءات الجمركية والقروض وبيع المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية بأسعار مدعومة

وعن أكبر المدن الصناعية يوضح ناجي أنها «المدينة الصناعية بالنجف، التي تم بناؤها بمساحة تقدر بـ6000 دونم، ووصلت نسبة إنجازها إلى 25 في المئة، والمدينة الصناعية في محافظة كربلاء بنسبة إنجاز 29 في المئة، وهي متخصصة بالصناعات البتروكمياويات والنفطية بجوار مصفاة كربلاء"

إمكانية تعديل القانون

وأشار إلى إمكانية تعديل قانون المدن الصناعية، إذ إن «المستثمرين يطالبون بتملك الأراضي، ونحن نحاول أن نعدل قانون المدن الصناعية رقم 2 لسنة 2019 لهذا الغرض"

ووضع حجر الأساس لمشروع مدينة النجف الصناعية غير الملوثة في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2022، وتعد من أكبر المدن الصناعية بمساحة ستة آلاف دونم

كما بدأ عدد من المستثمرين ببناء عدد من المجمعات الصناعية الناجحة، كمشروع «الاتحاد» لصناعة السكر، الذي بدأ الإنتاج عام 2015، ويبلغ إنتاجه من السكر المكرر الأبيض 3600 طن يومياً، ومصنع الزيوت النباتية بطاقة تقديرية تصل إلى 4000 طن يومياً، مما أسهم في دعم البطاقة التموينية بهذه المنتجات وتقليل حجم

الاستيراد الأجنبي

ورجح رئيس اتحاد الصناعات العراقية السابق علي الساعدي، أن تمليك الأرض سيجلب كثيراً من المستثمرين الأجانب، مضيفاً «هناك مطالبات من المستثمرين في المجال الصناعي بتعديل قانون المدن الصناعية من خلال تمليك الأرض للصناعيين، لأنها تعد جزءاً من أصول المشروع مما يسهل منحه القرض"

ولفت الساعدي إلى ضرورة إنشاء مدن صناعية عراقية لا مدن مشتركة، لأن الأخيرة ستعم بالفائدة الكبيرة على الجانب الآخر بينما ستبقى للعراق مكاسب بسيطة، مؤكداً أن الصناعة العراقية من الممكن أن تزدهر في حال إعطاء تسهيلات للمستثمرين والصناعيين من جانبه، أشار المتخصص في الشأن الاقتصادي صفوان قصي، إلى إمكانية أن يعمل القطاع الخاص على تقليل حجم الاستيراد للمواد من الخارج من خلال صناعتها محلياً، مؤكداً جلب وزارة الصناعة استثمارات بمقدار تسعة مليارات دولار

وقال قصي، «العراق يستورد بمعدل 70 مليار دولار سنوياً مواد يمكن أن ينتجها محلياً، ولو خلقنا البيئة المناسبة للصناعات التي تلبي الطلب المحلي فستكون هناك إيرادات للمصانع من داخل العراق، لا سيما مع وجود مواد أولية في البلاد تشجع على إنشاء المدن الصناعية». وأشار إلى أن لديهم

«هناك 12 مدينة صناعية في عموم العراق بعضها قيد التنفيذ كما هي الحال في المدن الصناعية بالبصرة وذي قار والأنبار وكربلاء والنجف وواسط وميسان والموصل ومدن أخرى في طور استكمال الموافقات».

أن يعمل القطاع الخاص على تقليل حجم الاستيراد للمواد من الخارج من خلال صناعتها محلياً مؤكداً جلب وزارة الصناعة استثمارات بمقدار تسعة مليارات دولار

المشتقات النفطية ومخلفاتها، و180 مادة من الممكن أن تخرج من تلك المشتقات، موضحاً أن «محافظة المثنى تمتلك احتياطات هائلة من المواد الأولية لصناعة الأسمنت ونجحت في هذا الاتجاه، والأنبار غنية بالفوسفات ويمكن أن تزدهر صناعته فيها، وكذلك الكبريت في محافظة نينوى، وبذلك

توفير الكهرباء للمدن الصناعية أمر مهم، وكذلك خلق تخصصات في الصناعات التي تحتاج إليها هذه المدن ومن الممكن إحداث شراكات مع دول في بناء مصانع عملاقة

نتجه للتصدير لا سيما بعد استكمال طريق التنمية». وأكد أن «خطة العراق أن تكون لدينا إيرادات غير نفطية عام 2029، وكذا صناعات غذائية واستثمار في مجال الصناعات الشعبية والسياحة، مع ضرورة الترويج لهذه الصناعات"

وأضاف قصي، «توفير الكهرباء للمدن الصناعية أمر مهم، وكذلك خلق تخصصات في الصناعات التي تحتاج إليها هذه المدن، ومن الممكن إحداث شراكات مع دول في بناء مصانع عملاقة»، موضحاً أن وزارة الصناعة استطاعت جذب تسعة مليار دولار في قطاعات مثل الأسمدة والأسمنت والحديد الصلب والفوسفات

وخلص قصي إلى أن العراق أمام فرصة للاستثمار في قطاع الدواجن وتصديرها وإنشاء مصانع في هذا الاتجاه، وكذلك تنمية قطاعي الألبان والتبغ في إقليم كردستان، مشيراً إلى نجاح العراق في توطين صناعة السكر والزيت وإنتاجه، مما يحفز على إنتاج سلع أخرى

العراق أمام فرصة للاستثمار في قطاع الدواجن وتصديرها وإنشاء مصانع في هذا الاتجاه، وكذلك تنمية قطاعي الألبان والتبغ في إقليم كردستان، مشيراً إلى نجاح العراق في توطين صناعة السكر والزيت وإنتاجه

الجيش الأردني

يعلن رصد تحركات جوية «مريبة» قرب الحدود مع سوريا

أعلن الجيش الأردني أن أنظمة رادار الدفاع الجوي رصدت تحركات جوية مريبة غير معروفة المصدر على الحدود مع سوريا

وذكر شهود أن طائرات حربية يعتقد أنها أردنية سمعت تحلق فوق مدينة إربد الأردنية ومناطق قريبة من المعبر الحدودي مع سوريا. وقال الجيش إن سرباً من القوات الجوية حلق للتأكد من سلامة الأجواء الأردنية وعدم وجود تهديد. ولم يذكر مصدر التحركات

وبحسب وكالة الأنباء الأردنية (بترا) دعا الجيش الأردني «المواطنين إلى عدم تداول الإشاعات التي من شأنها إثارة القلق بين أبناء المجتمع، دون الرجوع إلى المصدر الصحيح للمعلومة"

وذكر الجيش في بيان أن «طائرات من سلاح الجو الملكي الأردني تحركت استجابة لإنذار من أجهزة الرادار رصدت تحركات جوية غير معروفة المصدر"

وذكر مصدر أمن إقليمي أنه تم اعتراض صاروخين جاءا من اتجاه الحدود العراقية في منطقة توجد فيها جماعات شيعية متحالفة مع إيران، وفق ما نقلته وكالة «رويترز"

وقال سعود الشرفات، وهو عميد متقاعد من المخابرات الأردنية «بغض النظر إن كان هناك اعتراض أو لا، فإن مخاطر وقوع الأردن في وسط النيران يزداد كلما طالت الحرب». وأضاف «الأردن يقع في وسط منطقة ملتهبة في تقاطع إطلاق المسيرات و الصواريخ من (حزب الله) والحوثيين والميليشات المدعومة من إيران الموجودة في المنطقة"

وفي يناير (كانون الثاني) الماضي، قتل ثلاثة جنود أميركيين وأصيب نحو 34 بعد هجوم بطائرة

> ذكر شهود أن طائرات حربية يعتقد أنها أردنية سمعت تحلق فوق مدينة إربد الأردنية ومناطق قريبة من المعبر الحدودي مع سوريا

مسيرة على قاعدة أميركية في الأردن قالت واشنطن إنه مرتبط بجماعات مسلحة متحالفة مع إيران

وطلب الأردن منظومات باتريوت للدفاع الجوي من الولايات المتحدة، قائلاً إنه يخشى الوقوع في مرمى النيران إذا أدت الحرب في غزة إلى جذب إيران والجماعات المتحالفة معها في المنطقة إلى حدود المملكة

ومنذ بدء الحرب بين إسرائيل وحركة «حماس» بغزة في أكتوبر (تشرين الأول)، شهد العراق وسوريا هجمات متبادلة بين الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران والقوات الأميركية المتمركزة في المنطقة

ويقول المسؤولون إن الحكومة الأردنية، التي وقعت اتفاقاً دفاعياً مع الولايات المتحدة في يناير 2021، تريد تعزيز دفاعاتها ضد الجماعات المتحالفة مع إيران والتي تعزز قوتها على حدود الأردن مع العراق وسوريا

وأطلقت جماعة الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران صواريخ عدة على إسرائيل وتم إسقاطها في محيط مدينة إيلات المطلة على البحر الأحمر المتاخمة للحدود الأردنية ومدينة العقبة

د. فرهاد كاكائي
باحث وأكاديمي

دور البنوك الرقمية في الاقتصادات النامية

في القرن الحادي والعشرين أحدث ظهور الخدمات المصرفية الرقمية ثورة في المشهد المصرفي التقليدي مما يوفر فرصا هائلة للاقتصادات النامية، ومنها الاقتصاد العراقي. حيث تعمل البنوك الرقمية، والمعروفة أيضا باسم البنوك الجديدة، أو البنوك الافتراضية، فقط عبر الإنترنت بدون فروع فعلية، وتستفيد من التكنولوجيا لتقديم الخدمات المالية. وفي الاقتصادات النامية، حيث قد يكون الوصول إلى البنية التحتية المصرفية التقليدية محدودا تلعب البنوك الرقمية دورًا حاسما في تعزيز الشمول المالي، والنمو الاقتصادي، والتنمية المجتمعية. هنا سنسلط الضوء على الدور المتعدد الأوجه للبنوك الرقمية في الاقتصادات النامية، ويحلل تأثيرها على الشمول المالي، والتنمية الاقتصادية، وتحويل الخدمات المصرفية.

الشمول المالي: إحدى المساهمات الأساسية للبنوك الرقمية في الاقتصادات النامية هي تعزيز الشمول المالي. ويفتقر ملايين الأشخاص في هذه المناطق إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية بسبب القيود الجغرافية، أو قيود البنية التحتية، أو العوائق المالية. غالبًا ما تكافح البنوك التقليدية للوصول إلى هذه الفئات السكانية المحرومة بسبب التكاليف المرتفعة المرتبطة بإنشاء فروع فعلية في المناطق النائية، ومع ذلك تتغلب البنوك الرقمية على هذه التحديات من خلال توفير خدمات مصرفية سهلة الوصول، ومريحة من خلال القنوات الرقمية. تقدم البنوك الرقمية مجموعة واسعة من المنتجات، والخدمات المالية بما في ذلك حسابات التوفير، وخدمات الدفع، والقروض، وفرص الاستثمار، والتي يمكن الوصول إليها عبر الهواتف الذكية، أو أجهزة الكمبيوتر. تمكن إمكانية الوصول هذه الأفراد، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المجتمعات الريفية، أو المهمشة من إدارة مواردهم المالية بفعالية، والادخار للمستقبل، والحصول على الائتمان لمساعي ريادة الأعمال. علاوة على ذلك غالبًا ما تتميز منصات الخدمات المصرفية الرقمية بواجهات سهلة الاستخدام، وعمليات فتح حساب مبسطة مما يجعل الخدمات المالية أكثر قابلية للفهم، ويمكن الوصول إليها للأفراد ذوي المعرفة المالية المحدودة

يساهم انتشار البنوك الرقمية بشكل كبير في التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية

النمو الاقتصادي: كما يساهم انتشار البنوك الرقمية بشكل كبير في التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية. ومن خلال توسيع القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية تعمل البنوك الرقمية على تحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز ريادة الأعمال، ودفع الابتكار. تستفيد الشركات الصغيرة، والمتوسطة

يؤدي ظهور البنوك الرقمية إلى إعادة تشكيل مشهد الخدمات المصرفية في الاقتصادات النامية وتحفيز الابتكار والكفاءة في أنحاء القطاع جميعًا

الحجم، التي تعد محركات حيوية للنمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية من فرص التمويل التي توفرها البنوك الرقمية. توفر البنوك الرقمية للشركات الصغيرة، والمتوسطة إمكانية وصول مبسطة إلى الائتمان، ورأس المال مما يمكنها من الاستثمار في التوسع، أو شراء المعدات، أو إطلاق مشاريع جديدة. علاوة على ذلك تستفيد هذه البنوك من تحليلات البيانات، ونماذج التصنيف الائتماني البديلة لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، ومن ثم توسيع الخدمات المالية للأفراد، والشركات التي ربما تم استبعادها من الخدمات المصرفية التقليدية بسبب نقص الضمانات، أو التاريخ الائتماني. علاوة على ذلك، تعمل الخدمات المصرفية الرقمية على تسهيل المعاملات عبر الحدود، والتجارة الدولية مما يدعم اندماج الاقتصادات النامية في السوق العالمية. ومن خلال تقديم أسعار صرف تنافسية، ورسوم معاملات منخفضة، وخدمات تحويل فعالة تعمل البنوك الرقمية على تمكين الأفراد من إرسال، واستقبال الأموال عبر الحدود، وتسهيل التدفقات المالية، وتعزيز التعاون الاقتصادي

تستفيد البنوك الرقمية من التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي

تحول الخدمات المصرفية: يؤدي ظهور البنوك الرقمية إلى إعادة تشكيل مشهد الخدمات المصرفية في الاقتصادات النامية مما يؤدي إلى تحفيز الابتكار، والكفاءة في أنحاء القطاع جميعًا. وعلى عكس البنوك التقليدية المثقلة بالأنظمة القديمة، والعمليات البيروقراطية تعمل البنوك الرقمية على منصات مرنة تعتمد على التكنولوجيا مما يمكنها من تقديم الخدمات بشكل أكثر كفاءة، وفعالية من حيث التكلفة

تستفيد البنوك الرقمية من التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وسلسلة الكتل لأتمتة المهام الروتينية، وتعزيز الأمان، وتخصيص تجارب العملاء. توفر

على الرغم من إمكاناتها التحويلية تواجه البنوك الرقمية في الاقتصادات النامية تحديات مختلفة يجب معالجتها لتحقيق تأثيرها الكامل

روبوتات الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي دعمًا فوريًا للعملاء بينما تقوم خوارزميات التعلم الآلي بتحليل بيانات المعاملات لتقديم نصائح مالية مخصصة، وتوصيات حول المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، تعمل تقنية سلسلة الكتل على تسهيل المعاملات الآمنة، والشفافة مما يقلل من مخاطر الاحتيال، ويعزز الثقة في النظام المصرفي. علاوة على ذلك تتبنى البنوك الرقمية نهج النظام البيئي من خلال الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية، ومنصات التجارة الإلكترونية، ومقدمي الخدمات الآخرين لتقديم حلول متكاملة. على سبيل المثال قد تتعاون البنوك الرقمية مع محافظ الهاتف المحمول، أو تطبيقات الدفع لتمكين التحويلات المالية السلسة، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول بما يلبي تفضيلات المستهلكين المتمرسين في مجال التكنولوجيا في الاقتصادات النامية

التحديات والفرص: على الرغم من إمكاناتها التحويلية تواجه البنوك الرقمية في الاقتصادات النامية تحديات مختلفة يجب معالجتها لتحقيق تأثيرها الكامل. وتشكل قيود البنية التحتية، بما في ذلك عدم كفاية الاتصال بالإنترنت، والمعرفة الرقمية المحدودة حواجز أمام اعتماد الخدمات المصرفية الرقمية على نطاق واسع، وخاصة في المناطق الريفية. علاوة على ذلك قد تتخلف الأطر التنظيمية في بعض البلدان عن التقدم التكنولوجي مما يعيق نمو البنوك الرقمية، ويخلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين، ومع ذلك توفر هذه التحديات أيضًا فرصًا للتعاون بين الحكومات، والمؤسسات المالية، وشركات التكنولوجيا للتغلب على العوائق التي تحول دون الشمول الرقمي. ومن الممكن أن تعمل الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، مثل توسيع الاتصال بالنطاق العريض،

قد تتخلف الأطر التنظيمية في بعض البلدان عن التقدم التكنولوجي

وتعزيز برامج محو الأمية الرقمية على تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية، وتمكين الأفراد من المشاركة في الاقتصاد الرقمي علاوة على ذلك، تلعب السلطات التنظيمية دورًا حاسمًا في تعزيز بيئة مواتية للابتكار في مجال الخدمات المصرفية الرقمية مع ضمان حماية المستهلك، والاستقرار المالي. وينبغي للأطر التنظيمية أن تحقق التوازن بين تشجيع الابتكار، والحماية من المخاطر مثل التهديدات السيبرانية، وانتهاكات خصوصية البيانات، وغسيل الأموال

كما تلعب البنوك الرقمية دورًا مهمًا في الحد من ظاهرة غسيل الأموال، ومكافحتها بطرق عديدة منها تقنيات التحقق من الهوية، ومراقبة العمليات المالية، والذي بموجبة تستخدم البنوك الرقمية التكنولوجيا لتطوير تقنيات التحقق من الهوية الفعالة، مثل التعرف البيومتري، والتحقق الثنائي العامل. هذه التقنيات تساهم في التحقق من هوية العملاء بشكل دقيق، وموثوق مما يقلل من فرص استخدام الحسابات

ينبغي للأطر التنظيمية أن تحقق التوازن بين تشجيع الابتكار والحماية من المخاطر

لأنشطة غير قانونية. كما أن البنوك الرقمية للعملاء تتيح إمكانية إجراء عمليات مالية عبر الإنترنت مما يتيح لها فرصة مراقبة الأنشطة المالية بشكل مستمر. وتستخدم البنوك الرقمية أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات لتحديد الأنماط غير المعتادة في النشاط المالي مما يساعدها في اكتشاف الاشتباهات بغسيل الأموال. تلتزم البنوك الرقمية بالتعاون الوثيق مع السلطات الرقابية، وتقديم المعلومات اللازمة لمكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب. وتطبق هذه البنوك سياسات صارمة للتحقق من هوية العملاء، وتوثيق العمليات المالية بما يتوافق مع المعايير الدولية، والقوانين المحلية. كما تعتمد بعض

البنوك الرقمية على تقنيات البلوكتشين، والعقود الذكية لتحقيق الشفافية، والأمان في العمليات المالية. يتيح استخدام البلوكتشين تتبع العمليات المالية بشكل لامركزي مما يقلل من فرص الاحتيال، والتلاعب بالأموال

وفي الختام نستطيع أن نقول بأن البنوك الرقمية تلعب دورًا محوريًا في دفع الشمول المالي، ومكافحة غسيل الأموال، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحويل الخدمات المصرفية في الاقتصادات النامية. ومن خلال الاستفادة من التكنولوجيا للتغلب على الحواجز التقليدية، تعمل البنوك الرقمية على تمكين الأفراد، والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية، وتحفيز النمو الاقتصادي، والتقدم المجتمعي. ومع ذلك، فإن تحقيق الإمكانات الكاملة للخدمات المصرفية الرقمية يتطلب جهودًا متضافرة من أصحاب المصلحة لمواجهة تحديات البنية التحتية كما تتطلب تعاونًا شاملًا بين القطاع المصرفي، والسلطات الرقابية، والحكومات، والمؤسسات الدولية.

إن البنوك الرقمية تلعب دورًا محوريًا في دفع الشمول المالي، ومكافحة غسيل الأموال

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل البنوك الرقمية إلا أن تبقى تحديًا مستمرًا يتطلب من البنوك الرقمية تعزيز قدراتها التكنولوجية، وتحسين سياساتها، وإجراءاتها لمواجهة جميع تحديات، وتعزيز الأطر التنظيمية، وتعزيز المعرفة الرقمية. ومن خلال الاستثمارات الإستراتيجية، والمبادرات التعاونية، يمكن للبنوك الرقمية الاستمرار في توسيع نطاق انتشارها، وإحداث تأثير ملموس على حياة الملايين في الاقتصادات النامية؛ لذا يجب على العراق بحكومتيه الاتحادية، وإقليم كوردستان أن يخطوا خطواط جدية نحو تحول البنوك التقليدية إلى بنوك الرقمية لمواكبة التطورات العالمية في جميع المجالات.

خالد اليماني
وزير الخارجية اليمني السابق

إذا غابت أميركا انفردت الصين بالملعب

في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي سعت «قمة فيلولي» التي عقدت في سان فرانسيسكو وجمعت الرئيسين الأميركي جو بايدن والصيني شي جينبينغ وما رافقها من رسائل ود وتلميحات لإعادة العلاقات بين أكبر دولتين في العالم إلى مسار عقلاني بعيداً من التصعيد، وتعظيم أهمية استيعاب الجانبين لحاجة بعضهما إلى الآخر، وأنه يمكنهما تعلم مفردات التعايش السلمي، حتى وإن كان في مناخات من التنافسية العالمية الشديدة. ومن أجل ذلك برزت بعد القمة رؤى حول الحاجة إلى منصة تنظم الحوار الدائم بينهما، وربما التوافق مستقبلاً على مساحات نفوذ مستقرة، حتى لا تنزلق الأمور إلى شفير الهاوية.

وفي المقال الذي كتبته في نوفمبر الماضي حول العلاقات الأميركية - الصينية خلصت إلى أن «قمة فيلولي» لا تخرج عن إطار التهدئة، وأن مخرجاتها ذات صلاحية محدودة لن تتجاوز العام نظراً إلى قرب الانتخابات الرئاسية واحتمالات عودة الرئيس السابق دونالد ترمب إلى البيت الأبيض، ما يرشح دخول هذه العلاقات في مناخات من التصعيد والتوتر، ويعمق مسألة إعادة تموضع للتحالفات والعلاقات الدولية وفق مبدأ à la carte، أي الانتقاء بحسب الطلب كما جاء في نتائج استفتاء المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية وجامعة أكسفورد الذي أجري على هامش القمة الأميركية - الصينية

وهذا بعينه ما يحدث اليوم، إذ صار بمقدور الدول المزج والتوفيق بين تحالفاتها الاستراتيجية بين الصين وأميركا، وعدم التزام مفهوم التحالف الاستراتيجي أحادي الجانب بالمطلق، وهناك مؤشرات تتزايد وضوحاً لبروز شراكات ترتقي إلى مستوى الشراكات الاستراتيجية مع بكين بين دول كانت وما زالت حليفة استراتيجية لواشنطن، بطريقة باتت معها الصين تتوسع في زوايا وجوانب لم تكن لتفكر فيها في أوج إمساك أميركا بناصية النظام العالمي عقب الحرب الباردة وبعد «قمة فيلولي» دخلت أميركا في تعقيدات متعددة أبرزها حرب إسرائيل في غزة وحرب أوكرانيا والحرب التي تستعر داخلياً في مناخات الانتخابات الرئاسية، فيما انطلقت الصين بكامل قوتها لتعمق بصمتها العالمية كقوة عظمى في أرجاء المعمورة. حتى مشروع الرئيس بايدن المعروف بالممر الاقتصادي الرابط بين الهند وأوروبا عبر الجزيرة العربية الذي كان يرجى منه مواجهة مشروع الصين المعروف بمبادرة الحزام والطريق لم يعد سالكاً مع غياب فرص السلام الإقليمي، فيما صارت المبادرة الصينية شرياناً أخطبوطياً من الأحزمة والطرقات التي تنتشر بين بلدان آسيا في البر والبحر، وصولاً إلى أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا تنتج شراكات وأتباع لبكين هنا وهناك

توسع بدائل الصين التجارية في وقت يشكو فيه العالم من انخفاض يتجاوز الـ50 في المئة من حجم التجارة الدولية المنقولة عبر البحر الأحمر بفعل ما يصنعه إرهاب الحوثي والجهود الحثيثة التي تقوم بها إيران عبر عملائها في اليمن لزيادة توريط أميركا والدول الغربية في مستنقع البحر الأحمر، وفيما تؤكد كل المؤشرات أن عمليات الحوثي مرشحة للتوسع النوعي، وصولاً

لفرض اتاوات تصاعدية حتى إعاقة فاعلية الممر التجاري الدولي، وأنها لن تتوقف مع توقف عدوان إسرائيل على غزة، بل هناك بعض التقارير التي تلمح إلى أن ما يجري هو فعل منسق لتدمير الممرات المائية التي كانت وما زالت سبباً في القوة الاقتصادية الأميركية العالمية

فعلى رغم التوافقات المعلنة التي أجرتها الصين مع الحوثيين لضمان مرور سفن شحنها التجارية في البحر الأحمر، فإنها تتحرك بصورة حثيثة على طول وعرض القارة الآسيوية لمواصلة مشروعها الاستراتيجي للإجهاز على القوة الاقتصادية الأميركية، عبر إنشاء الطرق التجارية البرية في ضوء رؤيتها لمبادرة الحزام والطريق التي انطلقت قبل عقد وما زالت تشهد تحديثات متواصلة لتطوير مسارات للنقل الدولي عبر البحر الأسود، من قبل دول آسيا الوسطى، وطريق التجارة شرق - غرب اليورو - آسيوي، وسكة حديد سيبيريا المعروفة بالممر الشمالي، إضافة إلى الممر الجنوبي عبر المحيط الهندي

وأخيراً، بدا واضحاً تزايد التأثير الصيني على الدول الآسيوية عموماً، وتحديداً تلك الواقعة ضمن مناطق النفوذ الروسي، مستغلة ضعف روسيا استراتيجياً وانشغالها في أوكرانيا. فإضافة إلى التأثير المتزايد على دول مثل أفغانستان وبنغلاديش وكمبوديا وميانمار وتايلاند، والتي كانت ترتبط بشراكات متعددة، وآخرها فيتنام

التي اعتبرتها أميركا شريكاً استراتيجياً في العام الماضي، وباكستان التي تعد حليفاً تقليدياً لأميركا، بدأت الصين بالتوسع باتجاه مناطق النفوذ الروسي في آسيا الوسطى. وفي نوفمبر الماضي ناقشت مع كل من إيران وكازاخستان وتركيا وتركمانستان وأوزبكستان جهود تسريع تطوير المسار الثاني للنقل في الممر الأوسط بين تركمانستان وأوزبكستان، مما سيودي إلى إيجاد ربط بري مباشر بين الصين وحليفتها الاستراتيجية إيران

وسيشكل المشروع الجديد شرياناً اقتصادياً منقذاً لإيران من العقوبات الغربية ويلغي أثرها في نظام الملالي، وسيزيد من تأثير النفوذ الصيني في دول الاتحاد السوفياتي السابقة في آسيا الوسطى وعزلها عن موسكو. وكما هو معلوم فإن تجارة إيران تعتمد بأكثر من 85 في المئة على النقل البحري، وهذه الجهود الصينية للربط البري مع طهران تشكل جزءاً من الشراكة الاستراتيجية الإيرانية - الصينية التي توصل إليها في عام 2016، والممتدة لـ25 عاماً. وسيكون الخط الرابط بين الصين وطهران مشغولاً في الاتجاهين، فمن ناحية

الصين سينقل الصناعات الصينية إلى مساحات واسعة بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، ومن الناحية الأخرى سيزود الصين بكل حاجاتها من المواد الخام والطاقة من أفريقيا والشرق الأوسط

إن الاستراتيجية التي تتطلع إليها الصين عبر إيران تتمثل في تحويل طهران لقوة إقليمية للنقل التجاري ورافد للنفوذ الصيني في النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تتطلع لقيادته

الصين والغياب الأميركي

إن التهديد الصيني لأميركا كقوة عالمية يتجاوز فرضية «التعايش السلمي» في بيئة من التنافسية الشديدة وتقسيم المصالح بلا ضرر ولا ضرار. وهناك قناعة متزايدة تتمخض عن النقاشات المكثفة لصناع السياسات والأكاديميين وأصحاب الرأي بأن النمو الاقتصادي المتسارع للصين وتوسيع بصمتها الاقتصادية العالمية من خلال مبادرات على شاكلة الحزام والطريق، يتحدى الهيمنة الاقتصادية التي تتمتع بها أميركا تاريخياً، وأن صعود الصين في مجالات التصنيع والتكنولوجيا والتجارة جعلها منافساً شرساً لأميركا في الأسواق العالمية، فيما يرى خبراء اقتصاديون أن أميركا شهدت بفعل نظريات العولمة التي تبنتها تراجع قطاع التصنيع وتحول سلاسل التوريد إلى الصين. كما أن المنافسة التكنولوجية الصينية تتسع يوماً بعد يوم، بموازاة جهودها للتحديث العسكري، مما زاد من استعراضها للقوة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، فيما يحاول الخطاب الدبلوماسي الصيني إيجاد صوت جماعي عالمي ضد النظام العالمي الذي تقوده أميركا، مقدماً نهجاً جديداً يقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم الاكتراث لحقوق الإنسان ولا بالديمقراطية، بما في ذلك عدم الترويج للفكر الشيوعي الذي يقود الصين

ويبقى التحدي أمام السعي الصيني لدفن النظام العالمي الذي تقوده أميركا منذ نهاية الحرب الباردة، بما وفره من مناخات بناءة للتقدم والنماء في جميع دول العالم، وأفضى إلى بروز الصين كقوة عالمية، أن أميركا ما زالت تواصل الحفاظ على قوة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية ودبلوماسية وازنة في وقت تواصل فيه ريادتها للابتكار واحتفاظ اقتصادها بديناميكية مثيرة للإعجاب، ولكنها مع الأسف تجر إلى مستنقعات صراعات وأزمات خارجية وداخلية يراد منها تقريب نهاية العصر الأميركي وانفضاض الشركاء التقليديين عنها. فهل يدرك صانع القرار الأميركي، ديمقراطياً كان أم جمهورياً، خطورة الأمر

أمسيات رؤى الرمضانية

نـــدوات حـــواريـــة بـــين الـــ

إيمانًا
من فريق العمل في
مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات
الإستراتيجية والمستقبلية، بأهمية الندوات
العلمية واللقاءات التي تجمع المفكرين والأكاديميين من
باحثين ومهتمين بالأحداث العلمية والسياسية والتاريخية
والمتغيرات المستمرة، أطلقت مؤسسة رؤى خلال شهر رمضان
المبارك سلسلة أمسيات رمضانية ضمن دائرة الندوات الحوارية وعقد
هذه الفعاليات بشكل منتظم، فالمؤتمرات والندوات العلمية أصبحت
عصب النشر العلمي والثقافي والتاريخي لما تقدمه من خدمات
تعجز عنها وسائل النشر والتوثيق الأخرى، وعمدت المؤسسة على
أن تكون هذه الندوات والسيمنارات تحت إشراف ومتابعة من
قسم الدراسات والقسم الإعلامي، إذ هدفت سلسلة الندوات
هذه لمناقشة سبل التطوير العامة خاصة وأن نهاية
كل ندوة وكل محاضرة كانت توثق بتوصيات
علمية خاصة للحكومات وأصحاب
القرار،

واقـــع والطـــمـــوح

ومـن المعاييـر التـي عمـدت مؤسسـة رؤى علـى تثبيتهـا خلال هـذه النـدوات والأمسـيات اسـتقبال الأبحـاث الجديـدة وذات الأبـداع والنتـاج الفكـري الذاتـي و التـي لـم يسـبق أن تـم التسـليط عليهـا بهـذا الوضـوح، فتـم اسـتضافة العديـد مـن كبـار الشخصيات الأكاديمية الجامعية والشـخصيات العلميـة والباحثيـن والخبـراء العلمييـن

كمـا اهتمـت أمسـيات رؤى الرمضانيـة بإعـداد عـدد مـن الفعاليـات والتـي تحـاول تغطيـة كافـة تطلعـات الجهـات المنظمة لتحقـق متطلبـات الأبحـاث العلمية وفـك العوائـق بيـن الأكاديمييـن وأصحـاب القـرار مـن جهـة وبيـن الأكاديمييـن والمتطلعيـن للثقافـة علـى الفكـر والنظريـات الجامعيـة الأكاديميـة

وسعت هذه اللقاءات إلى تعريف الوافدين والحضور بالمؤسسة وآليات عملها وتعريف الأكاديميين بالمؤسسة لزيادة رابط الثقة بين الباحث العلمي ومجتمعه

ولا شك في الأهمية والدور الكبير الذي قدمته الأبحاث العلمية والدراسات في تحسين الكثير من جوانب الحياة ولكن في المقابل نسمع عن عدد من الأبحاث التي قامت سابقا في أحد المجالات وتم التصريح عنها ونشرها حديثاً، من هنا تأتي أهمية النشر العلمي التي أنارت درب العلم و الباحثين العلميين وقدمت العديد من الفوائد والخدمات للبشرية والمهتمين، فإذا كان البحث هو باب التقدم والتطور فالنشر العلمي وتسليط الضوء على ما تم إنجازه من خلال وساطة المؤسسات المختصة هو ما يعتبر الأكثر واقعية

وكثيرة هي الشخصيات التي زارت المؤسسة في سلسلة هذه الندوات منها

الدكتور قارمان حيدر رحمن، والمستشار دژوار فائق، والسيد فتحي المدرس، والدكتور بشير حداد، والدكتور عز الدين أحمد، والدكتور مهدي نور الدين، والدكتورة إيمان عبدالله، والدكتور همام الشماع، والدكتور كوفند شيرواني، والدكتور ساربست آكري، والسيد عبد الرحمن بيلاف، والدكتور غزوان بادیني، والدكتور سامان عمر، والدكتور دلزار صالح

ففي أولى هذه الأمسيات طرح الدكتور قارمان حيدر موضوعاً مهماً في «فكر وفلسفة البارزاني الخالد»، مسلطاً الضوء على شخصية البارزاني وفلسفته وعقيدته وتأثير العوامل الدينية والاجتماعية والسياسية حيث استطاع البارزاني الخالد أن يوحد الجميع على أساس مبدئي، وفي جانب آخر من حديثه أوضح

قارمان أن تفويض البارزاني لم يكن من منطقته فقط في بارزان حيث كان معه آخرون ليسوا بارزانيين كما لم يكن محصورًا بفئه معينة بل إنه استطاع أن يكون قائدًا قوميًا وسياسيًا وعسكريًا في آن واحد، مضيفًا أنه بعد عام 1958 طالب البارزاني بالديمقراطية في العراق بعد أن كان يطالب بالإستقلال وحق تقرير المصير مبررًا ذلك بأنه لا يمكن الإعتراف بحركة مسلحة دون وجود استعمار خارجي ، مؤكدًا على أن الحديث عن فكر وفلسفة البارزاني يحتاج إلى وقت كبير ولا يمكن حصره بشكل ضيق، واختتم حديثه بالقول إنه يجب علينا جميعًا أن نفتخر بالبارزاني بعقيدته وفكره وفلسفته

الدكتور قارمان أجاب في نهاية الندوة على بعض المداخلات والأسئلة من قبل الحضور الذين قدموا شكرهم وتقديرهم لمؤسسة رؤى بإقامة مثل هذه الندوات

وفي ندوة جديدة حول المادة (140) بين النظرية والتطبيق، قدم المستشار «دجوار فائق» شرحاً مستفيضاً حول الإشكاليات القانونية حول هذه المادة، إذ حدد دستور 2005 المادة 140 كحل لمشكلة كركوك والمناطق المتنازع عليها بين إقليم كردستان والمحافظات المجاورة له (نينوى وديالى وصلاح الدين)، وتعرف لجنة تنفيذ المادة 140 من دستور جمهورية العراق المناطق المتنازع عليها في العراق بأنها تلك التي تعرضت للتغيير الديمغرافي ولسياسة التعريب على يد نظام صدام حسين، وذلك خلال فترة حكمه من عام 1968 حتى إسقاطه خلال الغزو الأميركي في أبريل/ نيسان 2003. ونصت المادة على آلية تضم ثلاث مراحل: أولاها التطبيع، ويعني علاج التغييرات التي طرأت على التركيبة

السكانية في كركوك والمناطق المتنازع عليها في عهد نظام صدام وبعده، والثانية الإحصاء السكاني في تلك المناطق، وآخرها الاستفتاء لتحديد ما يريده سكانها، وذلك قبل 31 ديسمبر/كانون الأول 2007.

وفي أمسية جديدة حول «الإستشراق والإستشراف المستقبلي» استضافت المؤسسة المستشار فتحي المدرس في ندوة حوارية بعنوان (الإستشراق والإستشراف المستقبلي) بحضور مجموعة كبيرة من الشخصيات الأكاديمية والإعلامية والإجتماعية وابتدأت بالوقوف دقيقة صمت إجلالا وإكبارا لشهداء حلبجة والذي صادف ذكراها السادسة والثلاثين في ذات اليوم من يوم الندوة، وأشار المدرس في بداية حديثه إلى رحلته الأولى مع الإستشراق مشيراً بأهمية أساتذة الإستشراف المرحوم الدكتور كمال مظهر واستاذه المباشر الدكتور محمد حسين الدعمي، وعن دوافع وأسباب الاستشراق أضاف أن الشرق هو موطن الأنبياء ، وكان مزدهرًا والغرب يعيش في ظلام دامس وأراد أن يقتبس تجربة الشرق، وحول بدايات الاستشراق أضاف المستشار فتحي أنه بدأ مع ترجمة القرآن الكريم حيث كانت ترجمة جورج ألكسندر عام 1688 وترجمة جورج سيل عام 1743 وترجمة وليام بالمر 1880 وفيها تشويه كبير من أجل خداع العالم في ذلك الوقت، وظهر فن تصوير

المجتمع الشرقي حسب الدوافع التي يحملوها ويتم تصويرها ك مجتمع شهواني وباذخ مع شيطنة الشرق كونه يعيش في أجواء الأساطير كما في الف ليلة وليلة، ليتطور بعدها ليكون جمعًا للتراث الشرقي ويرجع بعضها إلى سقوط الأندلس سنة 1492، وفي جانب آخر من حديثه أشار إلى أن الحملات الأوربية والتنقيبات الأثرية كان لها دور في ظهور الإستشراق مؤكدًا على أن الإستشراق ليس كله سيئًا لأن الكثير من علماء الآثار كانوا مستشرقين ورحالة

أما فيما يخص «تعطيل بنود الدستور العراقي لسنة 2005» فقد استضافت مؤسسة رؤى الدكتور بشير حداد نائب رئيس البرلمان العراقي السابق، حيث بدأت الندوة بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الفيضانات في محافظة دهوك، بإقليم كوردستان، التي تزامنت مع هطول كبير للأمطار أدى إلى حدوث الفيضانات، ثم تطرق خلال ندوته إلى العديد من النقاط المهمة حول أسباب ومجريات العمل على تعديل الدستور والضغوطات السياسية والأمنية الداخلية والخارجية التي تحول دون إعادة تعديله، منوهاً للعديد من النقاط أهمها تراجع الأطراف السياسية اليوم عن تطبيق قوانين الدستور خاصة وأنه بعض مواده تحولت إلى مواد مطاطية يمكن تبديلها وتفسيرها وفق أهواء البعض كما بين أن أحد عوارض تطبيق

بنود الدستور يكمن في تراجع الأطراف السياسية عن تطبيق جميع مواده ومحاولة استغلال الدستور للضغط على بعض الجهات السياسية دون غيرها منوهاً إلى أن الكوادر السياسية الكوردية كانت أكثر حنكة أثناء كتابة الدستور آنذاك، إلا أننا اليوم بحاجة إلى إعادة صياغته وتعديل بعض مواده التي لا تتماشى مع عصرنا، خاصة مع وجود أقفال على المواد المختلف عليها كالمادة 140 - و126 والمادة 9 والمادة 142، وبعض المواد التي تسمح للدولة العراقية بإقامة أقاليم ضمنية على أراضيه

وأشار الدكتور حداد خلال ندوته إلى أن التعديل على الدستور اليوم لم يعد سهلاً ولا يمكن بسبب القيود المتربطة بشروط فتح تعديله، خاصة مع وجود تفسيرات المحكمة الاتحادية وهو ما يجعل قانون المحكمة الاتحادية أمام صعوبة في التشريع، إذ ترى المحكمة أنه ليس من مصلحة العراق إقامة أقاليم جديدة رغم أن هذه الرؤية تتعارض مع ما أورده

الدستور العراقي

كما وأشار إلى أنه ورغم تعاقب عدة حكومات منذ عام 2003، لم تتمكن الحكومة المركزية من حسم الملفات الخلافية بين بغداد وأربيل وعلى رأسها ما يعرف باسم المناطق المتنازع عليها، وحصة الكورد من موازنة الحكومة بالشكل الذي تنهي الجدل في هذه المواد

وفي أمسية جديدة حول خطورة وطرق مكافحة المخدرات تم استضافة كلاً من الدكتور مهدي نور الدين والرائد أركان عمر رفعت، وبدأ نور الدين الحديث حول مخاطر انتشار المخدرات والتي تم إستخدامها منذ القدم بأنواعها المختلفة موضحًا أن أسباب انتشارها وبشكل خاص بين الشباب هو التجارة المربحة ولما لها من تأثير على المتعاطين مطالبًا الجميع العمل من أجل الوقوف ضد هذه الآفة الخطيرة، الدكتور نور الدين أكد على أن حكومة إقليم كوردستان أسست لجنة خاصة مشتركة للوقوف ضد إنتشار المخدرات وهناك قانون خاص تم تشريعه من قبل برلمان إقليم كوردستان وهو قانون رقم 1 حيث تصل عقوبة المتاجرين بها إلى الإعدام وعقوبات أخرى مشددة ومؤبدة ومؤقتة، من جانبه تحدث الرائد

أركان عمر أن آفة المخدرات انتشرت بعد عام 2003 بشكل أكبر في إقليم كوردستان مما دعا حكومة إقليم كوردستان في الكابينة التاسعة برئاسة السيد مسرور بارزاني إلى تأسيس مديرية خاصة لمكافحة المخدرات تضم كل الجهات ذات العلاقة مشيرا إلى أن الموقع الجغرافي للإقليم والذي يحرص من خلاله تجار المخدرات لنقله وانتشاره إلى المناطق الأخرى فضلا عن نشره بين أوساط الشباب في مدن الإقليم المختلفة مؤكدًا على أن مديرية مكافحة المخدرات تواجه مافيات المخدرات بالقوة المسلحة في أحيان كثيرة، الرائد أركان أوضح من جانبه أن المخدرات تأتي من دول الجوار وعرض بعدها إحصاءً رسميًا في أربيل ودهوك بين فيه عدد الذين تم إلقاء القبض عليهم من المتاجرين بها ففي عام 2019 تم إلقاء القبض على 1182 شخصًا منهم بينما في عام 2023، 2482 تاجرًا تم إلقاء القبض عليهم مما يؤكد على أن هناك تصاعداً في عدد الذين تم إلقاء القبض عليهم، وفي ختام حديثه أكد الرائد أركان عمر إنه من المهم التوعية لمخاطر المخدرات وتشريع القوانين الرادعة لهم لتكون سلسلة لقاءات وأمسيات رؤى في شهر رمضان المبارك مفتاحاً لأهم وسيلة من وسائل النشر العلمي والثقافي الأكاديمي والتي تلعب دوراً كبيراً في خلق الجو المناسب وتأمين اللقاءات الأكاديمية والبحثية التي تجمع نشطاء المجتمع العلمي لتقديم ومناقشة أفضل ما توصلوا إليه وتقديمه لمصلحة المجتمع وخدمة مستقبله

د. همام الشماع
باحث متخصص في الشأن الاقتصادي

رئاسة الرئاسات الثلاث في ظل (الديمقراطية) العراقية

يبدو أننا ننزلق مجددًا نحو الماضي فمقولة (التاريخ يعيد نفسه) تفرض نفسها بقوة بصيغة تبدو للوهلة الأولى مشروعة.

هذه المرة العودة للماضي ليست بصيغة « إذا قال الحاكم قال العراق» ولكن بصيغة «إذا قال قاضي القضاة قال العراق».

مع الفارق كونه لا يقول مباشرة، وإنما عبر قاضي المحكمة العليا (غير المستقلة) حيث نطقه باتًا، وقاطعًا وغير قابل للطعن. في الماضي عندما كان الحاكم يولد من رحم الانقلابات التي تنتزع السلطة بالقوة كنا نقول أمام «أقواله الباتة والقاطعة «لا حول، ولا قوة إلا بالله العلي العظيم». وفي ظل الديمقراطية الكاذبة التي نعيشها اليوم نقول في أقواله «لا حول ولا قوة لهذا الشعب المظلوم»

كيف ولد قاضي القضاة، وكيف أصبح خلافًا للدستور واحدًا من الرئاسات التي كانت ثلاثة، وفجأة أصبحت أربعة بل واصبح رئيسا للرئاسات بستطيع ان يقصي عبر المحكمة الاتحادية بشكل غير مباشر أي من الرئاسات الثلاث الأخرى بقرار، أو على الأقل يبطل قراراتها وفقًا للدستور الذي تنص في المادة (92) على أن واحدة من صلاحيات المحكمة العليا هي(الفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية،

> المحكمة الاتحادية حصلت على حصانة من أي اتهام، أو نقض لقراراتها

ورئيس مجلس الوزراء، والوزراء)، ولم يكن من بينها رئيس مجلس النواب حينذاك بوصف أن المجلس، ورئيسه هم الذين وافقوا على تعينه رئيسًا للمحكمة الاتحادية، ولم يكتف قاضي القضاة الذي يمسك برقبة رئيس المحكمة العليا من خلال ترشيحه للمنصب، لم يكتف برئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء كما ورد في الدستور ، بل راح إلى صلاحية إقصاء من عينه في منصب قاضي القضاة، فأقصى رئيس مجلس النواب خلافًا لنصوص الدستور

ولد (قاضي القضاة) بحكم آلية (الديمقراطية) المشوهة، والمزروعة من قبل الاحتلال حيث تم اختياره حسب ولائه حيث حصل (الدكتور القاضي خريج الجامعة اللبنانية) على موافقة اليد التي عضها لاحقًا، وهي مجلس النواب، ومن خلال ذلك حصل أيضًا على سلطة غير منظورة من خلال المحكمة الاتحادية العليا التي يتولى ترشيح رئيسها، وأعضائها، وسلطة تمكنه من التحكم بمفاصل الدولة كافة. فقد تم التلاعب بميكانيكية تشكيل المحكمة الاتحادية العليا، وبطريقة تشكيلها وفق قانون إدارة الدولة الانتقالي قانون رقم (30) لسنة لسنة (2005) حيث يجري ترشيحهم من مجلس القضاء الأعلى وفق ما هو منصوص عليه في الفقرة (هـ) من المادة (الرابعة والاربعين) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بدلًا من ترشيحهم من قبل ثلاثي الرئاسات الثلاث. كما جرت الأعراف العالمية الخاصة بالمحاكم العليا الدستورية. هذه المهمة أنيطت وفق قانون إدارة الدولة بمجلس القضاء الأعلى الذي يرشح رئيس، وأعضاء المحكمة الاتحادية العليا. في حين كان المفروض أن يرشح بآلية أكثر تعقيدًا كي لا يكون رئيس، وأعضاء هذه المحكمة العليا ذات القرارات الباتة، والقاطعة، وغير القابلة للنقض أداة بيد من رشحهم. هكذا حال المحاكم الاتحادية في العالم. في بلدنا كان الاتجاه أن يرشح ثلاثي رؤساء الجمهورية، والوزراء، والنواب الرئيس، والأعضاء. ولكن تم بعصا سحرية إناطة هذه المهمة لرئيس مجلس القضاء ليصيح من خلال المحكمة الاتحادية رئيسًا للرئاسات الثلاث التي كان المفروض أن تكون هي من ترشحه لا أن يكون هو من يقاضيها عبر المحكمة الاتحادية.

المحكمة الاتحادية حصلت على حصانة من أي اتهام، أو نقض لقراراتها، ومن ثم أصبحت الإله المقدس الذي يحرم، ويجرم كل من يتقاطع مع قراراته (الباتة، والقاطعة، والملزمة) ومن خلال هذه الحصانة امتدت يد المحكمة

للدخول في تفاصيل حياتية صغيرة تمهيدًا لدخولها في كل مفاصل حياة الدولة، والمجتمع. فمثلًا دخلت في تفاصيل منازعات حول مستحقات ديون بين أفراد في المجتمع تحت ذريعة أن حق صيانة الملكية الخاصة هو أمر كفلة الدستور وفقًا لمبادئه. أرادت المحكمة الاتحادية بذلك أن تشعر القضاء العراقي أنه تحت وصايتها. المبادئ الدستورية شاملة لكل نواحي الحياة، وإذا ما ذهبت المحكمة الاتحادية للولوج إلى تفاصيل تطبيق هذه المبادئ، والنزاعات المتعلقة بها، فأنها ستدخل في نفق له بداية، ولا نهاية له، ويبدو أن المحكمة الاتحادية، وبإيعاز من رئيس الرئاسات الثلاث تنحى بهذا الاتجاه حيث صرح القاضي جاسم العميري مؤخرًا بما نصه

> كما تغاضت عن عبارة (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط، والغاز المستخرج من الحقول الحالية

(مهمة المحكمة الاتحادية العليا الآن ليست فقط في تطبيق الدستور حرفيًا، بل تحقيق المصلحة العليا للشعب، والوطن، والحفاظ على وحدة العراق، وضرورة تمتع جميع المواطنين بالحقوق، والحريات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية»، مشيرًا إلى أن «هذه مهمة عسيرة جداً".). وهي هنا تتجاوز حتى تطبيق مبادئ الدستور التي كانت قد سمحت لها في الدخول في قبول النظر في دعاوى نزاعات الحقوق المالية للأفراد. وقد أعطت المحكمة الاتحادية لنفسها الحق بهذا التصريح بأن اليد الحاسمة لرئيس الرئاسات الثلاث. فقول رئيس المحكمة بأن مهمة المحكمة الاتحادية ليست فقط في تطبيق الدستور حرفيًا، وإنما تحقيق المصلحة العليا للشعب متناسية أن ذلك مهمة تنفيذية تضطلع بها الحكومة، والسلطة التشريعية. وهنا تتضح طبيعة الدور الشمولي الذي تخطه المحكمة كأداة سلطوية فوق كل السلطات

وطالما تتمتع بسلطة غير قابلة للنقض، فقد ذهبت المحكمة باتجاه توسيع مهامها، واختصاصاتها بل، وأكثر من ذلك تفسر نصوص الدستور وفق ما تسميه (مصلحة الشعب العراقي) فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما تتمسك بنص النفط والغاز ملك لكل الشعب العراقي، فأنها تهمل بقية النص الذي يضيف في كل الأقاليم، والمحافظات. كما تغاضت عن عبارة (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط، والغاز المستخرج من الحقول الحالية)، والتي تعني أن الحقول حالية غير المستقبلية، والمستقبلية لها أحكام أخرى. وتغاضت أيضًا عن أن المادة (110) من الدستور قد تكون من عشر فقرات تحدد الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية حيث لا يوجد بين هذه

الفقرات من يعطيلها الحق في إدارة شؤون النفط والغاز إلا في المادة (112) أولًا التي نصت على قيام الحكومة الاتحادية بإدارة شؤون النفط والغاز في الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم

وبالانتقال للمهام الجديدة التي اضافها رئيس المحكمة الاتحادية وهي (الحفاظ على وحدة العراق)، فأن دخول المحكمة على قوانين مشرعة في عام (1992م) قبل إقرار الدستور العراقي لعام (2005م) أي قبل قيام العراق الفيدرالي هو شكل من أشكال إعادة الوضع لما كان عليه قبل توحده بالشكل الفيدرالي الحالي. فالإقليم دخل طوعًا في الفيدرالية العراقية لما بعد (2003م)بشكله، وتشكيلاته القائمة، ولم ينص في الدستور على أية فسحة لتغير وضعه القائم آنذاك. لذا فأن أي نقض لذلك الوضع هو في الواقع محاولة لتفتيت وحدة العراق. فالمساس بأسس كيان الإقليم، وتخريب أوضاعه المجتمعية الداخلية بحجب الكوتا عن المكونات المهمة فيه يقود بالضروره إن عاجلًا أم آجلًا لدفع الإقليم للبحث عن بدائل تضمن وجوده ككيان كما كان قبل الدخول الطوعي في فيدرالية العراق.

أما أكثر القرارات التي أصدرتها المحكمة الاتحادية افتراقًا مع الدستور، فهو قرار توطين رواتب موظفي الإقليم، والمتقاعدين، والرعاية الاجتماعية، والذي يسعى لتجريد حكومة الإقليم من كل الأدوات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تسيير، وإدارة هذا الكيان الدستوري العراقي

فالقرار غير القابل للتطبيق يسعى لسحب أدوات السياسة المالية الخاصة بحكومة الإقليم. وقد يكون هذا القرار مجرد جهل بالأمور الاقتصادية، فإن كان كذلك فمن الواجب تصحيحه. فللسياسة المالية خمس أدوات أساسية، وهي: الميزانية، والضرائب، والنفقات العامة، والأشغال العامة، والدين العام. وعندما تقرر المحكمة الاتحادية التوطين لكي يتم دفع الرواتب من الحكومة الاتحادية عبر المصارف الحكومية، فإنها تقصد سحب كل الأدوات الاقتصادية من حكومة الإقليم، وتحويله إلى مجرد، أم بدون أي محتوى. منذ صدور قرارات توطين الرواتب، وإلغاء كوتا الأقليات في الإقليم بدأ رئيس المحكمة الاتحادية بإطلاق التصريحات التي توحي بأنه يحاول إيجاد أعذار لهذه القرارات غير الدستورية، فزاد بذلك (الطين بلة) فقد أضاف خلافًا للدستور مهمة جديدة، وهي على حد قوله تحقيق المصلحة العليا للشعب، وهي بذلك تريد أن تكون اليد الطولى لرئيس الرئاسات الثلاث.

> أكثر القرارات افتراقًا مع الدستور، هو قرار توطين رواتب موظفي الإقليم

لماذا يقاضي الوقف الشيعي مسلسل «عالم الست وهيبة»؟

أعلن ديوان الوقف الشيعي في العراق اتخاذ إجراءات قانونية ضد المسلسل العراقي «عالم الست وهيبة ٢» بعد جدل واسع واتهامات له بالإساءة إلى الإمام المهدي. ويدور المسلسل في موسمه الثاني حول الممرضة «الست وهيبة» التي تتعامل مع صراعات ومشاكل الشباب مع التكنولوجيا والإنترنت. وهو من تأليف صباح عطوان وخرا سامر حكمت، ومن بطولة سمر محمد وفوزية حسن وبراء الزبيدي وساندي جمال وغالب جواد وعبير فريد.

واتهم العمل الذي تعرضه قناة Utv العراقية خلال رمضان بالإساءة للرموز الدينية، وعلى رأسها الإمام المهدي. وبلغ الغضب حد المطالبات بإيقاف بثه

إجراءات دستورية وقانونية

نشر ديوان الوقف الشيعي بياناً أعلن فيه أنه «اتخذ جميع الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة تجاه كل من يحاول ويسعى للإساءة إلى الرموز الدينية المقدسة، كما أنه لن يسمح للساعين إلى ذلك"

وتابع البيان: «لوحظ من خلال الرصد الإعلامي للديوان إساءة من قبل إحدى المؤسسات الإعلامية لمقدسات دينية عليا لأبناء الشعب العراقي وثوابته ورمزيته، واجهت رفضاً كبيراً من المجتمع العراقي وخالفت الدستور والقانون العراقي وضوابط مؤسسات الدولة بمختلف العناوين والمسميات».

وأضاف: «لذا اقتضى اتخاذ الإجراءات القانونية المشددة بحق من يرتكب تلك الجرائم، وبما يضمن تحقق الردع العام، كما أن ديوان الوقف الشيعي يجدد حرصه على محاسبة كل من يحاول الإساءة للمعتقدات الدينية من خلال اتباع الإجراءات القانونية التي كفلها الدستور العراقي"

الوقف الشيعي يندّد

ذكر بيان سابق لديوان الوقف الشيعي أنه «تناولت مؤخراً إحدى المسلسلات العراقية للأسف الشديد ضمن السيناريو المعد لمسلسل «عالم الست وهيبة/ الجزء الثاني» إيحاءات تمس رمزاً دينياً لشريحة واسعة للشعب العراقي بإظهار إحدى شخصيات المسلسل التي اتسمت بالجريمة والعدوانية تحت اسم وكنية ملازمة لأحد الأئمة الطاهرين عليهم السلام، الذين كانوا وما زالوا يمثلون الخط الرسالي لجدهم المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وهم عليهم السلام أنموذج في محاربة الباطل وقدوة في إفشاء المودة والسلام والتعايش السلمي»، وفق تعبيره

ودان الوقف «بشدة هذا التلميح، سواء أكان مقصوداً أم غير مقصود، لأن هناك من يتصيد بالماء العكر فيأخذ من تلك الشخصية السلبية في المسلسل عنواناً يلمز به رمزاً من رموز أتباع أهل البيت». وطالب «الجهات المعنية بالوقوف ضد كل ما يؤدي إلى خدش التعايش السلمي بتناول الرموز الدينية والتطاول عليها ولو بالتلميح"

كما طالب «القائمين عليه

بتقديم الاعتذار أولاً وإيقافه من العرض ثانياً حفاظاً على الاحترام المتبادل للرموز الإسلامية من جهة، ودرءاً لأي محاولة للانتقاص من الشخصيات المقدسة لقطع الطريق على مريدي الفتنة بين المسلمين" جدل المسلسل بلغ البرلمان العراقي

وطالب النائب في البرلمان العراقي، سعود الساعدي، هيئة الإعلام والاتصالات في البلاد بإيقاف بث المسلسل معتبراً أنه يتضمن «إساءة عمدية للرموز الدينية»، وانتقد اقتباس الشخصية من النظام السابق ولفت الساعدي إلى «ورود العديد من الشكاوى والمناشدات من المواطنين تتضمن وجود إساءة للرموز الدينية في المسلسل، والتي تتمثل باختيار شخصية (مهيدي أبو صالح)، في إشارة واضحة تتضمن الإساءة العمدية بصيغة الكناية والتورية إلى شخصية الإمام المهدي»، بحسب تعبيره

وطالب الساعدي في بيان باتخاذ إجراءات مثل «إيقاف بث المسلسل بصورة كلية أو توجيه القناة باستقطاع المشاهد الواردة في المسلسل التي تتضمن ظهور شخصية «مهدي أبو صالح» بمشاهد مسيئة من جميع الحلقات التي ستعرض في الأيام المقبلة"

طالب «القائمين عليه بتقديم الاعتذار أولاً وإيقافه من العرض ثانياً حفاظاً على الاحترام المتبادل للرموز الإسلامية

مبادرات لمساعدة الفقراء خلال رمضان

يشهد أغلب محافظات العراق ومدنه حملات تطوعية ومبادرات يطلقها شباب وناشطون لمساعدة الفقراء والمحتاجين خلال شهر رمضان، بالتزامن مع ارتفاع معدّلات أسعار السلع والمواد الغذائية في ظل تذبذب قيمة الدينار العراقي أمام الدولار، وبلوغه ١٥٣٠ ديناراً للدولار الواحد.

وتتركز المبادرات على توزيع اللحوم والمواد الغذائية وطهو الطعام وتوزيعه داخل المدن والأحياء الأكثر فقراً. وتشارك في الحملات فرق شبابية تنشر فعالياتها على موقع «فيسبوك»، وتقول إن الهدف من النشر حثّ الآخرين على المبادرة والتكافل داخل المجتمع حيال المحتاجين

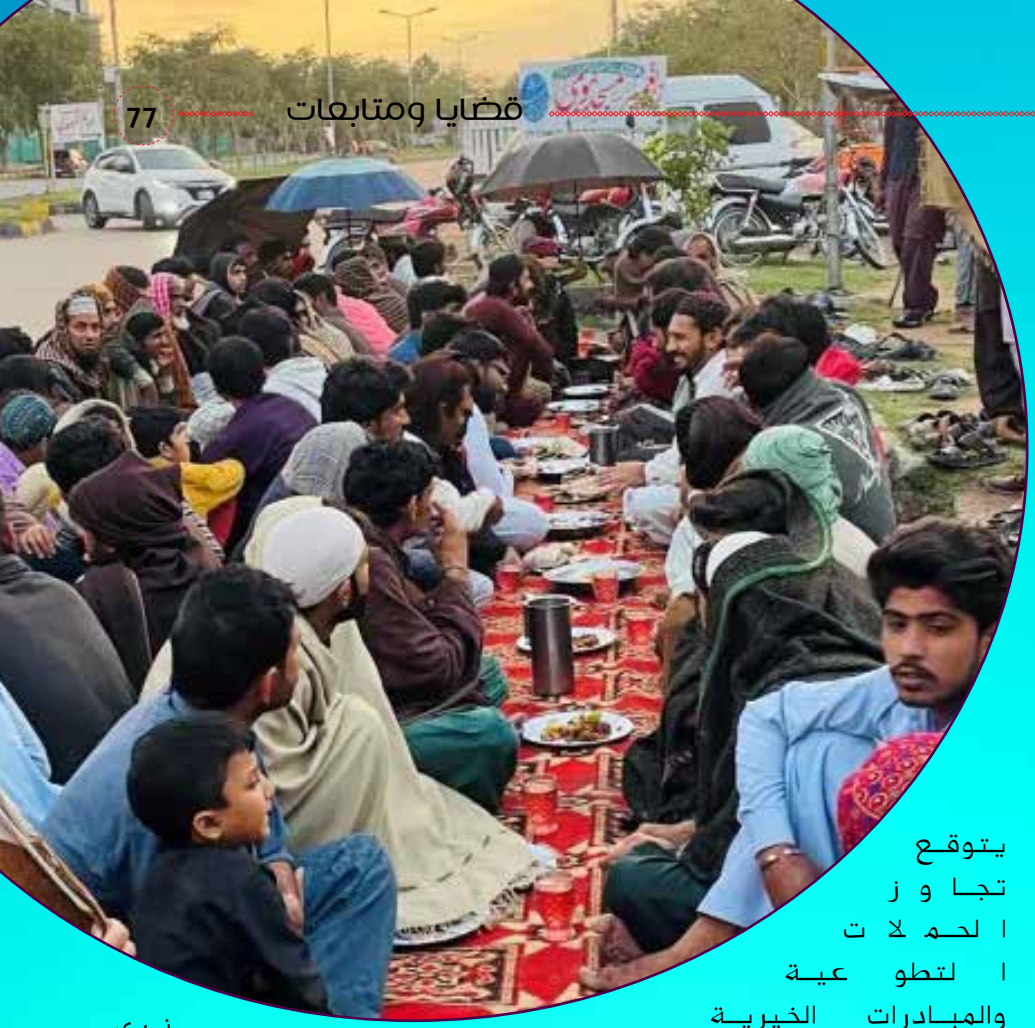

وفي محافظة الأنبار، أطلق ائتلاف من فرق تطوعية مختلفة أكثر من 30 حملة ومبادرة تركز على توزيع الطعام والمواد الغذائية منذ بداية شهر رمضان. ويستهدف الجهد التطوعي اليتامى والأرامل والأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً للمتطوعة عائشة عبد الرحمن الدليمي. وتقول إن «آلية الحملة تقوم على دفع الأغنياء ورجال الأعمال وأصحاب المتاجر وتشجيعهم على التبرع، ونتولى نقل التبرعات العينية وتوزيعها. كذلك نشتري المواد واللحوم المختلفة، وتنظيم الحملة بوجود المتبرعين، فذلك أضمن وأكثر راحة لهم".

وتضيف الدليمي أن الحملات التطوعية واحد من أهم عوامل تماسك المجتمع في الأنبار وتمكنه من تجاوز التحديات والأزمات السابقة الأمنية منها والاقتصادية. ولا تقتصر الحملات على توزيع الطعام أو نحر المواشي وتقسيمها في أكياس وتوزيعها على منازل المحتاجين، بل تشمل شراء أدوية المرضى غير القادرين على دفع ثمنها. ويقول الصيدلي الشاب وليد محمد من مدينة تكريت، إنه وعدداً من زملائه أطلقوا حملة تتمثل بمساعدة من لا يملك ثمن الدواء بدفعه كاملاً أو دفع جزء منه. ويضيف أنه من خلال هذه الحملة، جاء تجار وميسورون ووضعوا مبالغ مالية في بعض الصيدليات وأوصوا باستقطاع مبالغ لعلاج الفقراء، واصفاً مثل تلك الحملات بأنها «تُطهر المجتمع وتعيد المحبة والودّ بين الناس". من جهته، يقول عضو شبكة منظمات المجتمع المدني في بغداد أحمد كمال، إنه يتوقع تجاوز الحملات والمبادرات الخيرية في رمضان هذا العام، كل الحملات السابقة التي شهدها العراق. ويضيف أن «المتبرعين يثقون بالشبان وحملاتهم أكثر من ثقتهم بالمنظمات والجهات الأخرى. لذلك، يتجاوبون معهم في التبرع والمساعدة، ويشاركون معهم في التوزيع.

يقول عضو شبكة منظمات المجتمع المدني في بغداد إنه يتوقع تجاوز الحملات والمبادرات الخيرية في رمضان هذا العام

نرى أن مبادرات كهذه تنجح في تضميد جراح المجتمع وآثار الفتن والحروب السابقة أكثر من أي جهد أو مبادرة حكومية أو سياسية".

وبسبب ارتفاع أسعار اللحوم في العراق، ووصول سعر الكيلوغرام الواحد منه إلى ما يعادل 16 دولاراً، بدأ آخرون بشراء المواشي وتوزيع لحومها على الفقراء

وتقول أم جلال (56 عاماً) إنها أكلت اللحم ثلاث مرات منذ بداية رمضان من حملات المساعدات، ولولا تلك الحملات، لما تناولت اللحوم. وتضيف «أفضل ما في تلك الحملات الشبابية أنهم يحرصون على كرامتنا ومشاعرنا ولا يستعرضون بالمساعدات التي يقدمونها كما يفعل المسؤولون والسياسيون». وترى أن الشباب القائمين على تلك الحملات «أمل لمستقبل أفضل"

د. سامان شالي
باحث وأكاديمي

ما مدى هشاشة وضع العراق السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والدستوري والإقليمي؟

اليوم يتمتع العراق بأكثر فتراته استقرارًا منذ عام (٢٠٠٣م). ويستمر العنف المسلح بأشكال مختلفة، ولكنه متقطع، ومجزأ ومحلي.

ومع ذلك لا تزال البلاد هشة، ومنقسمة، ويواجه شعبها مجموعة من التحديات العميقة التي تكافح الدولة من أجل معالجتها.

تهدف هذه الخلفية الموضوعية إلى تقديم لمحة سريعة عن الوضع في العراق بعد مرور أكثر من (٢٠) عاما على الغزو. ويمكن معالجة هذة الهشاشة فى العراق من هذة الزوايا

1- السياسة
2- الأمن
3- الاقتصاد
4- الحالة الاجتماعية
5- الدستور
6- حكومة الإقليم

1- تأثير الهشاشة على السياسة في العراق

1. الفئوية السياسية: يتمتع العراق بمجتمع متعدد الأعراق، والطوائف، وغالبًا ما يتم تقسيم لسلطة السياسية على هذا المنوال. وقد أدى ذلك إلى الفصائل حيث تمثل المجموعات السياسية المختلفة مجتمعات دينية، وعرقية مختلفة. وقد أدت النزاعات، والصراعات على السلطة بين هذه الفصائل في بعض الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي

2. الفساد: لقد كان الفساد قضية طويلة الأمد في السياسة العراقية. وقد أدى انتشار الفساد على نطاق واسع داخل المؤسسات الحكومية إلى تآكل ثقة الجمهور، وعرقلة الإدارة الفعالة. وما زالت الجهود المبذولة لمكافحة الفساد مستمرة، ولكن التقدم كان بطيئًا

3. الاحتجاجات والاضطرابات المدنية: شهد العراق موجات من الاحتجاجات، والاضطرابات المدنية مدفوعة بمظالم مثل الفساد، والبطالة، وعدم كفاية الخدمات العامة. ودعا المتظاهرون إلى إصلاحات سياسية، ووضع حد لهيمنة النخب السياسية

4. التحديات الأمنية: أدت التحديات الأمنية المستمرة بما في ذلك وجود الجماعات المتمردة، وتداعيات الصراع مع داعش إلى الضغط على الاستقرار السياسي.

غالبًا ما تشكل المخاوف الأمنية القرارات السياسية، ويجب على الحكومة الموازنة بين الحاجة إلى الأمن، ومعالجة مطالب الفصائل السياسية المختلفة

5. النفوذ الأجنبي: كان العراق ساحة معركة للنفوذ الإقليمي، والدولي حيث تسعى جهات فاعلة خارجية مختلفة إلى تشكيل مشهده السياسي. لقد كانت إدارة هذه الضغوط الخارجية مهمة حساسة للقادة العراقيين

2. تأثير الهشاشة على الأمن في العراق

1. نشاط المتمردين: على الرغم من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في المناطق الحضرية الكبرى، إلا أنه كانت هناك مخاوف أمنية باقية تتعلق بوجود الجماعات المتمردة. وتواصل هذه الجماعات، التي تنتمي أحيانًا إلى داعش، أو غيرها من الأيديولوجيات المتطرفة، العمل في مناطق معينة، وتنفذ هجمات، وتزعزع استقرار البيئة الأمنية

2. الإرهاب: كان العراق هدفًا للهجمات الإرهابية حيث تهدف مجموعات مختلفة إلى تقويض الحكومة، وإثارة الخوف بين السكان. وتنشط المنظمات الإرهابية المحلية، والدولية على حد سواء مما يشكل تهديدًا لأمن، واستقرار البلاد

3. التوترات العرقية والطائفية: يتمتع العراق بتنوع سكاني يضم مجتمعات عرقية، ودينية مختلفة. وقد ساهمت التوترات بين هذه الجماعات، والتي تفاقمت بسبب المظالم التاريخية، والصراعات على السلطة في التحديات الأمنية. وإدارة هذه التوترات أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار

4. النزوح الداخلي وأزمة اللاجئين: أدت الصراعات، والتهديدات الأمنية في العراق إلى نزوح داخلي كبير، وخلقت أزمة لاجئين. وقد اضطرت أعداد كبيرة من الناس إلى الفرار من منازلهم، مما زاد من الضغط على الموارد الأمنية، وتعقيد الجهود المبذولة للحفاظ على الاستقرار

5. أمن الحدود: يشترك العراق في حدود مع دول عديدة، والسيطرة على هذه الحدود أمر حيوي لمنع تسلل المسلحين، والأنشطة غير القانونية، وتهريب الأسلحة. ويشكل ضمان أمن الحدود بشكل فعال تحديًا مستمرًا

6. التحديات السياسية والعسكرية: العلاقة بين الكيانات السياسية، والعسكرية في العراق يمكن أن تؤثر على الأمن. يعد التنسيق، والتعاون بين مختلف قوات الأمن، والوكالات الحكومية أمرًا ضروريًا للتصدي للتهديدات الأمنية بشكل فعال

7. التدخل الأقليمي: أن التدخلات دول المنطقة في شؤون العراق أدى الى عدم استقرار، ونشوء فصائل عائدة لهذه الدول خارج سلطة الحكم، وزيادة انتشار السلاح المنفلت

3. تأثير الهشاشة على الاقتصاد في العراق

1. الاعتماد على النفط: يعتمد اقتصاد العراق بشكل كبير على صادرات النفط حوالي (89%) مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. إن الاعتماد

على سلعة واحدة يعرض البلاد لتقلبات اقتصادية، وتحديات في إدارة الاستدامة المالية

2. الفساد: ظل الفساد قضية مستمرة في العراق، وكان له تأثير ضار على التنمية الاقتصادية. ويمكن أن يعيق الاستثمار، ويعوق النمو الاقتصادي، ويساهم في عدم المساواة داخل البلاد

3. تحديات البنية التحتية: واجهت البلاد تحديات كبيرة في إعادة بناء، وصيانة البنية التحتية، وخاصة في المناطق المتضررة من الصراع. ويشمل ذلك الأضرار التي لحقت بشبكات النقل، والكهرباء، والصحة، والتعليم، والتعليم العالي، وغيرها من الخدمات الأساسية مما قد يعيق التنمية الاقتصادية

4. البطالة والعمالة الناقصة: كان ارتفاع مستويات البطالة، وخاصة بين الشباب مصدر قلق. وتواجه الحكومة تحديات في إيجاد فرص عمل كافية لتلبية متطلبات الأعداد المتزايدة من السكان. ويمكن حلها من خلال إعطاء تسهيلات استثمارية للقطاع الخاص

5. عدم الاستقرار السياسي: يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي. إن عدم اليقين في البيئة السياسية يمكن أن يعيق الاستثمار الأجنبي، ويعطل التخطيط الاقتصادي، ويعوق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

6. ضغوط الميزانية: تعرضت ميزانية العراق لضغوط بسبب مجموعة من العوامل بما في ذلك تكاليف إعادة الإعمار بعد الصراع، وضغوط الإنفاق الاجتماعي، والتقلبات في عائدات النفط. إن إدارة الميزانية بفعالية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي

7. تحديات العملة: واجه الدينار العراقي تحديات من بينها التقلبات في قيمته. يمكن للسياسات الاقتصادية، والعوامل الخارجية أن تؤثر على استقرار العملة الوطنية

4. تأثير الهشاشة على الوضع الاجتماعي في العراق

1. النزوح واللاجئون: شهد العراق نزوحًا داخليًا كبيرًا، وأزمة لاجئين بسبب الصراعات، وانعدام الأمن. وقد أدى نزوح المجتمعات المحلية إلى إجهاد الهياكل، والخدمات الاجتماعية، مما أدى إلى تحديات في تلبية احتياجات السكان المتضررين

2. الانقسامات العرقية والطائفية: يتميز العراق بتنوع سكاني يضم مجموعات عرقية، ودينية مختلفة. وقد أدت التوترات، والصراعات التاريخية بين هذه المجموعات في بعض الأحيان إلى انقسامات اجتماعية، وتحديات في تعزيز الهوية الوطنية الموحدة

3. صدمة ما بعد الصراع: تركت آثار الصراعات، وخاصة الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ندوبًا نفسية، واجتماعية دائمة على الأفراد، والمجتمعات. لقد شكل التعامل مع الصدمات على المستويين الفردي، والمجتمعي تحديًا اجتماعيًا كبيرًا

4. الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية: أثرت الاضطرابات الناجمة عن الصراعات، وانعدام الأمن على الوصول إلى خدمات التعليم، والرعاية الصحية. وتمثل إعادة بناء، وصيانة بنية

تحتية اجتماعية قوية بما في ذلك المدارس، ومرافق الرعاية الصحية تحديات مستمرة

5. البطالة بين الشباب: تساهم المستويات المرتفعة من البطالة بين الشباب في زيادة السخط، والإحباط الاجتماعي، وخاصة بين الشباب. يمكن أن يؤثر نقص الفرص الاقتصادية على النسيج الاجتماعي كما يساهم في إثارة الاضطرابات، والسخط

6. عدم المساواة بين الجنسين: على الرغم من الجهود المبذولة لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين لا تزال التحديات قائمة بما في ذلك التفاوتات في التعليم، والمشاركة في القوى العاملة. تستمر الأعراف الاجتماعية، والعوامل الثقافية في التأثير على أدوار الجنسين في المجتمع العراقي

7. المصالحة وبناء الثقة: تتواصل جهود المصالحة لمعالجة المظالم التاريخية، وبناء الثقة بين المجتمعات. إن تعزيز التماسك الاجتماعي، والشمول أمر ضروري لاستقرار البلاد على المدى الطويل

8. المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان: تظل قضايا حقوق الإنسان بما في ذلك الانتهاكات، والتحديات التي تواجه ضمان حماية الفئات السكانية الضعيفة مصدر قلق. ومعالجة هذه القضايا أمر بالغ الأهمية لتعزيز مجتمع عادل، ومستقر

5. أثر الدستور على الهشاشة في العراق

1. الانقسامات العرقية والطائفية: يعترف الدستور العراقي الذي تم إقراره في عام (2005م)، بحقوق المجموعات العرقية، والدينية المختلفة، ويحميها. ومع ذلك، فإن كيفية تنفيذ آليات تقاسم السلطة ربما أدت إلى تفاقم الانقسامات العرقية، والطائفية. وقد أدى التركيز على الحصص العرقية الطائفية للتمثيل السياسي في بعض الأحيان إلى تعميق الانقسامات بدلاً من تعزيز الشعور بالوحدة الوطنية

2. المركزية مقابل اللامركزية: يحدد الدستور هيكلًا فدراليًا يتمتع بالتوازن بين السلطات المركزية، واللامركزية. ومع ذلك، فإن الصراع على السيطرة على الموارد، والسلطة بين الحكومة المركزية، والكيانات الإقليمية، وخاصة في المناطق الغنية بالنفط مثل كوردستان، أدى إلى خلافات، وتوترات. وقد ساهم ذلك في عدم الاستقرار السياسي، والهشاشة

3. الافتقار إلى الشمولية: كانت عملية صياغة الدستور صعبة، وشعرت مجموعات معينة بالتهميش خلال هذه العملية. وقد أدى تصور الإقصاء، ونقص التمثيل إلى تأجيج المظالم بين مجتمعات معينة مما ساهم في عدم الاستقرار

4. عدم الاستقرار السياسي: كان الدستور نقطة محورية في التنافس على السلطة السياسية. وقد أدت التغييرات المتكررة في الحكومة، والصراع على المناصب الرئيسية إلى خلق مناخ من عدم الاستقرار السياسي. وقد

أعاق عدم الاستقرار هذا قدرة الحكومة على معالجة القضايا الملحة، وتحسين الوضع العام

5. التحديات الأمنية: لم يقدم الدستور حلًا واضحًا لمعالجة التحديات الأمنية خاصة تلك الناشئة عن حركات التمرد، والتأثيرات الخارجية. وقد ساهم الافتقار إلى آليات أمنية فعالة في هشاشة الدولة

6. المؤثرات الخارجية: لعبت العوامل الإقليمية، والدولية دورًا في تفاقم الهشاشة في العراق. إن أحكام الدستور المتعلقة بالعلاقة بين العراق، وجيرانه، فضلًا عن وجود جهات أجنبية، كان لها آثار على الاستقرار الداخلي

7. عدم تشريع القوانين في الدستور: لم يشرع قوانين كثيرة في الدستور مما أدى الى مشكلات عديدة بين مكونات الشعب لشعورهم بمظالم كثيرة

8. حكم الأغلبية والأقلية: قرارات البرلمان، والمحكمة الاتحادية تصدر من الأغلبية على حساب الأقلية مما أدى إلى اختلال بالتوافق، والتوازن، والشراكة التي على أساسها تشكلت الحكومات

6. تأثير الهشاشة على العلاقة بين العراق وإقليم كوردستان

توترت العلاقة بين العراق، وإقليم كوردستان تاريخيًا بسبب قضايا مثل النزاعات على الأراضي، وتوزيع عائدات النفط، والقضايا المتعلقة بالأمن. سعت حكومة إقليم كوردستان إلى الحكومة الفيدرالية. وفي المقابل سعت الحكومة العراقية في بغداد إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية، وحكومة مركزية قوية على الحكومة الفيدرالية، وهو ما يتعارض مع الدستور العراقي

1. النزاعات الإقليمية: كانت هناك نزاعات طويلة الأمد حول الأراضي بما في ذلك وضع كركوك التي تطالب بها كل من حكومة إقليم كوردستان والحكومة العراقية. إن السيطرة على هذه المناطق لها آثار اقتصادية، وإستراتيجية

2. النفط وتقاسم الإيرادات: كان توزيع عائدات النفط قضية مثيرة للجدل. وكانت الخلافات حول كيفية تقاسم الثروة النفطية، وإدارة الصادرات النفطية مصدرًا للتوتر بين إقليم كوردستان، والحكومة المركزية

3. قضايا الميزانية: تكررت الخلافات حول تخصيص الموازنة الاتحادية لإقليم كوردستان. وقد أدى التأخير في مدفوعات الميزانية من بغداد إلى أربيل إلى توتر العلاقة بينهما

4. المخاوف الأمنية: أدت الجماعات المسلحة الإقليمية المختلفة بما في ذلك قوات البيشمركة الكوردية في بعض الأحيان إلى مخاوف أمنية. وقد أدت الجهود المنسقة ضد التهديدات الأمنية المشتركة، مثل داعش إلى الجمع بين الجانبين في بعض الأحيان، ولكن الخلافات لا تزال قائمة

5. الخلافات السياسية: الخلافات السياسية بين حكومتين إقليم كوردستان، والاتحادية، والانقسامات الداخلية داخل إقليم كوردستان تساهم في الهشاشة العامة. وتظهر هذه الاختلافات غالبًا في التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاقيات تقاسم السلطة

6. المحكمة الاتحادية: قرارات المحكمة الاتحادية ضد إقليم كردستان زاد من هشاشة، والتوتر في العلاقات بين الحكومتين الاتحادية، وإقليم كوردستان

ومن الضروري أن ندرك أنه على الرغم من أن الدستور كان له تأثير إلا أن الهشاشة في العراق تتأثر أيضًا بالموروثات التاريخية، والتحديات الاقتصادية، والعوامل الجيوسياسية، والتدخلات الخارجية

وتتطلب معالجة الهشاشة اتباع نهج شامل يتجاوز الاعتبارات الدستورية. ويشمل تعزيز الشمولية، وتعزيز المؤسسات، ومعالجة القضايا الاجتماعية، والاقتصادية. المصالحة الداخلية، وبناء الجسور الثقة بين مكونات الشعب العراقي هو الأساس للخروج من هذة الهشاشات، وبناء عراق جديد مبني على أساس المساواة بين أبناء الشعب العراقي

حان الوقت لبدء الاستثمار في قدرات المرأة العراقية

نورا البياتي
كاتبة مختصة بالشأن الاقتصادي

جميعنا يعلم اليوم أن ثروة رأس المال البشري ليست موزعة بالتساوي في العالم، وتشكل شريحة أكبر من الثروة مع تطور البلدان، وهو ما يجعلنا نقول كيف يمكن للبلدان النامية مثل العراق أن يبني رأس ماله البشري لا سيما في مجال استثمار قدرات المرأة

الجواب هو أنه يجب على هذه البلدان أن تزيد استثمارها إلى مستوى أعلى كثيرًا في القواعد الأساسية لرأس المال البشري خاصة في التعليم، والحماية الاجتماعية، وستأتي أكبر العائدات من تعليم الفتيات، ورعايتهن، وتمكين المرأة، وضمان أن تزيد شبكات الضمان الاجتماعي من قدرتهن على مواجهة أي تحديات، وإذا ما عدنا إلى ما كشفته وزارة التخطيط العراقية مؤخرًا سنرى أننا أمام كارثة كبيرة أمام حالة الاستثمار بالمرأة لرفع مستوى الاستثمار العام في دولة غنية بالموارد مثل العراق، فنسب زواج النساء المبكر في العراق بلغ نحو (8%)، وهي نسبة المتزوجات بعمر دون الـ (15) سنة لنرى أولًا أننا أمام ظاهرة ترتبط بالعادات، والتقاليد، والسلوك الاجتماعي للأسر، كما تتأثر بالمستوى التعليمي، والاقتصادي، والأمني في البلد، وتؤكد ذلك المؤشرات المتوفرة من نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات للعام الماضي الذي نفذته وزارة التخطيط بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف)، إذ بلغت نسبة النساء المتزوجات بعمر أقل من (15) سنة (7.2%) من النساء في الفئة العمرية (20-24 سنة)، أي اللواتي مواليدهن (1994-1998)، ومن هذه الفئة العمرية هناك (28%) تزوجن بعمر أقل من (18) سنة، وتكاد تتقارب هذه النسب بين المحافظات، والعاصمة بغداد، فقد بلغت أعلى نسبة في محافظة ميسان (35%)، وأقل نسبة في محافظة دهوك (18%)، ومن بين النساء في الفئة العمرية (20-49 سنة

على الرغم من ضخامة حجم الإنفاق على تعليم المرأة، وعلى برامج تهيئتها لكن تبقى مساهمتها الاقتصادية، وبالذات في سوق العمل محدودة

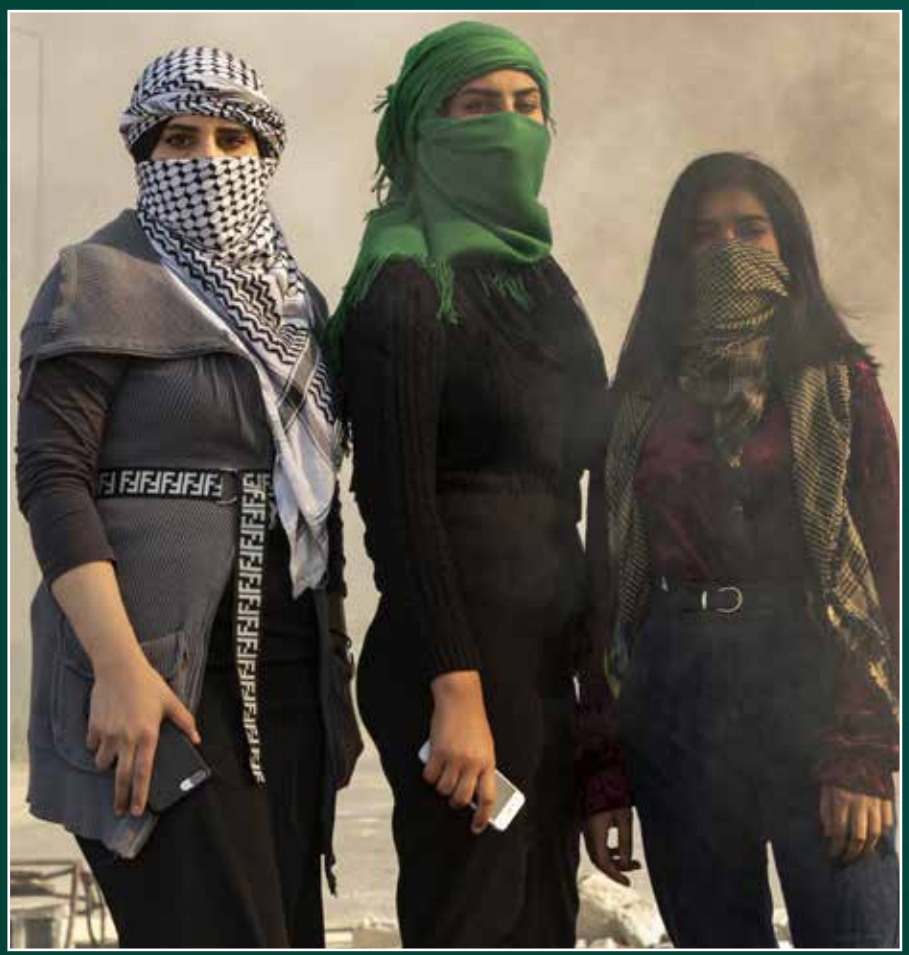

الآن ماذا لو تم تفعيل المساهمة الاقتصادية للمرأة، سنرى أننا أمام أهمية كبيرة كونها تمثل نصف الموارد البشرية، والتي تعد عاملًا إنتاجيًا مهمًا لتحقيق التنمية الاقتصادية

) أي اللواتي مواليدهن (1969-1994)، فإن حوالي (25%) منهن تزوجن قبل بلوغ (18) سنة من العمر، و(6%) قبل عمر (15) سنة

هذه المؤشرات توضح علاقة التعليم بالزواج المبكر أيضًا، فهي تنخفض عند الحاصلات على شهادة الإعدادية، فما فوق إلى حوالي (7%)، وترتفع في المراحل التعليمية الأدنى لتصل إلى مايقارب (34%) للنساء غير المتعلمات، كما أن نسبة الزواج المبكر بعمر أقل من (18) سنة عند النساء من أسر فقيرة أعلى بكثير من نسبتهن بين الأسر الثرية، ويبدو واضحًا من خلال المؤشرات التي أظهرها المسح أن نسبة المتزوجات بعمر أقل من (15) سنة انخفضت خلال السنوات الماضية، وهناك (65%) من النساء بعمر (15-49) سنة يشعرن بالأمان أثناء وجودهن في المنزل لوحدهن، وهناك (7.4%) من النساء بعمر (15-49) سنة خضعن لعملية الختان

والسؤال الذي أطرحه هنا، ماذا لو استطعنا إصلاح هذا من خلال تعزيز مشاركة المرأة في المجتمع، وخروجها من شرنقة التضييق الذكوري وماذا لو تجاوزنا ذلك، وعززنا مشاركة المرأة في القوة العاملة، وملكية الأعمال، وتحسين الإنتاجية ليس هناك شك في أن أكبر عائد للتنمية هو تعليم الفتيات، ففي عشرينيات القرن الماضي، قال المفكر الغاني جيمس إمان أجري: «إذا علّمت رجلًا فأنت ببساطة تعلم فردًا، ولكن إذا علّمت امرأة، فأنت تعلم أمة بأكملها." ووجدت دراسة للبنك الدولي أن كل سنة تقضيها الفتاة في التعليم الثانوي ترتبط بزيادة نسبتها (18%) في قدرتها على كسب الدخل في المستقبل. وتظهر البحوث أن تعليم الفتيات له تأثير مضاعف، فالمرأة الأفضل تعليمًا تكون في العادة أوفر صحة، وتزداد مشاركتها في سوق العمل الرسمية، وتكسب دخلًا أكبر، وتنجب عددًا أقل من الأطفال، ولا تتزوج في سن مبكرة، وتقدم رعاية صحية، وتعليمًا أفضل لأطفالها

إن (30%) فقط من الشركات الصغيرة، والمتوسطة الرسمية في أنحاء العالم جميعًا تملكها النساء، وتديرها، ويعد الافتقار إلى إمكانية الحصول على التمويل سببًا رئيسًا في هذه النسبة القليلة.

والآن ماذا لو تم تفعيل المساهمة الاقتصادية للمرأة، سنرى أننا أمام أهمية كبيرة كونها تمثل نصف الموارد البشرية، والتي تعد عاملًا إنتاجيًا مهمًا

لتحقيق التنمية الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبما أن زيادة مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم فإنه يساهم في زيادة فرص العمل المتاحة في المجتمع

وعلى الرغم من ضخامة حجم الإنفاق على تعليم المرأة، وعلى برامج تهيئتها، وإعدادها للمساهمة الاقتصادية، وكذلك تركيز الخطط التنموية على أهمية دور المرأة في التنمية، ولكن تبقى مساهمتها الاقتصادية، وبالذات في سوق العمل محدودة، حيث إن مشاركة المرأة في سوق العمل تتركز، وبنسبة عالية في قطاع التعليم بينما تنخفض هذه المشاركة في القطاع الصحي، وربما تنعدم كليًا في معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهذا ما يؤكد ضعف مساهمة المرأة العراقية في الاستثمار ضمن الأنشطة الاقتصادية

إن عدم تمكين المرأة في المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي سواء في سوق العمل، أو في الأنشطة التجارية، والاقتصادية المختلفة يعني تعطيل نسبة كبيرة من الموارد الاقتصادية المتاحة، وعدم تمكن المرأة القدرة في التحكم في مواردها الاقتصادية، والوصول إلى درجة الاستقلالية، والاعتماد على الذات، والمشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي

وبناءً عليه، فإننا نحتاج إلى وقفة لمراجعة تلك المساهمة، والتعرف على واقعها القانوني، والاقتصادي، وتسليط الضوء على أهم التحديات التي تقف حجر عثرة أمام مشاركتها الفاعلة، واقتراح الحلول المناسبة لتحول دون إهدار موارد المجتمع العراقي، واستنزافها في استثمارات غير منتجة. وتعطيل نصف الموارد البشرية، أو عدم تمكينها من المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي، والاستقلالية الاقتصادية، والعناية بنفسها، وبأسرتها في حال غياب المعيل المسؤول عنها

إن هذا التعطيل، وهذا التقصير لدور المرأة في البناء الاقتصادي سيبقى ينعكس سلبًا على حجم الناتج الوطني حيث تتباعد الثقة بين الناتج المتحقق فعليًا، والناتج الممكن تحقيقه إذا ما تم توظيف كل الموارد المتاحة في العملية الإنتاجية، ويعد إهدارًا للموارد، ولن تتمكن الدولة في تحصيل العائد الكلي المستحق في استثماراتها في تنمية الموارد البشرية في ظل هذا التعطيل

آشنا بابان
كاتبة أكاديمية

الأمن القومي
وأساس الدولة القوية

كانت حاجة العالم إلى الوضع السياسي، والعسكري العالمي خلال الحرب العالمية الثانية سببًا لأهمية الأمن القومي، وكان الوضع العالمي، وتوازن القوى في المجتمع الدولي سببا آخر لنشوء الأمن القومي. يعد المستوى الأمني تفسيرًا مهمًا لتمييز، وتحليل الخلط بين العديد من المفاهيم، والتي تنقسم على أربعة مستويات على النحو الآتي:

١- أمن الفرد ضد أي خطر يهدد حياته، وممتلكاته، وأسرته
٢- الأمن القومي ضد أي تهديد خارجي، أو داخلي للدولة، ويعبر عنه بـ (الأمن القومي)
٣- الأمن الإقليمي عندما تتفق دول عديدة داخل منطقة واحدة على التخطيط للتعامل مع التهديدات التي تواجهها
٤- الأمن الدولي، أو العالمي، وتتولى القيام به المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، أو مجلس الأمن للحفاظ على السلم، والأمن الدوليين

الموضوع الأول هو مخاطر انعدام الأمن

• التهديدات الداخلية، والخارجية للاستقرار
• غياب الأمن الإستراتيجي، وبرنامج الحكم الشامل من الجوانب كافة

يسود انعدام الأمن الأمني، ولا يشعر الفرد بالأمن، والأمان لنفسه، ولأسرته
• نقص الخدمات الأساسية، والخدمات الأساسية
• فقدان الثقة بين المواطنين، والسلطات

لماذا من المهم إحلال الأمن، والسلام

١- خلق التعاطف بين المواطنين.
٢- النمو الاقتصادي.
٣- الاستثمار، وتوفير الحياة المريحة
٤- تحقيق هدف العدالة.
٥- هو أساس التنمية الاقتصادية، والتقدم، والاستقرار
٦- يخلق راحة البال في المجتمع

تطوير مفهوم الأمن القومي

لقد تطور مفهوم الأمن القومي في تعريفاته ليتجاوز النطاق الضيق للتهديدات الخارجية ليشمل التهديدات الداخلية التي قد تهدد الأمن القومي. في عام (١٩٩٠م) عرف تشارلز مير الأمن القومي: بأنه القدرة على التحكم في الظروف الداخلية، والخارجية التي يعدها الرأي العام ضرورية لتمتع المجتمع باستقلاله، وازدهاره، ويمكن القول إن السمة الغالبة للأمن القومي هي تقليص التهديدات العسكرية للأمن القومي إلى مستويات منخفضة لصالح تهديدات أخرى بعضها داخلي، مثل:(الصراع العرقي، والطائفية

ويرى الدكتور عبد المنعم المشاط أن الأمن القومي هو: «قدرة الدولة ليس فقط على حماية الوطن من الأخطار التي تواجهه، بل يرتبط أيضًا بقدرة الدولة على حماية مواطنيها، والتحسين من حيث الجودة، والجودة» معايير الحياة

ومن الناحية الإجرائية، فإن مفهوم الأمن القومي يشمل (سلامة أراضي الدولة، وجود السلام، والوئام الاجتماعي بين

الأديان، والجماعات العرقية في الدولة وجود قوة عسكرية مستدامة في الدولة، قوة قوية، وقوة عسكرية). النمو الاقتصادي

الأمن الوطني (الأمن القومي)

١- حماية سلامة، وسيادة، واستقلال، واستقرار دولة معينة

٢- يعبر عن جهود السياسات الرامية إلى حماية المصالح الأساسية للدولة، وشعبها من أي تهديد داخلي، أو خارجي

تاريخ نشوء الأمن القومي

أصبح مصطلح الأمن القومي شائعًا بعد الحرب العالمية الثانية، رغم أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر خاصة بعد معاهدة وستفاليا في عام (١٦٤٨م) التي أدت إلى ولادة الدولة القومية

ظهر هذا المصطلح كمفهوم مهم في الولايات المتحدة للتركيز على الأهداف السياسية الأمريكية، والسياسة الخارجية خاصة خلال الحرب الباردة

بدأ التشكيل المؤسسي لمصطلح الأمن القومي مع صدور قانون الأمن القومي لعام (١٩٤٧م) من قبل الكونجرس الأمريكي تحت عنوان (الدراسات الإستراتيجية) حول الأدبيات التي عالجت

> الأمن القومي هو قدرة الدولة على حماية الوطن من الأخطار التي تواجهه

الجهود في التخطيط السياسي النشط حول المستقبل كتنبؤات من خلال البحث العلمي، والأكاديمي (نظرة مستقبلية)

نشأت فكرة المعاهد، والمراكز البحثية التابعة للجامعة، مثل المؤسسات العلمية، والإعلامية، والمجلات المتخصصة، وإدارة المؤسسات ذات العلاقة بصنع القرار السياسي الرسمي

مثل مجلس الأمن القومي الذي أنشئ في الولايات المتحدة، وأصبح أول المؤسسات الأكاديمية التي ظهرت تهتم بقضايا الأمن القومي: موارده، وهياكله، وتدابيره لضمان حماية الإقليم، والمواطنين من السكان. نقل مفهوم الأمن من القضايا العسكرية إلى القضايا الاجتماعية الشاملة كافة، وخاصة ما يتعلق بقدرة الدولة، والمجتمع، وتنفيذ خطط، وبرامج التنمية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية من أجل بناء الوطن

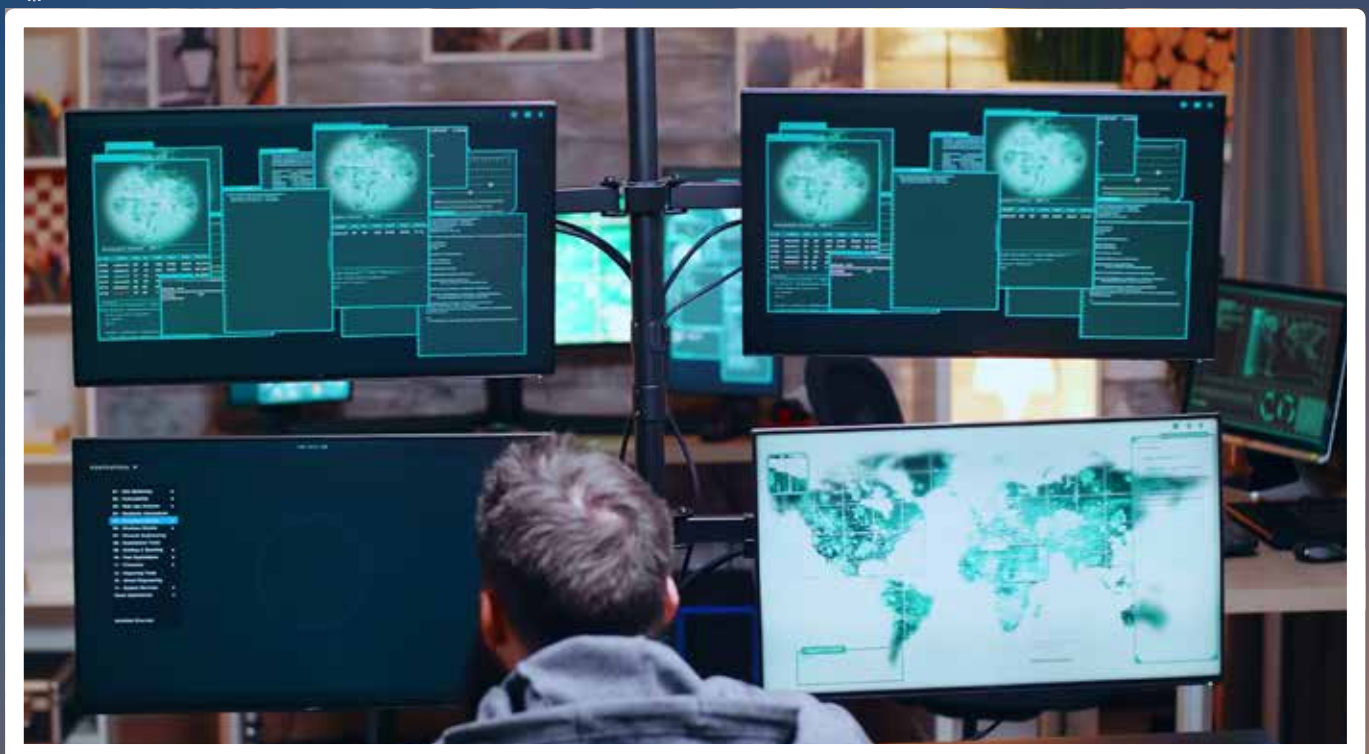

عناصر الأمن القومي

١- الأمن السياسي:

أي مدى استقرار النظام السياسي، ومؤسسات الدولة، وتوزيع تنظيماتها. تعرف الدولة حماية الأمن، والنظام العام، ومؤسسات الدولة التي تشارك في عملية ربط المواطن، والدولة، والمشاركة في إدارة الشؤون اليومية داخل الدولة بأنها كيان يتكون من ثلاثة أجزاء (الأرض، والشعب، والحكومة)، ومن هنا فإن البعد السياسي للأمن القومي يحاول حماية النظام السياسي في الدولة ،أما البعد السياسي، فيهتم بإيجاد عملية استقرار داخلي من خلال خلق نظام ديمقراطي يشارك فيه المواطنون كافة في العملية السياسية، ليكون النهج الديمقراطي في الحكم هو الأساس الذي يستمر عليه تدفق الأمور في العلاقة بين المواطن، والدولة

٢- البعد العسكري:

تتمثل في حماية الدولة من العدوان الخارجي عليها، وتركز على حماية استقلال الدولة، وسلامة أراضيها ضد أي عدوان قد يصيبها حتى لو تم ذلك بالعدوان على الدول التي يحتمل أن تهاجم إسرائيل بنقل الحرب إلى أراضيها. هذه الدول بالتدريب العسكري، والتسليح بالأسلحة الحديثة الاهتمام بخطط الدفاع سواء في زمن الصراع، أو السلم، وإعداد الخطط، والأبحاث الدفاعية الكافية لمواجهة التهديدات المحتملة، أو المتوقعة بالإضافة إلى ارتباطها بمجموعة معاهدات الدفاع القادرة على ردع أي عدوان قد يتعرضون له

> الأمن السياسي: أي مدى استقرار النظام السياسي، ومؤسسات الدولة، وتوزيع تنظيماتها

٣- البعد الاجتماعي:

أما البعد الاجتماعي فهو توفير الأمن، والرفاهية، والمستوى المعيشي الجيد للمواطنين من أجل زيادة الشعور بالانتماء، والولاء للدولة، ويهدف هذا الجانب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين من خلال توزيعها. تكافؤ الفرص بين الأفراد، والتوزيع العادل للدخل بما يضمن الرفاهية للجميع، وتوفير الخدمات التعليمية، والصحية للجميع.

وفي الوقت نفسه يسعى البعد الاجتماعي للأمن القومي إلى تحسين نوعية الحياة في البلاد بحيث يقبل الأفراد على الحياة، ولا يشعروا بعدم الرضا عن الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي في

٤- البعد البيئي:

تتكون من التعامل مع المخاطر البيئية التي قد تهدد الدولة مثل التصحر، أو الجفاف، أو حرائق الغابات، أو غيرها من الكوارث الطبيعية التي يجب على الدولة الاستعداد لها من أجل السيطرة على أخطارها، وتأثيرها على الناس من حولها. وفي الوقت نفسه يتضمن ذلك التخطيط مع الدول الأخرى من أجل مناقشة القضايا البيئية العالمية، ولا تقف أبعاد الأمن القومي عند هذا الحد، بل تزداد حسب طبيعة كل دولة، وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها، وقد تجد بعض الدول أن للأمن القومي بعدًا تكنولوجيًا، في حين أن هذا لا ينطبق بالضرورة على الدول الثالثة. دول العالم. وفي بعض الدول تعد الموارد المائية، وحمايتها هي الأهم للأمن القومي

٥- بعد القيمة (القيم):

تتكون من الحفاظ على ثقافة البلاد، وهويتها الوطنية، والحفاظ على معتقداتها، وعاداتها. وقد برزت أهمية هذا البعد مؤخرًا بالتوازي مع تطور وسائل الاتصال، والنقل المرتبطة بظاهرة العولمة، والتي ساهمت في جعل العالم قرية صغيرة يتواصل الأفراد فيها بطرق مختلفة

ومع ظهور هذه الثورة في وسائل الاتصال ظهرت أشكال جديدة من الحرب، والصراع لا تعتمد على الأفراد، والأسلحة، بل على شاشات الكمبيوتر، والتلفزيون التي يمكن من خلالها غزو المجتمع ثقافيًا، وانجذابه إلى أساليب حياة مختلفة، ومختلفة طرق التفكير. ومن هنا فإن الاهتمام بالحفاظ على العادات الاجتماعية التي يتعايش معها المجتمع، والتي تحافظ على هويته، واستمراريته أصبح جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي لأي دولة

٦- الأمن الدبلوماسي والسياسة

> القيم تتكون من الحفاظ على ثقافة البلاد، وهويتها الوطنية، والحفاظ على معتقداتها، وعاداتها

الخارجية

الأمن الدبلوماسي، والسياسة الخارجية، والحفاظ على التوازن السياسي أولًا هناك قواسم مشتركة منطقية بين مفهوم الأمن القومي، وعدد من المفاهيم الأخرى التي تشترك في المصالح نفسها. هناك ما تتفاعل معه الدولة، وكيفية اتخاذ القرارات الدولية في بالإضافة إلى دراسة سلوك الجهات الدولية الفاعلة في سياق الصراع

مصادر قوة الدولة

اقتراحات

القوة السياسية، والقوة الاقتصادية، والقوة العسكرية لقد تغيرت هذه المعايير بفضل التقدم التكنولوجي الجديد. إن تأثير التطور السريع في العالم للذكاء الاصطناعي يحمل معه عددًا من التغيرات، والآثار الرهيبة أبرزها فقدان الوظائف، وظهور العديد من الوظائف الشاغرة، وذلك على شكل ثورة صناعية يمكن تفسيرها، أو مقارنتها انتقل سكان الريف إلى المدن بحثًا عن فرص عمل، وهذه المرة تعد الروبوتات، والذكاء الاصطناعي ثورة جديدة لتقليص العمالة في المصانع الأمر الذي سيتسبب في فقدان كثير من الناس لوظائفهم، ونزولهم إلى الشوارع، والبطالة هذه فالاحتجاجات موجهة ضد السلطات السياسية، والحكم، والاستقرار، والسلام مهددة، وتؤثر على اقتصاد البلاد. لذلك من المهم العمل على عدد من العوامل التي تؤثر على استمرار الاستقرار السياسي، والاقتصادي مع تعزيز المجتمع، والقومية، والتثقيف السياسي هي أهم عناصر نجاح أي كيان سياسي حيث إن قوة الإستراتيجية، وتكتيكات الوعي هي أهم عناصر نجاح أي كيان سياسي إستراتيجيات القوة، وتنوعها، والوصول إلى الانسجام بينها، ثم تحديد التكتيكات، واختيار الأدوات الأنسب لكل حدث، وموقف هذه يمكن أن تكون عاملًا في الأمن، والأمان، والاستقرار، وتضمن نجاح الكيان في هذا العصر

> القوة السياسية، والقوة الاقتصادية، والقوة العسكرية لقد تغيرت هذه المعايير بفضل التقدم التكنولوجي

ثائرة أكرم العكيدي
كاتبة وباحثة

الصراع الطائفي المعاصر.. والخلافات التاريخية

على مر عصور الإسلام لم يهدأ الخلاف الفكري بين السنة، والشيعة، ولكنه كان غالبًا يقتصر على الخلافات الفكرية، والعقائدية، والسياسية. لكنه اليوم تحول إلى حروب طاحنة أزهقت كثيرًا، ولا تزال تزهق من أرواح الأبرياء بسبب الغلو عند الأطراف جميعها . انطوى النظام الطائفي الذي فرضه المحتل الأمريكي على العراق على عوامل كثيرة كان من شأنها أن تديم مشكلة الحكم بموازاة المشكلات التي سببها الاحتلال حين حِوّل مؤسسات الدولة العراقية إلى أنقاض، وفرض على المؤسسات البديلة مبدأ المحاصصة، فصارت الدولة لا تعمل إلا في ظل اكتمال النصاب الطائفي الذي استبعد مؤهلات الكفاءة، والخبرة كما أن الوطنية قد استبعدت منذ اللحظة الأولى للاحتلال. من المؤكد أن النزاع على الحكم لم يختف إلا حين اختفى مقتدى الصدر من المعادلة الشيعية في الوقت الذي صار فيه ممثلو الطرف السني في نظام المحاصصة مجرد رجال أعمال، ومقاولين بعدما اختفت المسحة العقائدية التي غاب حملتها إما عن طريق الموت، أو الهروب خارج العراق بحثًا عن ملاذ آمن في مواجهة العقوبات المشددة التي صدرت بحقهم.

ولا يدرك كثيرون أن هناك علاقة جوهرية، وعميقة بين الطائفية، والفساد، وقد أنتجت هذه المتلازمة بيئة مسمومة للإرهاب الذي استنزف قدرات العراقيين، وأضعفت دور الدولة العراقية، وجعلها بمثابة منظمة أهلية طائفية ليظهر دور الكيان الموازي عبر الجماعات غير الحكومية مثل الميليشيات، وقد بات من الواضح أن الطائفية السياسية أصبحت تؤمن للفساد البيئة المؤاتية للعمل فضلًا عن الحصانة القانونية

إن طبيعة الصراع الطائفي تمثل تشريعًا رسميًا للعنف، وإباحة الدماء. ومن الشواهد المعاصرة ما قدرته بعض المنظمات الدولية بأن نسبة عدد القتلى العراقيين بأيدي القوات الأميركية من نيسان (٢٠٠٣م) حتى انسحابها من العراق نهاية عام (٢٠١١م) يمثل (٤٠%) من القتلى أما الـ(٦٠%) المتبقية فهي ضحايا الصراعات الطائفية، والمعارك الداخلية بين العراقيين أنفسهم يجب أن تكون هناك وسائل شرعية التي يمكن من خلالها حل المعادلة المستعصية بين السنة، والشيعة حتى نغلق باب المزايدات أمام أعداء الإسلام الذين يلعبون على وتر الخلافات بين السنة، والشيعة، وتأجيج العداوة بينهما. هناك غلو شيعي بسبب اتباع المذهب الصفوي الذي لا يمثل الشيعة المعتدلين، وفي المقابل غلو سني بسبب اتباع المذهب الوهابي الذي لا يمثل أهل السنة المعتدلين

كل طرف يحمل الآخر المسؤولية الكاملة عن سفك الدماء، واستحلال الحرمات مع أن العدل، والإنصاف يقتضي أن نرفض الغلو هنا، وهناك وأن نكون قوامين بالقسط شهداء لله، ولو على أنفسنا، أو الوالدين، والأقربين أن المسؤولية على ما يحدث مشتركة، وليست على واحد من الطرفين دون الآخر، والوصول للحق يقتضي تعاونًا بين جميع الأطراف لوأد الخطر

لا شك أن هناك خلافًا في مسائل أصولية كبيرة، وعميقة، ولكن يمكن تقنين الخلاف حتى نصل إلى حد التصالح، والتعايش

واليوم بلغ الصراع السني- الشيعي أشده بعد أن أدت إيران دورها على المكشوف منذ فترة، وأسست إمبراطورية كبرى تمتد من العراق لسوريا للبنان لليمن، وهذا ليس عيب إيران بقدر ما هو عيب، وضعف، وهوان البلاد العربية التي طال نومها حتى لعبت بها كل الدول العظمى، والإقليمية

الصراع السني الشيعي المعاصر أخذ بعده التوسعي في ثلاث مراحل زمنية، حيث كانت الثورة الإيرانية

داعش، والقاعدة، وجبهة النصرة ومن على شاكلتهم ممن يدعون أنهم من أهل السنة هم في الحقيقة ليسوا من أهل السنة

في سنة (١٩٧٩م) فاتحة الصراع، وأصبح تصدير الثورة الحلم الأهم الذي يراود القيادة الإيرانية

التوسع الإيراني كما أنه مسنود بنظرية ولاية الفقيه، فإن البعد الجيوسياسي، والعرقي من العوامل المهمة المحركة للصراع، ولهذا فإن الطموح الإيراني نحو التوسع الإقليمي ليس وليد اللحظة، وإنما ترتبط جذوره بالتاريخ الطويل للإمبراطورية الفارسية، وترى في نفسها امتدادًا طبيعيًا لحضارة قديمة لم تحترم بالقدر الذي يليق بها، وخصوصًا من البيئة العربية

داعش، والقاعدة، وجبهة النصرة، ومن على شاكلتهم ممن يدعون أنهم من أهل السنة هم في الحقيقة ليسوا من أهل السنة، ولكنهم أقرب إلى الخوارج فكرًا، وسلوكًا تكفيرًا، وتفجيرًا، وأنهم أكثر من ألحق الضرر بالإسلام، والسنة

وأوقن جازمة أن أكثر الشيعة يدركون ذلك جيدًا، ولكنهم يستخدمون ورقة هذه الجماعات لدحض خصومهم، وبلوغ مراميهم السياسية، ويفعلون ذلك لرمي السنة جميعًا بما ليس فيهم رغم إدراكهم أن معظم أهل السنة يكرهون، ويمقتون داعش، والقاعدة، والخوارج أكثر منهم، وقلة من الشيعة هي التي تحارب داعش، وتفضحها خدمة للدين في المقام الأول بعيدًا عن الصراعات المذهبية

أما الميليشيات الشيعية في العراق، أو الشام مثل ميليشيا بدر، أو عصائب الحق، وغيرها لاتقل بعدًا عن الإسلام من داعش، وهي تشبهها في القتل بالاسم، والمذهب، وذبح الخصوم، والتهجير، وتفجير مساجد المخالفين لهم في المذهب، والتطهير العرقي إلى غير ذلك من الجرائم التي لو علمها الإمام علي بن أبي طالب، أو الإمام الحسن، والحسين «رضي الله عنهم» لفعلوا بهم الأفاعيل، ولتبرأوا منهم، ومن أفعالهم

كل الأطراف الشيعية المتصارعة لا تمثل في الحقيقة نهج علي بن أبي طالب، ولا نهج الحسن، والحسين، ولا آل البيت «رضي الله عنهم»، وأنهم جميعًا أبعد ما يكونوا عن أخلاق بيت رسول الله «صلى الله عليه وسلم»، وأن تذرعهم بالانتساب إليهم سلوكًا، وأخلاقًا هو عين الزور، والبهتان

وأن معظم الأطراف السنية المتصارعة لا تمثل أبدًا نهج أبي بكر الصديق، أو عمر بن الخطاب، أو عثمان بن عفان، أو أحدًا من الصحب الكرام رغم ادعاء كثير منهم الانتساب إلى هؤلاء

ليست هناك دولة سنية، ولا شيعية معاصرة تمثل حقيقة أبي بكر، وعمر، وعثمان، أو تمثل علي بن أبي طالب، أو الحسن، أو الحسين، ومن أراد التأكد من ذلك عليه أن يراجع سيرة هؤلاء القوم، ويراجع سيرة هذه الدول المتصدرة للصراع السني، والشيعي على السواء

وعلى الرغم من ذلك استمر التواصل الاجتماعي، والسياسي بين السنة، والشيعة في أغلب مراحل التاريخ حيث شهد مسار العلاقات السنية الشيعية تموجات، وانتقالات دائبة بين التواصل، والقطيعة طيلة مراحل التاريخ الإسلامي، ويمتاز كل من منهج التواصل، ومنهج القطيعة بسمات تحسن الإشارة إليها، فأهم سمات التواصل الإحساس بالاشتراك في الدين، والتاريخ، والهوية، والانتماء، والمصير، وأما القطيعة فهي تنكر لكل هذه المشتركات، ورفع لأسوار عالية بين الطائفتين مع تغليب سوء الظن، والتخوين، ويدل الاستقراء التاريخي على أن التواصل العلمي، والاجتماعي، والسياسي بين السنة، والشيعة كان سائدًا في أغلب مراحل التاريخ الإسلامي، وأن العلاقات السنية

حرب بين السنة، والحوثيين تنذر بدمار اليمن، والكل مسلمون، وجميع القتلى، والجرحى مسلمون، والكاسب الوحيد هو العدو الأصلي لأمة الإسلام

مع الشيعة الإمامية لم تكن علاقات قطيعة في أغلب مراحل التاريخ، بل ظل التواصل الاجتماعي، والسياسي، والفكري غالبًا عليها في عصر علت فيه فتن الماديات، واستفحلت فيه علل الأفكار، والشبهات، وأدلج فئام من الناس عقولهم سوء الوثن، ومدُّوا في ميادين الغواية كل رَسن، وزُين لهم سوء عملهم، فرأوه كالحَسَن، وأهاجوا فتنًا، وخطوبًا، ومعارك، وحروبًا سالت فيها دماء، ومُزقت فيها أشلاء، وذهب فيها أبرياء من أجل رأي علمي، أو اختلاف سائغ في اجتهاد فردي، وكل يدعي محضَ الصواب ويزعم أنه المُحِق بلا ارتياب يوالي من أجل مشرب ويعادي من أجل فكر، أو مذهب هنا تبرز إشراقات هذا الدين، وعظيم خصائصه التي أبهرت العالمين حيث كلأت الشريعة بعين أحكامها، وضمّخت برداع لطفها، وحنانها أواصر الألفة، والتلاحم، والأخوة، والتراحم

إنّ الحاضر، والمستقبل يحملان للأمة تحديات تفوق الوصف، فلا مجال لاجترار أحداث الماضي، والعدو يلعب على وتر الخلافات بين السنة، والشيعة في محاولة لإبادة الجميع، ولا مجال لاجترار تلك الأحداث، وإن دعت الضرورة لبحث ذلك الماضي، فإنه يجب أن يكون في مجالس علمية متخصصة، وبطريقة منصفة عادلة لا تخضع لما عند طائفة من المواريث الفكرية، وإنما يحكم فيها القرآن الكريم؛ لأنه محل إجماع الجميع، فنتبع محكمه، ونتوقف عند المتشابه، ونفوض علمه إلى الله

ثم تعتمد تلك المجالس سياسات من شأنها تخفيف حدة الصراع، وتهيئ الطريق نحو حد أدنى من التصالح، والتعايش يُقوي أسس الوفاق، ويقنن أسباب الخلاف بحيث يمتنع التكفير إلا وفق ضوابط دقيقة لا يقوم بها إلا أهل العلم، والبصيرة المستوفون لشروط الاجتهاد مع الالتزام بأدب الإسلام في معاملة أهل الإسلام، وتفادي تجريح الرموز من هاهنا، وهناك. كذلك تبني مناهج معتدلة تدعو إلى الوئام، وتسعى صادقة، وجاهدة من أجل طي صفحة الماضي، فلا تُنبش الفتن التي نجمت في القرن الأول، فإن الماضي لا يُدرك، وقد مضى فلا معنى لاجترار أحداثه

التيار الصفوي في إيران، والتيار الوهابي في السعودية لكل منهما نصيب في تأجيج الخلافات بين أهل السنة، والشيعة بصورة مخيفة، وصارت فتاوى التكفير، واستحلال الدماء، والحرمات من كلا الطرفين ضد الآخر، أحلى على صدور هؤلاء من شرب الماء البارد على الظمأ. يا ليت الغلو وقف عند هذا الحد بل تعداه إلى ظهور الجماعات التكفيرية المسلحة في كلا الطرفين مثل فيلق القدس، وفيلق بدر، وعصائب أهل الحق عند الصفويين. في مقابل ذلك تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية، وتنظيم داعش عند الوهابيين، واختلط الحابل بالنابل، واستُحلت دماء الأطفال، والنساء في الجانبين، وصار الذبح على الأسماء، والهويات بين المسلمين، ودخلت المنطقة الإسلامية في حرب طائفية ضروس بين السنة، والشيعة أهلكت العراق، ودمرت سورية، ووصل صداها إلى اليمن.

حرب بين السنة، والحوثيين تنذر بدمار اليمن، والكل مسلمون، وجميع القتلى، والجرحى مسلمون، والكاسب الوحيد من تلك المعارك الطاحنة هو العدو الأصلي لأمة الإسلام. فهل آن لنا أن نفيق قبل فوات الأوان، وسقوط بلاد المسلمين في أيدي أعداء المسلمين

د. بكر الحياني
كاتب وخبير بالشأن الاقتصادي

حكومة إقليم كوردستان والبنية الاقتصادية المستقبلية

يعد التنوع الاقتصادي بحالة الانتقال إلى العديد من الصناعات، والقطاعات، والأنشطة الاقتصادية أحد المفاتيح الرئيسة لبناء بنية اقتصادية واسعة، وقوية لأية دولة، أو منطقة في العالم، فالبنية، والتوع هما المقياس الأول الذي يقيس نطاق، وعمق الإمكانيات، والأنشطة الاقتصادية المتاحة لمنطقة ما خاصة، وأن التنوع الاقتصادي أمر مهم للغاية لأي بلد؛ لأنه يزيد من الاستقرار الاقتصادي، والمرونة، والعافية العامة، وهو ما يمثل مختلف القطاعات الاقتصادية، والأعمال التجارية، وزيادة مستويات الدخل.

> أربيل اليوم تسعى لأن تكون أنموذجًا اقتصاديًا حرًا، منفتح على العالم بأسره، يرحب بالتبادل الاقتصادي والتجاري

وإذا ما ألقينا بنظرة فاحصة إلى البنية الاقتصادية المستقبلية لحكومة إقليم كوردستان ضمن جدول أعمال الكابينة التاسعة برئاسة مسرور بارزاني سنرى أننا أمام العديد من المبادئ التي تؤكد على أنها تعمل لجعل إقليم كوردستان وجهة اقتصادية واحدة، ووجهة استثمارية واحدة، وأن التركيز خلال الفترة المقبلة سيكون على بناء الاقتصاد الأفضل، والأنشط في المنطقة، بل وإن التنمية الاقتصادية لإقليم كوردستان نابعة من مصلحة اقتصادية للفئات جميعًا في مجتمع الإقليم

فما قدمته، وتقدمه حكومة الإقليم من تطوير في النُظم الاقتصادية، والقوانين هي اليوم أقرب إلى مبدأ وثيقة اقتصادية ترسم خارطة طريق من أجل تحديد ملامح، ومرتكزات المرحلة القادمة من اقتصاد إقليم كوردستان في جعل هذه المنطقة الجغرافية واسعة الأفق ضمن نطاق الشرق الأوسط جميعًا. بل والاستشراف المستقبلي الاقتصادية لحكومة الإقليم بدأ يسير وفق القوانين الجديدة على وضع أربيل ضمن خارطة التأثير الاقتصادي في المنطقة، فالسيد مسرور بارزاني يعمل اليوم على رقمنة البنية الاقتصادية في الإقليم، ودعم الأنظمة الاقتصادية، وجعل القوانين الخاصة بالاستثمار، وجذب رؤوس الأموال مرنة، وجاذبة للعقول التجارية المبدعة، وهذه الأمور تؤكد أن الأقليم يعمل اليوم على جعل منطقته الاقتصادية مؤثرة في عالم الاقتصاد الشرق أوسطي وهنا سأورد بعض المبادئ التي يعمل عليها الإقليم للوصول في المستقبل القريب إلى بيئة اقتصادية عظيمة، وقوية

> إقليم كوردستان هو اليوم بيئة اقتصادية تتلاقى فيها العقول والإبداعات المحلية والعالمية

المبدأ الأول: الاقتصاد المنفتح على الشرق وعلى العالم بلا قيود

فأربيل اليوم تسعى لأن تكون أنموذجًا اقتصاديًا حرًا، منفتح على العالم بأسره، يرحب بالتبادل الاقتصادي، والتجاري الدولي، والإقليمي بلا قيود، ويبني جسورًا اقتصادية مع الجميع، ويوفر بيئة اقتصادية عالمية، تتمتع بمزايا جاذبة، وتقدم محفزات تنافسية تضمن تدفق الاستثمارات المتنوعة من الإقليم، وإليه، وتعمل على استكشاف وجهات اقتصادية جديدة لزيادة صادرات الإقليم، وكذلك تنويع وجهات

> وضع الكوادر الوطنية الشابة في قلب النموذج الاقتصادي الكوردستاني هو خطوة غاية في الأهمية

الاستيراد، وبناء شراكات تجارية، واقتصادية واسعة لتترسخ مكانة الإقليم في قلب اقتصاد العالم الحر

المبدأ الثاني: استقطاب أفضل الكفاءات الاقتصادية

فإقليم كوردستان هو اليوم بيئة اقتصادية تتلاقى فيها العقول، والإبداعات المحلية، والعالمية، وتتمتع بالعوامل الجاذبة لأصحاب المهارات، والابتكارات، والعقول المبدعة في المجالات الاقتصادية، والحيوية المهمة، وتهيئ المناخ الملائم لتحويل الأفكار الإبداعية إلى تطبيقات، وحلول مبتكرة، وتحافظ على أفضل المواهب العالمية من خلال برامج تحفيزية متنوعة تُسهّل الانتقال، والمعيشة، والعمل في الإقليم حيث جودة الحياة، والخدمات الأفضل لأصحاب الكفاءات، وأسرهم

المبدأ الثالث: الاستثمار في الاقتصاد الرقمي

أربيل لم تصل اليوم لتكون مركز للاقتصاد الرقمي العالمي، ومنصة عالمية للمعاملات الرقمية، وبيئة استثمارية جاذبة لشركات التكنولوجيا، ومؤسسات البيانات الضخمة، وتقنيات المستقبل، إلا أنها وضعت نفسها على خارطة الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، وتعرف أن تحقق ذلك يتم من خلال التطوير، والتحديث المستمر للبنية التحتية الرقمية، وللتشريعات المرتبطة بها حيث المجال مفتوح لتطبيقات تقنيات ثورة الذكاء الاصطناعي، والاستثمار الامحدود في اقتصاد كوردستان الرقمي التنافسي، والذي يصنع المستقبل

المبدأ الرابع: توفير الفرص المتنوعة للشباب

وضع الكوادر الوطنية الشابة في قلب النموذج الاقتصادي الكوردستاني هو خطوة غاية في الأهمية اليوم خطوة تساهم بفاعلية في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تطوير برامج تزودهم بأهم المهارات، والمعارف التي تلبي احتياجات سوق العمل، وتعزز قدرتهم على المنافسة في بيئة اقتصادية مفتوحة على العالم، وأيضًا من خلال تحفيز مؤسسات القطاعين الحكومي، والخاص على خلق مسارات توظيف، وتطوير مهني متنوع للشباب

المبدأ الخامس: بناء اقتصاد مستدام ومتوازن والمحافظة على الموارد للأجيال القادمة

التركيز على ضمان استدامة اقتصاد إقليم كوردستان عبر تشريعات متطورة، وسياسات تضمن استدامة الموارد، ومصادر الطاقة التي تحافظ على البيئة، إضافة إلى خطط، وإستراتيجيات حكومية تعمل على الحفاظ على مصاد الإقليم الطبيعية للأجيال القادمة

المبدأ السادس: حماية استقرار الأنظمة المالية

حماية استقرار الأنظمة المالية كافة، وضمان استدامة تطورها، وقوتها، وتمتعها بمعايير عالمية عالية في الكفاءة، والأمان يعزز من ثقة المستثمرين محليًا، وإقليميًا، وعالميًا من

التطوير المستمر للتشريعات الاقتصادية لضمان بيئة استثمارية قوية تدعمها قوانين، وسياسات مرنة

خلال التطوير، والتحديث المستمر لها، وبالتعاون مع المؤسسات المالية العالمية للتأكد من إدارة المخاطر الحالية، والمستقبلية بكفاءة، والعمل كذلك على جذب المزيد من المصارف، والمؤسسات المالية العالمية بما يسهم في ازدهارها الاقتصادي

المبدأ السابع: التطوير المستمر للتشريعات الاقتصادية

التطوير المستمر للتشريعات الاقتصادية لضمان بيئة استثمارية قوية تدعمها قوانين، وسياسات مرنة تجعلها دائمًا الوجهة الآمنة، والجاذبة لتأسيس، وتطوير، واستقرار الأعمال في المنطقة، والعالم، وتمثل قوانينها إطارات تشريعية قابلة للتحديث، والتطوير بما يواكب المتغيرات العالمية الحالية، والمستقبلية، وبما يعزز مناخ الأعمال، وجاذبية الأسواق، والقطاعات المختلفة في الإقليم للاستثمارات

المبدأ الثامن: الشفافية والمصداقية وسيادة القانون

الالتزام بالمصداقية، ومبدأ سيادة القانون، وبمعايير عالية من الشفافية الاقتصادية، والعمل على إتاحة المعلومات من مصادرها الموثوقة، وتوفير البيانات الدقيقة المرتبطة بأداء مختلف القطاعات بما يعزز ثقة المستثمرين، وأصحاب الأعمال، وكذلك الجهات الاقتصادية، والمالية العالمية، ويزيد من فرص تدفق الاستثمارات إلى الإقليم، ويدفع مؤشرات النمو الاقتصادي إلى الأعلى عامًا بعد عام. إن النظام الاقتصادي الذي تعمد الوصول إليه حكومة إقليم كوردستان جعلته يتمتع بالقوة والتطور وفق أفضل المعايير العالمية، ويحرص على حماية المدخرات الشخصية، والمعاملات المالية للعملاء أفرادًا كانوا، أو مؤسسات، والتعاون مع المنظمات التخصصية الدولية لتطبيق أفضل الممارسات في مجال حماية البيانات المصرفية بما يسهم في جذب رؤوس الأموال، ودعم الثقة العالمية في الاقتصاد الداخلي، والجهاز المصرفي، وبما ينعكس إيجابًا على مناخ الاستقرار الاقتصادي، فساهم الأداء الاقتصادي اللافت لكافة مكونات المنظومة الاقتصادية في إقليم كوردستان ضمن ارتفاع التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي جعل أربيل تحظى ببنية تشريعية متطورة يجري تحديثها بشكل متواصل بما يلائم متطلبات كل مرحلة، وبالفعل نجحت أربيل اليوم، وخلال المرحلة الماضية في إحداث تغييرات جذرية في الإطار التشريعي نتج عنها المزيد من الجاذبية الاقتصادية في وقت عانت فيه معظم دول العالم من الظروف، والمستجدات التي أضرت بالاقتصاد العالمي، وفي المقابل ساهمت عمليات التطوير المستمرة للبيئة التشريعية في تحسين بيئة الأعمال عبر اعتماد سياسات، وإصلاحات على المستويين التشريعي، والإجرائي ما ساهم في زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدد الشركات العالمية التي اختارت إقليم كوردستان لتكون مقرًا لها.

د. مهدي نور الدين محمد
كاتب وأكاديمي

حكومة تطبيق القانون

يؤدي النظام القانوني في حكومة إقليم كوردستان دورًا أساسيًا في تشكيل المشهد الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي في المنطقة. ويصر مجلس الوزراء في حكومة إقليم كوردستان على تطبيق القوانين بطريقة مهنية. إن رئيس الوزراء معروف عنه أنه شخص قادر، وناجح في إعلاء مبادئ العدالة، وتطبيق القانون. إن استراتيجية حكومة إقليم كوردستان واضحة، وسيادة القانون خط أحمر لا يمكن لأحد أن ينتهكها، ولهذا السبب يشعر المواطنون بالراحة، والاستقرار. ومن المجالات المهمة التي يكون فيها التطبيق الإيجابي للقوانين أمرًا حيويًا تعزيز حقوق الإنسان، والمساواة. إن تنفيذ، وإنفاذ القوانين التي تحمي حقوق الأفراد بغض النظر عن عرقهم، أو دينهم، أو جنسهم يساهم في بناء مجتمع شامل، ومتناغم. ومن خلال ضمان الحماية المتساوية بموجب القانون تحارب حكومة إقليم كوردستان القضاء على التمييز العنصري، أو العرقي، وتعزيز الشعور بالوحدة بين سكانها المتنوعين.

ومن خلال التمسك بتطبيق القوانين مثل قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة (١٩٦٩)، وقانون الهيئة العامة للنزاهة في إقليم كوردستان-العراق لسنة (٢٠١١م) حيث تم تطبيقها بطريقة فعالة في إقليم كوردستان خلال الكابينة التاسعة لحكومة إقليم كوردستان، وأيضا تطبيق مبادئ العدالة، والإنصاف عززت حكومة إقليم كوردستان مؤسساتها، وخلقت الأساس للاستقرار السياسي على المدى الطويل يعد التعليم حجر الأساس في التقدم المجتمعي، وتؤدي القوانين دورًا محوريًا في تشكيل نظام التعليم. إن تنفيذ القوانين التي تضمن حصول الجميع على التعليم الجيد بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية، والاقتصادية يسهم في تطوير قوة عاملة مستنيرة، وماهرة. وهذا بدوره يعزز الابتكار، والتقدم، ويضع حكومة إقليم كوردستان على طريق النمو المستدام. إن التماسك الاجتماعي، والانسجام أمر حيوي لمجتمع مزدهر. إن التطبيق الإيجابي للقوانين التي تتناول قضايا مثل حقوق الأسرة التي يضحى باهتمام واسع من قبل الحكومة؛ لأن الأسرة من أساسيات تنظيم، وتطوير المجتمع. حكومة إقليم كوردستان من خلال وزارة الداخلية حاول بكل جهد أن يطبق القوانين التي تحافظ على الأسرة في الإقليم مثل قانون رقم (٨) لسنة (٢٠١١م) قانون مناهضة العنف الأسري، وقد نجحت الحكومة بالفعل في تطبيق، وتفعيل هذا القانون من أجل المحافظة على الأسرة. وتسعى إلى توسيع، و تفعيل ا لر عا ية ا لا جتما عية ، و ا لر عا ية ا لصحية بحيث يضمن ر فا هية ، و ا لعد ا لة ا لا جتما عية للمو ا طنين . ومن خلال إعطاء الأولوية لهذه الجوانب، يمكن لحكومة إقليم كوردستان بناء مجتمع مرن، ورحيم يعطي الأولوية لاحتياجات شعبه فضلًا عن ذلك يمكن أن تكون القوانين أداة قوية لحل النزاعات، والمصالحة. إن إنشاء إطار قانوني يعالج المظالم التاريخية، ويعزز الحوار يمكن أن يساهم في تضميد الجراح، وتعزيز الوحدة. تحاول حكومة إقليم كوردستان جاهدة تعزيز القوانين في هذا السياق لتكون فعالة في بناء منطقة سلمية، ومستقرة

تطبيق القوانين بشكل صحيح يؤدي إلى ازدهار التنمية الاقتصادية، وهي مجال آخر يتأثر بشكل كبير على مصلحة المجتمع. إن الإطار القانوني القوي الذي يشجع الممارسات التجارية العادلة، ويحمي حقوق الملكية، ويضمن إنفاذ العقود، وتطبيق قوانين المتعلقة بالاستثمار، مثل تطبيق قانون رقم (٤) لسنة (٢٠٠٦) في إقليم كوردستان أدى الى ازدهار، والتطوير العمراني، والبنية التحتية لإقليم كوردستان، وتشجيع مستثمرين من أنحاء العالم جميعًا. إن البيئة القانونية الإيجابية لا تحفز النمو الاقتصادي فحسب، بل تغرس الثقة في رواد الأعمال، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل، وزيادة الرخاء في المنطقة، وتعد الاستدامة البيئية مصدر قلق عالمي، وقد ساهمت حكومة إقليم كوردستان بشكل إيجابي من خلال إنفاذ القوانين التي تعزز الإدارة المسؤولة للموارد، والحفاظ عليها. وأيضًا التعليمات الخاصة بمكافحة التلوث والاستخدام المستدام للأراضي، وحماية الحياة البرية في الحفاظ على الجمال الطبيعي، والتنوع البيولوجي في الإقليم يؤدي إلى ضمان بيئة أكثر صحية للأجيال الحالية، والمستقبلية، وفي سياق الحكم، فإن سيادة القانون أمر بالغ الأهمية لإنشاء مؤسسات مسؤولة، وشفافة. التطبيق الإيجابي للقوانين، والهدف الرئيسي للحكومة هو منع الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد، وتعزيز ثقة الجمهور في الحكومة. يمكن أن نستنتج مما سبق أن التطبيق الإيجابي للقوانين في إقليم كوردستان العراق التي قامت بها حكومة إقليم كوردستان أمر ضروري لخلق مجتمع مستقر، ومزدهر، ومتناغم؛ لأن من أهم ركائز الحكومة الجيدة هي تطبيق القانون بحيث يحس الشعب بالطمأنينة، والاستقرار، وبإمكانهم مواصلة أمورهم اليومية، والمعيشية بدون أي خوف على حياتهم، وأموالهم، ومن خلال التركيز على حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية، والحكم الرشيد، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، وحل النزاعات، تهدف حكومة إقليم كوردستان إلى تمهيد الطريق لمستقبل أكثر إشراقًا. ومن خلال محاربة الفساد، وتطبيق القانون على الجميع بغض النظر عن المكانة الاجتماعية، أو المنصب، أو النفوذ جعل حكومة إقليم كوردستان يضحى بشعبية واسعة من قبل المواطنين، وأصبح الدوائر الحكومية في خدمة المجتمع بالطريقة الصحيحة، ومن خلال التشريعات المدروسة، والإنفاذ الفعال يستطيع الإقليم التغلب على التحديات، وإطلاق العنان لإمكاناتها الكاملة لصالح مواطنيها.

د. نايف كوردستاني
كاتب وأكاديمي

تشكيل الأقاليم في الدستور العراقي

لم تكن هناك دولة مستقلة باسم العراق تاريخيًا بل كانت هناك مدن، وأمصار، وولايات تحت حكم الأمويين، والعباسيين، والعثمانيين، إن الدولة العراقية هي دولة حديثة التكوين، وقد جاء قرار تأسيس هذا الكيان في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبموجب مؤتمر القاهرة الذي عقدته بريطانيا بالقاهرة في عام (١٩٢١م) لبحث شؤون الشرق الأدنى، إذ توصل المشاركون في المؤتمر إلى قرار ينصّ على إنشاء دولة ملكية في العراق برئاسة الأمير (فيصل بن الحسين) الذي نصّب ملكًا على العراق في (٢٣آب١٩٢١م) بعد استفتاء لم يرحب به أغلب الكورد.

ولم تكن ولاية الموصل ذات الأغلبية الكوردية جزءًا من كيان الدولة العراقية الحديثة، ولم تكن هناك روابط تاريخية، وجغرافية، واجتماعية بين ولاية الموصل، وولايتي (بغداد والبصرة)، وقد عارض وجهاء ولاية البصرة الانضمام إلى الدولة العراقية الحديثة، وقاموا بإرسال عريضة إلى المندوب السامي البريطاني السير (برسي كوكس) في (١٣حزيران ١٩٢١م) أي قبل وصول الأمير (فيصل) إلى العراق بعشرة أيام طالبوا فيها بإنشاء إدارة سياسية مستقلة في البصرة!

وقدمت الحكومات الثلاثة: العراقية، والتركية، والبريطانية بيانات التركيبة القومية لولاية الموصل إلى لجنة عصبة الأمم وفقًا للتقديرات الحكومية الثلاث، فأن الكورد يشكلون الأغلبية من سكان الولاية، وبعد انتهاء التحقيق حول البيانات التركيبية القومية جاء في التقرير المرفوع إلى عصبة الأمم في (١٦تموز١٩٢٥م) أن الكورد خمسة أثمان سكان الولاية؛ ولذلك هم أهم عنصر في النزاع، وهم ليسوا أتراكًا، ولا عربًا، فهم يختلفون عن الأتراك في عاداتهم، وتقاليدهم، وأن العراق لا يمتد شمالًا إلى أبعد من منطقة حمرين.بعد إلحاق ولاية الموصل بالعراق اكتملت رسم الخارطة السياسية للعراق لتشمل الولايات الثلاث (بغداد، والبصرة، والموصل)، ومن هذا التشكيل الجنوني بين الولايات الثلاث للعراق جاء بشكل يتلاءم مع المصالح الدولية، والرغبات السياسية للموظفين البريطانيين الذين كان لهم تأثير على مجريات الأحداث السياسية في حقبة العشرينيات من القرن الماضي.

إن الدولة العراقية بحدودها السياسية هي من صنع وزير المستعمرات البريطاني (برسي كوكس) جمع بين الحقول النفطية المتباعدة، ودمج بين المكونات (الكوردية، والسنية، والشيعية)، وبدأت المشكلات تطفو على السطح في الدولة العراقية، ولاسيما بعد أن أخذت الدولة العراقية اتجاهًا واحدًا بتهميش المكونات في العراق لاسيما الكورد إبان الحقبة الملكية، ثم الحقبة الجمهورية حتى سقوط النظام البعثي في عام (٢٠٠٣م)، وهو الحزب الذي انفرد بالسلطة ،ثم بدأ يتحول إلى حزب استبدادي، ورئيس الجمهورية القائد الأوحد، والقومية العربية هي الوحيدة المعترفة بها في العراق، لاسيما بعد تحويل القوميات الكوردية، وبقية القوميات إلى العربية

وبدأت مرحلة انتقالية في العراق بعد عام (٢٠٠٣م) من دولة استبدادية (دكتاتورية) إلى دولة اتحادية فيدرالية، وقد تبنّى الدستور العراقي النظام الفيدرالي بالنسبة للأقاليم الذي صوّت عليه مكونات الشعوب العراقية في عام (٢٠٠٥م)، والأقاليم هي وحدات سياسية في الدولة الاتحادية، وليست أقسامًا إدارية

وقد تطرّق بنود الدستور العراقي في عام (٢٠٠٥م) عن مشروعية الأقاليم في النظام الاتحادي (الفيدرالي)، ويعدّ إقليم كوردستان هو الإقليم الوحيد المعترف به في العراق الاتحادي، علمًا أن إقليم كوردستان شكّل بعد انتفاضة سرهلدان في عام (١٩٩١م) بعد طرد النظام البعثي من كوردستان، وإغلاق مقراته الحكومية، والعسكرية، والأمنية

والاعتراف الدستوري بالأقاليم وفقًا للباب الخامس/ سلطات الأقاليم/الفصل الأول(الأقاليم) في المادة (١١٦):«يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة، وأقاليم، ومحافظات لامركزية، وإدارات محلية»

وحسب المادة (١١٧)أولاً: يقر هذا الدستور عند نفاذه، إقليم كوردستان، وسلطاته القائمة إقليمًا اتحاديًا

ثانيًا: يقر هذا الدستور الأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقًا لأحكامه»

وهنا الاعتراف بإقليم كوردستان - العراق الدستوري، فضلًا عن الاعتراف بالأقاليم الجديدة التي ستشكل، وهذا رد واضح، وصريح على من يحاول التنصّل من البنود الدستورية الثابتة، ويدّعي بأن تشكيل الأقاليم هو تقسيم للعراق

تشريع قانون الأقاليم وفقًا للمادة (١١٨)»يسن مجلس النواب في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ أول جلسة له قانونًا يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين»

الحق في تشكيل الأقاليم اعتمادًا على المادة (١١٩) يحق لكل محافظة، أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم بإحدى طريقتين

أولًا: طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم

ثانيًا: طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم»

بعد تشكيل الأقاليم في العراق من حق كل إقليم أن يضع له دستورًا خاصًا به حسب المادة (١٢٠)»يقوم الإقليم بوضع دستور له يحدد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات على أن لا يتعارض مع هذا الدستور».

من حق الأقاليم ممارسة سلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، حسب المادة (١٢١) أولًا: «لسلطات الأقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية وفقًا لأحكام هذا الدستور باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية «

من حق سلطة الأقاليم أيضًا تعديل تطبيق القوانين الاتحادية وفقًا للمادة (١٢١) ثانيًا: «يحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض، أو تعارض بين القانون الاتحادي، وقانون الإقليم بخصوص مسألةٍ لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية «

ومن صلاحيات إدارة الإقليم إنشاء، وتنظيم قوى الأمن الداخلي، وحرس الإقليم حسب المادة (١٢١) خامسًا: «تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم، وبوجه خاص إنشاء، وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم كالشرطة، والأمن، وحرس الإقليم»

من حقوق الأقاليم في الدستور العراقي الحصة العادلة من الإيرادات

الاتحادية حسب المادة (١٢١) ثالثًا: «تخصص للأقاليم، والمحافظات حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحاديًا تكفي للقيام بأعبائها، ومسؤولياتها مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها، وحاجاتها، ونسبة السكان فيها»

الضمانات الدستورية لحقوق الأقاليم:

نصّ الدستور على ضمان حقوق الأقاليم بمنع تعديل الدستور إلا بموافقتها، وعن طريق إنشاء هيئتين مستقلتين هما

أولًا: الحصانة الدستورية لصلاحيات الأقاليم ضد التعديل الدستوري ضمن المادة (١٢٦) رابعًا: «لا يجوز إجراء أي تعديل على مواد الدستور من شأنه أن ينتقص من صلاحيات الأقاليم التي لا تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعني، وموافقة أغلبية سكانه باستفتاء عام»

ثانيًا: هيئة ضمان حقوق الأقاليم حسب المادة (١٠٥)»تؤسس هيئة عامة لضمان حقوق الأقاليم، والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في المشاركة العادلة في إدارة مؤسسات الدولة الاتحادية المختلفة، والبعثات، والزمالات الدراسية، والوفود، والمؤتمرات الإقليمية، والدولية، وتتكون من ممثلي الحكومة الاتحادية، والأقاليم، والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وتنظم بقانون»

ومن الضمانات الدستورية للأقاليم هيئة تخصيص الواردات الاتحادية وفقًا للمادة (١٠٦)»تؤسس بقانون هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية، وتتكون الهيئة من خبراء الحكومة الاتحادية، والأقاليم، والمحافظات، وممثلين عنها، وتضطلع بالمسؤوليات الآتية

أولًا: التحقق من عدالة توزيع المنح، والمساعدات، والقروض الدولية بموجب استحقاق الأقاليم، والمحافظات غير المنتظمة في إقليم

ثانيًا: التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المالية الاتحادية، واقتسامها
ثالثًا: ضمان الشفافية، والعدالة عند تخصيص الأموال لحكومات الأقاليم، أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم وفقًا للنسب المقررة «
ومن اختصاصات الأقاليم في الدستور العراقي حسب المادة (١١٥)»كل ما لم ينصّ عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم، والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية، والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم، والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما «
عجز مجلس النواب العراقي عن تشريع قانون النفط والغاز بسبب الضغوطات السياسية من أحزاب السلطة العراقية، فضلًا عن الضغوطات الإقليمية الخارجية، وبما بأن إقليم كوردستان هو كيان دستوري، ومعترف به في الدستور العراقي، فمن حقه تشريع القوانين، ولاسيما قانون النفط والغاز لإقليم كوردستان- العراق المرقم (٢٨) لسنة (٢٠٠٧)
و من المؤسف جدًا أن نجد هناك أنصاف من الجهلة، والأمّيين، وأنصاف الساسة، والإعلاميين، أو ما يسمى بالمحللين السياسيين الذين يظهرون على الشاشات الفضائية ينكرون وجود إقليم كوردستان، ويدّعون عدم ذكره في الدستور العراقي، وهذا الأمر نابع من جهلهم من جهة، وحقدهم من جهة أخرى، وأقل وصف بحق هؤلاء أنهم شرذمة من المرتزقة، فقد ذكر الدستور العراقي النافذ مصطلح (إقليم كوردستان) ثلاث مرات في ثلاث مواد دستورية، وهي
الأول: الاعتراف الدستوري به كما في المادة (١١٧) أولًا: «يقر هذا الدستور عند نفاذه إقليم كوردستان، وسلطاته القائمة إقليمًا اتحاديًا»
الثاني: إقرار قوانينه، وعقوده منذ عام (١٩٩٣م) حسب المادة (١٤١)»يستمر العمل بالقوانين التي تم تشريعها في إقليم كردستان منذ عام ١٩٩٢، وتعدّ القرارات المتخذة من حكومة إقليم كوردستان ـ بما فيها قرارات المحاكم، والعقود ـ نافذة المفعول ما لم يتم تعديلها، أو الغاؤها حسب قوانين إقليم كوردستان من قبل الجهة المختصة فيها، وما لم تكن مخالفة لهذا الدستور»
الثالث: عالج موضوع لغاته الرسمية: يوجب الدستور استعمال اللغتين العربية، والكوردية في المؤسسات الاتحادية، والرسمية في إقليم كوردستان بموجب المادة (٤) رابعًا:» تستعمل المؤسسات الاتحادية، والمؤسسات الرسمية في إقليم كوردستان اللغتين»
من بعد عام (٢٠٠٣م) برزت مطالبات كثيرة على الساحة العراقية بتشكيل الأقاليم على غرار (إقليم كوردستان)، وتجربته الناجحة التي أحرجت الأحزاب السياسية العراقية أمام جماهيرهم لاسيما بعد ثورة العمران، والازدهار، وتطور البنى التحتية في إقليم كوردستان
ومن ثَمَّ كانت هناك مطالبات من (مجلس الإسلامي الأعلى) بعد التصويت على الدستور العراقي تؤكّد ضرورة إنشاء (إقليم الوسط والجنوب)، أو ما يعرف بإقليم (سومر) الذي يتكون من (٩) محافظات، وهو إقليم كبير يتكون من ثلاثة أقاليم، وهي محافظة البصرة، وذي قار، وميسان في إقليم واحد، وعاصمته البصرة، وضمّ واسط، والمثنى، والقادسية في إقليم عاصمته واسط، والآخر يضم بابل، وكربلاء، والنجف، وعاصمته النجف
ومن ثَمَّ ظهرت دعوات تشكيل إقليم (البصرة) من النائب السابق عن محافظة البصرة وائل عبد اللطيف، ومن ثَمَّ طالبت الجبهة التركمانية بتشكيل إقليم خاص بالتركمان
ومن ثَمَّ مطالبات بتشكيل (إقليم نينوى الدستوري)، و(الإقليم الغربي)، و(الإقليم العربي)، و(الإقليم السُّنّي)، و(إقليم آشور- العراق) الخاص با لمسيحيين
وهناك حراك قوي من القوى السياسية السنية بتشكيل الإقليم في المنطقة الغربية، ويتكون هذا الإقليم من محافظات: (نينوى، وصلاح الدين، والأنبار) لاسيما بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي ثلث المحافظات العراقية، وهروب الجيش العراقي من تلك المحافظات، فضلًا عن عمليات الخطف، والقتل على الهوية، وتهجير أهلها قسرًا من محافظاتهم، وفرض عمليات الأتاوات، وفتح المكاتب الاقتصادية التابعة للميليشيات التي تأخذ مبالغ شهرية من المحلات التجارية والمعاملات... إلخ، وتطبيق الأجندات الإقليمية في المنطقة
إنشاء الأقاليم في العراق حق دستوري مشروع للحافظ على الهوية القومية، والدينية، والمذهبية، والعيش بكرامة، واحترام في إقليم ينعم بالأمن، ويعمل على تطوير البنى التحتية، وازدهارها بعيدًا عن عمليات الخطف، والقتل على الهوية.
بُني العراق على أساس غير صحيح في بداية تشكيله بجمع المتناقضات، وغياب الهوية الوطنية الجامعة للشعوب العراقية، فأن تشكيل الأقاليم هي الحل الأمثل في العراق.

حلبجة

جرح في ذاكرة الأحرار

مرت الذكرى الثالثة، والثلاثون للفاجعة الكبيرة، والمجزرة في مدينة حلبجة العراقية، وهي ضمن محافظة السليمانية، وقريبة من الحدود الإيرانية، ولا زالت جروحها غير ملتئمه رغم سقوط مرتكبيها من طغاة النظام الدكتاتوري السابق الذي استخدم السلاح الكيمياوي المحرم دوليًا استخدامه في الحروب، لكن أمام أعين المجتمع الدولي، والمجتمع الإسلامي انتهك النظام السابق قوانين الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية، ونصوص الديانات السماوية كلها بضرب مدينة آمنة في الشهر الثالث لعام (١٩٨٨م) مما أدى إلى استشهاد أكثر من خمسة آلاف كوردي مدني من النساء، والأطفال، وشيوخ بواسطة طائرات، وسمتيات حربية ليسجل لتأريخه الإجرامي إحدى أكبر الجرائم ضد الإنسانية، ويعد هذا الهجوم هو الأكبر لنظام يستخدم الأسلحة المحرمة ضد شعبه.

وفا كريم
كاتب ومحلل سياسي

وفي كل ذكرى، أو مناسبة لتلك الجريمة الكبيرة، أو أثناء حملات انتخابية يتسارع المسؤولون من الجهات الحكومية، والحزبية سواء بالإقليم، أو بالعراق بتصريحات إعلامية مخجلة، ووعود متكررة دون أي تنفيذ لأهالي، وضحايا شعب حلبجة، فحتى الآن لم يلتزم المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة بتصنيف مجزرة حلبجة كإبادة جماعية (جينوسايد) رغم محاولات عديدة من قبل حكومة إقليم كوردستان، ومنظمات إنسانية، وأحزاب، وشخصيات، وكذلك لم تلتزم الحكومة العراقية بواجباتها الإنسانية، والأخلاقية، والقانونية اتجاه تلك المدينة، وأهاليها، ولم تلتزم بالمادة الدستورية (١١٢) من الدستور العراقي كما ورد (يتم تحديد حصه لمدة محددة للأقاليم المتضررة ، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك مما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون فلازالت العقول المريضة، والنفوس العنصرية، والطائفية تتحكم بالمشهد، والقرار السياسي في العراق، ورغم عدم تحمل مسولية ما جرى في حلبجة كونها هي الحكومة الوارثة للحكومة الطاغية، والنظام السابق أيضًا امتنع مجلس النواب العراقي بتصنيف مدينة حلبجة كمحافظة. وقد أقر مجلس وزراء إقليم كوردستان حسب صلاحياته الدستورية بتصنيف حلبجة كمحافظة، وهذا يعني أن الدولة العراقية بمؤسساتها التشريعية، والتنفيذية متعمدة بتجاهل أي استحقاق معنوي، أو مادي لأهالي حلبجة، رغم أن العراق التزم بدفع تعويضات ماديه لدولة الكويت بمبلغ (٥٢) مليار دولار على أثر الاحتلال العراقي للكويت لسنة (١٩٩١م)، وما حدث في الكويت من جرائم أقل بكثير مما جرى في مدينة حلبجة. تأثيرات الصراعات السياسية، والداخلية بين الأحزاب الكوردستانية في السنوات السابقة من سنة (١٩٩١م) حتى (٢٠٠٣م) أيضًا أثررت بشكل سلبي على عدم التفاف المجتمع الدولي، والمنظمات الإنسانية لتقديم الخدمات، والمساعدات إلا بصورة قليلة، ومحدودة.

والآن مدينة حلبجة مصنفه محافظة في إقليم كردستان، لكنها تعاني من قلة الخدمات، والبنى التحتية، ونسبة فقر، وبطالة أكثر من المدن الأخرى في الإقليم مع أن المدينة تتميز بتأريخها الحافل عبر القرون الماضية، وشخصيات مناضلة، ودينية، ولها جغرافية غنية بحدودها، وسهولها، ومياهها، ومنابعها، وتتمتع بمناطق سياحية رائعة، وحتى اليوم أهالي حلبجة يناشدون أصحاب السلطة، والدولة في الإقليم، والعراق، والمجتمع الدولي بمطالبات عديدة أهمها:

١-تصنيف مجزرة حلبجة كإبادة جماعية من قبل الأمم المتحدة.
٢-تقديم التعويضات المناسبة لأهاليها من الحكومة العراقية، وتصنيفها كمحافظة عراقية
٣-معاقبة الشركات المتعاونة كلها مع النظام السابق ببيع أدوات الأسلحة المحرمة.
٤-محاسبة كل من ساهم بالتعاون مع النظام السابق ضد مجازر الكورد أثناء القصف الكيمياوي، أو عمليات الأنفال، أو الإبادات الجماعية

ميديا بارت:

شبح جرائم حرب لفرنسيين فـــ

قال موقع ميديا بارت إن النائب توماس بور من حزب فرنسا الأبية، اتخذ إجراءات قانونية بشأن قضية مواطن فرنسي إسرائيلي يحتمل أن يكون متواطئا في أعمال تعذيب بقطاع غزة، في وقت لم يعد فيه شك بأن مزدوجي الجنسية الذين يقاتلون في صفوف الجيش الإسرائيلي يمكن أن يكونوا متورطين في جرائم حرب

وأوضح الموقع -في تقرير بقلم جوستين برابان- أن مقطع فيديو من ٤٥ ثانية تم تصويره ليلا، يظهر ٥ جنود يرتدون الزي العسكري الإسرائيلي، وهم يتعاملون مع سجناء، أنزلوهم من شاحنة وهم معصوبو الأعين وأيديهم مقيدة، وقام الرجل الذي يصور بإهانتهم بعنف باللغة الفرنسية قائلا «هل رأيتم هؤلاء الأوغاد يا ابن أخي، هؤلاء أبناء العاهرة»

ويضحك المتحدث حامل الكاميرا بالفرنسية في المقطع مع ظهور سجين بلا قميص، قائلا «انظر. لقد تبول على نفسه. سأريك ظهره. ستضحك. لقد عذبوه ليجعلوه يتكلم. هل رأيت ظهره ، وفي اللقطة التالية يبدو ظهر السجين مغطى بالندوب

وأشار الموقع إلى أن التفاصيل الأخرى بالمقطع تؤكد السياق الذي تم تصويره فيه، موضحا أن مقاطع الفيديو التي تظهر السجناء الفلسطينيين وهم يتعرضون للإذلال العلني على أيدي الجنود الإسرائيليين، لم تعد نادرة منذ بدء العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة، لكن هذا الفيديو فريد من نوعه لأنه ربما تم تصويره على يد مواطن فرنسي يقاتل في صفوف جيش الاحتلال

وبفضل المعلومات المتوفرة في المصادر المفتوحة، وبعد تبادل المعلومات مع العديد من الجنود الإسرائيليين، اتضح أن الصحفي الفلسطيني يونس الطيراوي قد تعرف على مصوره، (س.و.) من مدينة ليون، ولكن شابا يقيم في فيلوربان ويجيب بهذا الاسم نفى أن يكون هو صاحب الفيديو

وستتولى العدالة الفرنسية التحقيق قريبا -كما يقول الموقع- بعد أن أحال النائب توماس بور، الأمر إلى المدعي العام في باريس

ـــي غزة يلوح بالأفق

ومكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب، الذي يضم وحدة مخصصة للجرائم ضد الإنسانية ونبه النائب إلى «التواطؤ في جرائم الحرب وأعمال التعذيب» الذي يشكله هذا الفيديو، داعيا النظام القضائي للتحقيق في هوية المصور

ونبه الموقع إلى أن أجهزة الاتصالات في الجيش الإسرائيلي لم ترد على سؤاله بشأن هذا الفيديو، لكن الخارجية الفرنسية ردت بأن «هذا الفيديو صادم والتصرف الذي يظهر فيه مستهجن"

وأوضحت الخارجية أن «العدالة الفرنسية مختصة بالنظر في الجرائم التي يرتكبها مواطنون فرنسيون في الخارج، بما في ذلك النزاع الحالي"

لكن لكي نفهم لماذا يمكن أن يكون الشعب الفرنسي مسؤولا عن جرائم الحرب في القطاع الفلسطيني، يجب علينا أولا أن نفهم كيف ولماذا يمكن للشعب الفرنسي أن يخدم في صفوف الجيش الإسرائيلي، كما يقول الكاتب

وهذا الوضع الخاص -حسب ميديا بارت- مسموح به بفضل الاتفاقية الموقعة عام ١٩٥٩ بين فرنسا وإسرائيل، إذ يحدد هذا النص الالتزامات العسكرية للأفراد الذين يحملون الجنسيتين، وينص على أن الفرنسيين الإسرائيليين يمكن تعبئتهم بغض النظر عن مكان إقامتهم، من قبل الجيش الإسرائيلي

ومع أن توماس بور طلب من رئيس الوزراء «التعليق الفوري» لهذه الاتفاقية التي تسمح لمزدوجي الجنسية بالخدمة في الجيش الإسرائيلي، فإن ذلك لا يمكن أن يتم على الفور، لأنها تنص على إشعار مدته عام قبل أي إدانة

ويقدر الإعلام الفرنسي عدد مزدوجي الجنسية الذين يقاتلون بالفعل في الجيش الإسرائيلي اليوم، «بأكثر من ٤ آلاف»، استنادا إلى معلومات قديمة قدمها الجيش الإسرائيلي لصحيفة ليبراسيون عام ٢٠١٨، ومن المرجح أن يكون الرقم أعلى من ذلك بكثير

صحيفة «نيزافيسيمايا» الروسية:

محور موسكو طهران بكـــــ

نشرت صحيفة «نيزافيسيمايا» الروسية أن تحالفا جديدا يجري تشكيله في شمال المحيط الهندي بين الصين وروسيا وإيران، وأن مناورات بحرية مشتركة بين السفن الحربية للدول الثلاث تجري في «خليج عمان» باسم «الحزام الأمني البحري".وأوضحت الصحيفة في تقرير للكاتب فلاديمير سكوسيريف يقول فيه إن مناورات مماثلة تجري منذ عام ٢٠١٨، لكن المناورات الحالية تحظى بأهمية خاصة بالنسبة لموسكو في ضوء الصراع في أوكرانيا. ويجري التقارب الروسي مع إيران أيضا على خلفية إنشاء ممر النقل بين الشمال والجنوب.وبحسب وكالة «تاس» الروسية شاركت سفينة القيادة للأسطول الروسي في المحيط الهادي والطراد الصاروخي «فاريـاغ» والفرقاطة «المارشال شابوشنيكوف» في المناورات. ووفقا لإحدى الصحف الصينية يقوم البحارة الصينيون بالتدرب على إطلاق النار في البحر وعلى عمليات إنقاذ الرهائن المحتجزين لدى القراصنة. كما تم إطلاق النار والحفاظ على الاتصال بين السفن باستخدام الإشارات الضوئية. ومن الجانب الصيني، شاركت ٦ سفن، من بينها المدمرة الصاروخية الموجهة أورومتشي. بينما شاركت قوات خاصة من الصين وإيران في مناورات مكافحة القرصنة

ووفقا للكاتب فقد قالت بكين إن التدريبات تهدف إلى الحفاظ بشكل مشترك على الأمن البحري في المنطقة. وكتبت صحيفة «جنوب الصين» الصباحية عن أن المسؤولين الصينيين يفضلون عدم الخوض في تصاعد الوضع في البحر الأحمر بعد أن بدأ التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بالانتقام من أنصار الله الحوثيين

ـــــين يصبح حقيقة في البحر

وذكر الكاتب أن بكين، التي تمتلك سفنا في قاعدة عسكرية في جيبوتي، لم تدن رسميا هجمات الحوثيين، واكتفت بدعوة طهران إلى ممارسة الضغط عليهم، بينما تزعم وسائل الإعلام الغربية أن صادرات البضائع الصينية إلى أوروبا عبر قناة السويس انخفضت نتيجة هجمات الحوثيين

وينقل الكاتب عن بنجامين بارتون الأستاذ المشارك في حرم جامعة نوتنغهام في ماليزيا قوله إن تكرار التدريبات المشتركة بين القوات البحرية لروسيا وإيران والصين هو دليل على التعاون المتزايد بين الدول الثلاث في البحر. وهذا مهم بشكل خاص لأن البحر الأحمر أصبح ساحة معركة جديدة بين إيران والتحالف الغربي. وعليه، فإن إدراج أنشطة مكافحة القرصنة في تدريبات الدول الثلاث هو مجرد خدعة لصرف انتباه الصحافة عن المعنى الحقيقي للمناورات

ونقل التقرير عن صحيفة «نيويورك تايمز» قولها إنه إلى جانب التقارب الإستراتيجي بين الدول الثلاث، فإن روسيا، التي كانت تعتمد في وقت سابق على أوروبا في التجارة، تمهد طرقا جديدة تسمح لها بتجاوز القيود، وهو خط السكة الحديدية عبر أذربيجان وإيران إلى موانئ إيران في الخليج العربي، التي لا تبعد كثيرا عن مومباي، العاصمة التجارية للهند، وهو طريق يختصر الوقت بنسبة تتراوح بين ٢٥% إلى ٣٠% بين روسيا والموانئ على الخليج العربي ومومباي، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من المشروع بحلول عام ٢٠٢٨.

كتاب عن الزعيم مصطفى بارزاني ودوره في الحركة التحررية الكوردية

د. هاوزين عمر
باحث وأكاديمي

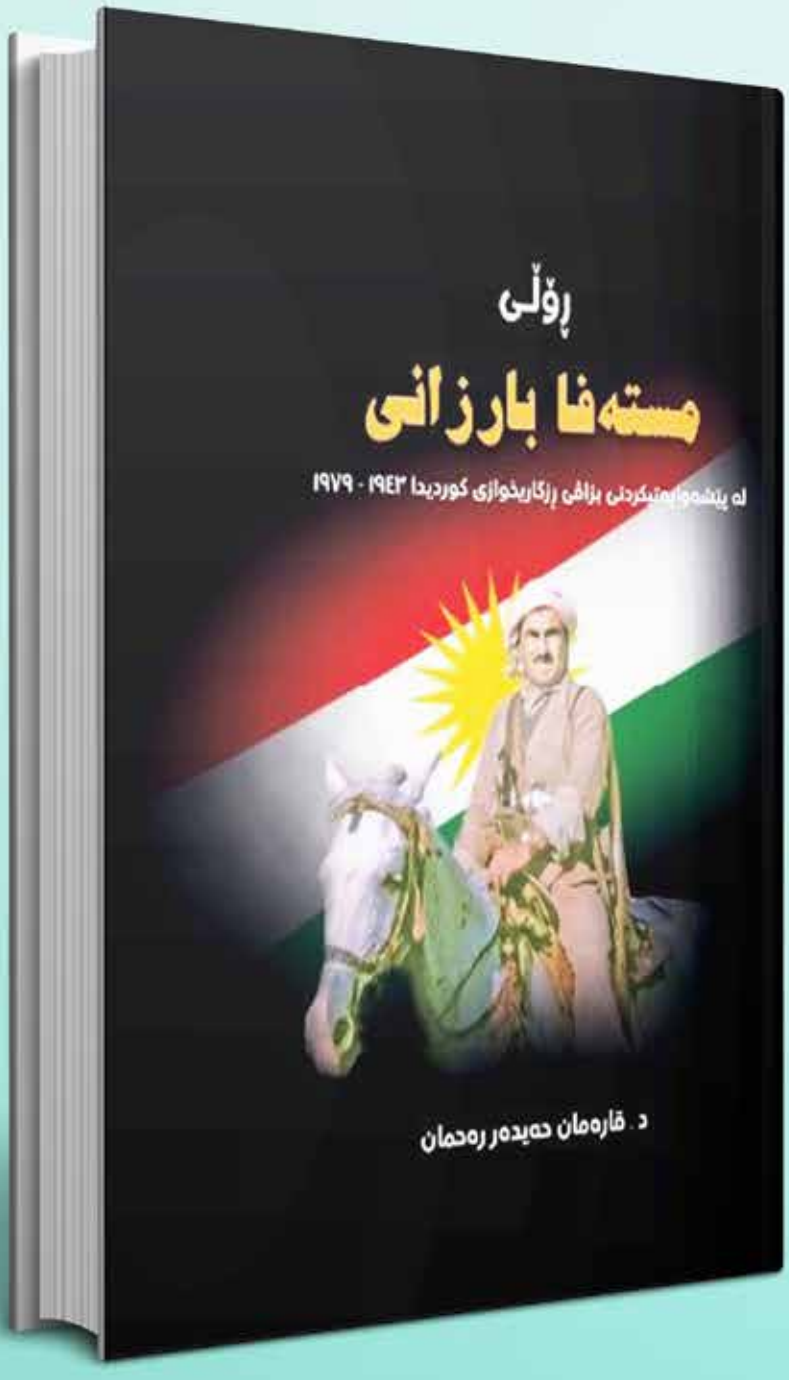

صدر مؤخرًا في إقليم كوردستان العراق كتاب معنون بـ(دور مصطفى بارزاني في زعامة الحركة التحريرية الكوردية ١٩٤٣-١٩٧٩)، وهو بالأساس كان مشروعًا علميًا تقدم به الباحث والأستاذ الجامعي (د.قارەمان حيدر رحمان) إلى قسم التاريخ/ جامعة صلاح الدين-أربيل لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر.

تكمن أهمية هذا الكتاب تركيزه على شخصية (مصطفى بارزاني) كزعيم فذ له إسهاماته الجذرية في تاريخ الكورد المعاصر من منظور علمي بأدوات منهجية ركزت على جملة من الوثائق، والمصادر المتنوّعة المنشورة باللغات العربية، والتركية، والإنگليزية، والفارسية، والروسية، لا سيما الوثائق غير المنشورة للحكومات العراقية في العهد الملكي إضافة إلى نتاجات صحفية نشرت في الصحافة المحلية، والعالمية عن شخصية الزعيم البارزاني.

قسم الكاتب مؤلفه على خمسة فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة استعرض من خلالها أهم ما توصل إليه من نتائج، واستنتاجات علمية مبنية على التحليل العلمي وأطر الدراسات الأكاديمية، وأرفق كتابه بوثائق نادرة اعتمدها الباحث في دراسته

يتناول الفصل الأول المعنون بـ(حياة مصطفى بارزاني وشخصيته) عبر مبحثين محطات مهمة من حياة هذا الزعيم منذ ولادته إلى وفاته في (١ آذار ١٩٧٩م) مع التركيز على خصائص، ومميزات متأصلة في شخصية البارزاني، والصفات المميزة لهذه الشخصية

خصص الكاتب الفصل الثاني لدراسة (دور مصطفى بارزاني في التقدم بالحركة التحررية الكوردية)، فركز على دوره من جانبين، السياسي، والعسكري, في المبحث الأول تناول دور مصطفى بارزاني وجهوده في تشكيل تنظيمات وأحزاب سياسية كوردية. وفي المبحث الثاني سلط الأضواء على محاولات البارزاني وجهوده نحو تأسيس قوة عسكرية منظمة، ذات عقيدة وطنية

والفصل الثالث الذي حدده الكاتب لـ(دور مصطفى بارزاني في تنمية الفكر القومي)، درس عبر ثلاثة مباحث هذا الفكر من أبعاده السياسية، والثقافية لا سيما اللغة، والأدب الكورديين، والهوية القومية، ومن ثم حرص البارزاني في أنْ ينعكس هذا في اتفاقية (١١آذار ١٩٧٠م) بين الحركة التحررية الكوردية، والحكومة العراقية آنذاك

ويركز الباحث في الفصل الرابع من خلال مباحث ثلاثة على (مواقف مصطفى بارزاني تجاه سياسات السلطات العراقية). في المبحث الأول الذي قسمه على أربع مراحل درس (د.قاره مان) سياسات الحكومات العراقية تجاه القضية الكوردية، ومحاولاتها للإجهاز عليها، وسياسات الزعيم مصطفى بارزاني في التصدي لهذه السياسات، وإجهاضها. وفي المبحث الثاني تناول سياسة فرق تسود التي اتبعتها السلطات العراقية تجاه القضية الكوردية، ومواقف البارزاني في التصدي لها، وجهوده المنصبة في الحفاظ على لحمة الشعب العراقي والأخوة الكوردية العربية، ومواقفه الوطنية، والصارمة تجاه المحاولات التي بذلت للنيل من هذه الأخوة في العراق. وفي المبحث الأخير من هذا الفصل، ركز الكاتب على مواقف (البارزاني مصطفى) في التصدي لسياسة زرع الفتنة، والتفرقة من قبل السلطات العراقية بين أبناء الشعب الكوردي، وحنكته السياسية لتخفيف وطأتها، ولا سيما في بعض المحطات التي استطاعت السلطات العراقية في استمالة بعض العشائر، و الشخصيات السياسية الكوردية للوقوف بالضد من الحركة التحررية الكوردية، ومحاربتها

أما الفصل الخامس، والأخير المعنون بـ(البارزاني والعلاقات الخارجية للحركة التحررية الكوردية) فقد خصصه الكاتب عبر مبحثين للحديث عن هذه العلاقات، ودراستها من وجهتين، الأولى: علاقات البارزاني مع العالم العربي عبر البوابة المصرية وعلاقته مع الزعيم الراحل (جمال عبدالناصر)، والثانية: علاقات مصطفى بارزاني مع الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي، حيث كان لهذه العلاقات دورها في دعم الحشد الخارجي للقضية الكوردية، وحركتها التحررية

في الختام، نشد على أيدي الباحث (د.قاره مان حيدر)، ونبارك جهده العلمي هذا، الذي كان محفوفاً بالتحديات والصعاب، لكن إصراره، ورسوخه العلمي ساعدته على تخطيها، وفي تقديم دراسة فريدة هي الأولى من نوعها، تتناول شخصية الزعيم مصطفى بارزاني وفق المنهجية العلمية، وحقائق تستند على وثائق ومصادر موثوقة

رؤى المستقبل

مجلة استشرافية

لمواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة
واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل

جامعة ديالى- محافظة ديالى

www.ruaafoundation.com